نكبة الشعارات

على الأمة العربية

دكتور عبد الرحمن البيضاني

نكبة الشعارات

على الأمــة العــربيــة

الطبعــة الثــانية

دكتور عبد الرحمن البيضاني

بسم الله الرحمن الرحيم

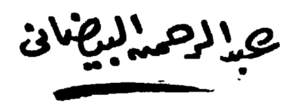
"وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض
قالوا إنما نحن مصلحون .. ألا إنهم
هم المفسدون ولكن لا يشعرون"

صدق الله العظيم

إلى
العقلاء

الذين
يكتشفون الحكمة
ولا ينتحرون
بسيوف المستحيل

الذين
يعرفون الطريق
في مفترق الطرق



أخى :

القيادة الصالحة
تعبير صادق عن مصالح الجماهير
إرادة واعية تبنى مجدها من خدمة الشعب
ولا تعشق نفسها فى مرآة الزعامة
يسعدها أن تعرف الصواب
ويسعدها أكثر أن تعرف الخطأ
تهذبها مراجعة من النفس
وتردها محاسبة من الضمير

بغير ذلك
تضل القيادة
وتضلل الشعب

فالقيادة التى لا تبحث عن الصواب ، ولا تبالى بالخطأ
تفرض نفسها بالظلم والجبروت والطغيان
وتطلق الشعــارات لتخدير الجماهير فتواصـل الهتاف والتصفيق
ولا تدرك أنها ترقص على أنغام الفشل والحرمان
واليأس والإستسلام

وتترى الأغانى المقررة والأناشيد المفروضة
يتبارى الشعراء الحواريون المزايدون
يحللون الحرام
و يحرمون الحلال
وهـــم
يعلمون
أنهم
يعلقون الزينات
على أعواد المشانق

ويواصل الشعب مسيرة المأساة
يستيقظ على مأتم وينام على جنازة
ولكن بغير عزاء
فهو الميت ، والنعش ، والمشيعون

هو الجثة والقبر
هو الضحية والجلاد

بعد أن فقد وعيه
فأمتثل بلا تردد
وأطاع بلا مناقشة

أخي . .
هل ذلك ما كنت تتمناه . . ؟
ما كنت تصفق له وتضحي من أجله . . ؟

ناديت بالوحدة
فتعمق الأنقسام
هتفت للنصر
فحلت الهزيمة
هللت للتقدم
فهرولت المجاعة
غنيت للحرية
فأسرعت القيود
والسجون
والسموم

وضاع المجد
والأرض
والمال

وكاد يضيع الأمل
والولد والبلد

وتجـار الشعارات
أصحـاب الأقلام المأجورة
الحواريون الأنتهازيون
هم وحدهم أصحاب الحق
أهل الثقة والحل والعقد
يحلبون كنوز الحكم

ولا بأس فهم أهل الثقة
يحرسون العهد
يتمسكون بحكمته
يتشبثون بأفكاره
لا حباً فيه
ولا وفاء له
ولكن طمعاً فى أرثه
ونهباً لأرزاق الضعفاء

والضعفاء
يقدمون أرزاقهم
لمن يضل الطريق
فيضلل معه
الشعب

أخى . .
لستَ من أسرى الأوهام
لستَ من كهنة الأصنام
لستَ تاجراً فى سوق الشعارات

لستَ ذنباً يتحرك بغير إرادة
ولا بوقاً ينفخ بغير إختيار
أنت المواطن . . أنت الوطن

تعال نستيقظ على صوت الحقيقة المرة
التى ترفضها
نستيقظ على صراخ الواقع المؤلم
الذى لا تريده

أنت تريد المستقبل الأفضل
تعال معى
إلى صفحات هذا الكتاب . .

عبد الرحمن البيضانى

الانفتـــاح الاقتصـــادى
بين
التخطـيط والتنفيـذ
ودور القطاعين العـام والخاص

كلمة ألقـاها المؤلف

فى جلسة الاستماع بمجلس الشعب المصرى بدعوة من المجلس حضرها السيد الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء وعـدد من الوزراء المصريين ووزراء الاقتصاد والمال السابقين ورؤساء البنوك ومؤسسات القطاع العام وممثلى القطاع الخاص وخبراء الاقتصـاد العرب والاجانب واعضاء مجلس الشعب لمناقشة موضـوع الانفتاح الاقتصادى ودور القطاعين العام والخاص

(يوم الثلاثاء ١١ مارس سنة ١٩٧٥)

السيد الأستاذ رئيس الجلسة . .
السيد الدكتور رئيس الوزراء . .
السادة الوزراء والخبراء . .
السادة أعضاء مجلس الشعب . .

فى تصورى أن مفهوم الإنفتاح الإقتصادى هو انفتاح الدولة على غيرها من الدول ، أى انى اتصور موضوع الليلة : مناقشة كيف تنفتح مصر على الدول العربية والأجنبية ؛ كيف تستطيع مصر استمالة العرب والأجانب إلى التعاون الإقتصادى معها بعد فترة طويلة سادها فتور العلاقات الإقتصادية ان لم تكن القطيعة الإقتصادية الكاملة .

من ذلك يتضح انه من مقتضيات الدراسة العلمية الجادة التى دعيت إلى الإدلاء برأيى حولها الآن تقتضى استعراض **جذور الاسباب التى اضعفت الثقة ذات يوم بين مصر وبين العالم العربى وكثير من الدول الاجنبية ، مما ادى الى ظاهرة تزايد المشاكل الاقتصادية التى يراد الآن علاجها بالانفتاح الاقتصادى .**

حضرات السـادة :

ان ظاهرة وجود مشاكل إقتصادية فى نظام إقتصادى معين ظاهرة طبيعية فى ظروف مختلفة فى جميع الأنظمة الإقتصادية ؛

وتظهر بشكل عنيف بصفة خاصة فى الأنظمه الاقتصادية التى **لاتنبثق ولا تتطور طبيعيا وعلميا ونموذجيا من واقع الشعوب وتقاليدها ومعتقداتها وانما تفرض عليها كاختيار وحيد ، نهائى وسريع ، يستهدف التعجل بتغيير الظروف الموضوعية فى هذه الشعوب ، على امل امكانية رفع مستواها الحضارى ، بالسرعة المستحيلة .**

وظاهرة وجود إرادة مصممه على معالجة هذه المشاكل ظاهرة صحيةتعارف عليها العقلاء فى جميع الأنظمة،العقلاء الذين يسعون بصدق إلى التعرف الجاد والصريح على أسباب هذه المشاكل ، من آجل التعرف الجاد والصريح على وسائل معالجتها تحقيقاً لمصالح الجماهير التى تعانى من هذه المشاكل :

لذلك . . فان موضوع الحديث الآن موضوع طبيعى من جهة ، وصحى من جهة أخرى . . ثم يمتاز — فوق ذلك — بدلالة خاصة ، لأن الإستماع الآن إلى آراء المهتمين بالقضايا العربية الإقتصادية والسياسية واشراكهم فى دراسة المشاكل الإقتصادية المصرية وإختيار وسائل معالجتها تعنى بكل وضوح أن مصر تفتح الآن ذراعيها لوجهات النظر العربية الإقتصادية ، التى تستهدف تهيئة الظروف الملائمة ،

فكرياً و تنفيذياً وإعلامياً ، لوضع حجر الأساس فى صرح التكامل الإقتصادى العربى ، الذى هو الركيزه الأساسية للتطور الحضارى العربى ، والسلاح الأعظم فى المعركة الحضارية التى تدافع فيها الأمة العربية عن مصالحها الحيوية ، وتثبت حقها المشروع فى النهضة والتطور ، وتمارس قدرتها المتكاملة القادرة على الإشتراك المؤثر فى صنع الحضارة الحديثة .

وهذا ما يستلزم البدء السريع باقامة تكامل إقتصادى عربى ، يكفل استثمار الأموال العربية والموارد الطبيعية العربية والخبرات الفنية العربية التى تصنع حضارة الأمة العربية الحديثة، **لأن دولة عربية واحدة ، مهما بلغت حضارتها وامكانياتها الاقتصادية ، لاتستطيع ان تتصدى وحدها للمتغيرات والتطورات السريعة الكبرى الآتية فى الطريق ..** الآمر الذى يستلزم سرعة العمل على تهيئة المناخ الإقتصادى العربى المناسب ، الذى يمكن أن ينمو من خلاله تكامل الإقتصاد العربى .. وهذا يستلزم بدوره العمل على نشر قدر مناسب من أدراك المبادئ الآساسية التى تحكم الإطار العام للتطور الحضارى العربى ، الذى يحيط بالأمة العربية من الناحية الكلية ، ويمكن أن يختلف فى كل جزء من أجزائها من الناحية التفصيلية . .

معنى ذلك أنه **يلزم الاتفاق على اطار عربى لكل الوطن العربى، وانتباه خاص لظروف كل جزء من اجزائه .. وبذلك يمكن الاتفاق عربيا على نظرية التطور العربى ، التى تشمل الاطار العام وتراعى الانتباه الخاص .**

تلك النظرية العربية ، التى تستخلص من الظروف الموضوعية الخاصة فى الوطن العربى وتراعى تقاليده الإيجابية ، وفى مقدمتها الإيمان بالله وبالقيم الدينية ، كما تقيس إمكانيات الوطن العربى الحقيقية فلا تتجاوزها ولا تتقاعس دونها .

هذا القدر المشترك من الإتفاق الفكرى العربى على نظرية التطور هو نقطة الإنطلاق إلى التكامل الإقتصادى العربى ، إذ ليس من المعقول ان يقوم عمل عربى إقتصادى مشترك انطلاقاً من إختلاف عربى فكرى مشترك .

من هـذا المفهـوم العربى أفهم دورى الآن فـوق هذه المنصـة ، من أعلى منبر سياسى فى مصر ، مجلس الشعب المصرى ، حيث دعيت إلى الإدلاء برأيى فى موضوع الساعة ، موضوع : « الإنفتاح الإقتصادى بين التخطيط والتنفيذ ودور القطاعين العام والخاص فى هذا المجال » . لإجراء مناقشة موضوعية وصفها خطاب الدعوة التى تلقيتها بأنها « تستهدف المساهمة منا جميعاً بواجبنا العربى والقومى لخير شعبنا ومستقبل امتنا ، فى مرحلة تعتبر من أدق المراحل التى يواجهها جيلنا الذى يتحمل مسئولية تاريخية » .

كان لى شرف الدعوة إلى الإنفتاح الإقتصادى فى سلسلة مقالات نشرتها فى صحيفة أخبار اليوم القاهرية ابتداء من ٥ يونيه سنة ١٩٧١ أى بعد عشرين يوماً فقط من نجاح ثورة التصحيح الكبرى التى قادها الرئيس الحكيم محمد أنور السادات فى ١٥ مايو

سنة ١٩٧١ بادئاً بها مرحلة حضارية، وطنية وقومية، اتخذت شعارها من العلم والإيمان فهيأت المناخ الصحى للتفكير العلمى الذى ينبغى عليه أن يفحص ما يحيط بالأمة العربية من أخطار قومية وما يحيط بالشعب المصرى من أعاصير إقتصادية ، الأمر الذى جعل من الممكن تسمية المشاكل الإقتصادية والسياسية بأنها مشاكل إقتصادية وسياسية دون إكراه على السكوت عليها ، أو الإلتزام بوصفها بأنها إنجازات وطنية قومية تاريخية .

ورغم المناخ الصحى الجديد بعد ١٥ مايو كان **من الطبيعى ان تتعثر فكرة الانفتاح الاقتصادى ، كدعوة جزئية حذرة ومتحفظة ، فى أول لقاء لها مع الظروف الموضوعية التى خلقها النظام الاقتصادى السائد وتوجها على عرش مقوماته الاساسية التى حملت جنين هذه المشاكل ثم ارضعته من ثدى التعصب الابوى لها ، مما ضاعف من آثارها القاتلة .**

كان من الطبيعى ان يتعثر العلاج الجزئى لأنه علاج جزئى .. اعتمد على عزل احد أجزاء المرض الكلى المتحكم فى هذا الجزء المعنى بالعلاج ، وتجاهل بقية الظروف الموضوعية التى تتكون منها عناصر المشاكل الرئيسية الإقتصادية والسياسية .

ولا شك فى ان دراسة هذه الظروف الموضوعية تحتاج إلى عزل مفرداتها ، ليس بقصد معالجة هذه المفردات وتعيين علاج كل منها على حدة وإنما بقصد تحديد آثارها المتبادلة والمتداخلة لترتيب كيفية البدء فى معالجتها .. وتعيين القدر الذى لا تسفر عنه

مضاعفات غير مقصودة ، قد تؤدى إلى قيام المزيد من المشاكل الإقتصادية والسياسية التى يراد استبدالها بمنطلقات ايجابية وصحية مفيدة ، تحقق فعلا الأهداف الممكنة التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها .

ذلك أن الجزء غالبا ما يتضمن شيئا يختلف عن ذاته عندما يندمج مع كله الذى يتألف منه ، ولهذا قد يؤدى علاج كل جزء على حده إلى خلق ظواهر جديدة لأمراض جديدة ربما تكون أشد خطرا من تلك التى عنيت أصلا بالعلاج .

من هذا المفهوم العلمى يتضح ان الحديث عن الانفتاح الاقتصادى يستدعى البدء بالحديث عن النظام الاقتصادى الذى افرز المشاكل الاقتصادية التى احتاجت الى العلاج بالانفتاح الاقتصادى .

والحديث عن هذا النظام الاقتصادى يستدعى هو الآخر البدء بالحديث عن التصور السياسى العام للدولة الذى صاغ هذا النظام الاقتصادى .

والحديث عن التصور السياسى العام للدولة يستدعى بدوره البدء بالحديث عن جوهر الفلسفة التى صاغت هذا التصور السياسى .

سلسلة محكمة الحلقات . . تفرض حتمية تتبع آثار الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب ، التى تتكون منها الحقيقة الكاملة .

أما الأكتفاء بالحديث عن الأنفتاح الأقتصادى فانه بمثابة

الحديث عن جزء صغير من اجزاء الحقيقة ، وهذا ماينبغى الأحتراس منه ، لأن جزء الحقيقة عادة ما يكون من السهولة والجاذبية بحيث يستهوى الذهن اكثر من الحقيقة كلها ، لأنه يسهل مهمة شرح علل الأشياء وأصولها ، لكنه لا يقود إلى ادراك الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب ، التى يلزم التعرف عليها من أجل التعرف على الحلول الشاملة التى تشفى جسد المجتمع ، ولا تقتصر على تطمينه بالجرعة المسكنة التى تخفف الشعور بالآلام السطحية تخفيفاً موقتا ، بينما تعمل حقيقة على تعميق العلل الدائمة ، عندما تتركها بغير علاج .

أيهـــا الســـادة :

ان امانة البحث العلمى تقتضى الأمانة فى عرض نتائجه التى قد يؤلمنا الآن الإستماع إليها .

وانى اعذر الحكومة المصرية التى تحاول تنفيذ التوجيهات الحكيمة التى كلفها بتنفيذها الرئيس الحكيم **محمد انور السادات** للنهوض الإقتصادى بالشعب المصرى وغرس البداية العلمية للتكامل الإقتصادى العربى ، لأنها تعمل فى ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد ..

ليست صعوبة تشخيص المرض . .

ولا صعوبة إختيار العلاج . .

وانما صعوبة تطويع الذين يتشبثون بالمرض ، ويعتبرونه صحة

وعافية ، ويسمونه تقدمية ورفاهية ، ثم يصفونه بأنه نهوض بالمسئولية التاريخية الملقاة على شعب مصر ، كما لو ان هذه المسئولية التاريخية هى الحفاظ على بقاء المشاكل اليومية التى تعانيها الجماهير المصرية .

ومن ثم، فان جهود المفكرين المصريين والعرب ينبغى ان تتركز من الآن فى نشر القناعات العلمية التى تمهد الأرضية الصالحة لنجاح الجهود الصادقة التى تتجه إلى معالجة المشاكل الإقتصادية بما يحقق المصالح الحقيقية لهذه الجماهير المصرية : رائدة الحضارة منذ فجر التاريخ ، وبذلك يمكن توثيق الروابط الإقتصادية العضوية بين الشعب المصرى وبقية أجزاء الأمة العربية المجيدة التى تضع مصر فى موقع القلب وفى مركز الصدارة .

من أجل ذلك . . يستلزم البحث الجاد والأمين دراسة الفلسفة العامة التى أوجدت المشاكل الإقتصادية (**الواضحة والخفية**) .. ولا عيب فى ذلك .

فالفلسفة العامة التى تختارها الدولة فى ظروف معينة ليست قرآنا نزل من السماء لايجـــوز نسخ آياته فى غياب جبريل . وانما هى اجتهادات خاصة . فى ظروف محددة . وبعقول معينة لاتفترض ثبات الظروف . ولاتقطع بجمود المتغيرات . ولاتستبعد ظهور عقول اخرى فى اوقات لاحقة تكون اكثر اتصالا واكثر معرفة بأحوال الشعـوب التى تتطور فى اسلوب (ميكانيكى) متحرك وبصفة (ديناميكية) مستمرة .

وهذا ما ينفى عن فلسفات التطور صفة النظرية المطلقة ، ويحصرها في إطارها المرحلى . .

والقول بغير ذلك معناه تجهيل للعلم باسم العلم ، وتجميد للتقدم باسم التقدم . .

وإذا كان المجال الآن لا يتسع فى هذه الجلسة لإستعراض تفاصيل الدروس الإقتصادية التى أمكن استخلاصها مصرياً وعربياً من صلب المشاكل الإقتصادية المسيطرة ، فلا أقل من التركيز على بعض المبادئ الأساسية ، التى تغنينا الإشارة إليها عن مشقة الحديث غير المؤثر على الإنفتاح الإقتصادى ، لأن العلاج الكلى يغنى عن الجهود الضائعة فى محاولات العلاج الجزئى .

ومن هذه المبادئ الأساسية ما يلى :

أولا ـ ان عدم توفر الموارد المالية فى مصر بالقدر الملائم لحجم الإستثمارات الضرورية يجعل من المتعذر على الجهود الإقتصادية الوطنية المصرية القيام وحدها باستيعاب الفرص الإستثمارية المتاحة ، والتى يمكن أن تصبح متاحة فى الأفق المرئى بالقدر الذى يعالج المشاكل الإقتصادية المصرية ، الأمر الذى يلقى على الواجب القومى مسئولية الحفاظ على بقاء مصر ، كما كانت دائماً ، قلعة الإقتصاد العربى ومصباح الحضارة العربية ، ومهد الخبرات الفنية العربية فى شتى المجالات .

وهذا ما يضع أيضا على أكتاف مصر مسئولية تصحيح المفاهيم

النظرية الإقتصادية التي أساءت الى الاقتصاد المصرى ، وذلك حتى يمكن تحقيق الإستفادة الكاملة من فوائض الأموال العربية داخل الساحة العربية . وإذا كانت مصر تحصل حالياً من وقت إلى آخر على بعض الهبات والقروض السخية العربية من بعض الدول العربية ذات النوايا الصادقة ، فانها لا تستطيع ان تعتمد عليها فى حل المشاكل الإقتصادية المصرية ، لان هذه الهبات والقروض لا تخرج عما يمكن ان نسميه بسياسة (**سد الرمق**) التي بررتها ظروف خاصة وموقتة .

أما الذى يمكن الإعتماد عليه كمصادر ثابتة ومتزايدة فى حل هذه المشاكل وتمويل سياسة (**تحقيق الرخاء**) فانه التعاون الإقتصادى العربى والدولى . .

فاذا اتفقنا على مبدأ التعاون الإقتصادى فعلينا ان ندرك طبيعته الأساسية .

حتى نريح ونستريح •

التعاون الإقتصادى فى جوهره عملية مبادلة ، مبادلة منافع واشتراك فى تحقيق منافع مشتركة . .

فالدولة التي تريد ان تتبادل المنافع مع الغير ، أو تشترك معه فى تحقيق منافع مشتركة ، ينبغى عليها ان تقنع الغير بامكانية حصوله عليها ، وإمكانية الاستمرار فى الحصول عليها . .

ذلك ، لان التعاون الإقتصادى لا يخضع للإنفعالات العاطفية ، وإنما يقتفى أثر المصالح الحاضرة والمتوقعة .

فلا يمكن افتراض أن طرفا من الاطراف يمكن ان « ياخذ ولا يعطى » أو ان طرفا آخر يمكن ان « يعطى ولا يأخذ » •

وانما تقوم العلاقات الاقتصادية على موازنة كل طرف لما يعطيه وما يأخذه •

ثم تأتى نتيجة الحساب بعد الجمع والطرح والضرب والقسمة لتفرض على كل طرف قراره النهائى •

فأما أن يقبل بكل سرور •• او يرفض بكل ادب ••

ثالثا : لقد نجحت فلسفة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ فى إيجاد التضامن العربى على المستوى العسكرى والسياسى ، فنجحت فى تحقيق العبور العظيم فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولا تزال هذه الفلسفة تحقق النجاح تلو النجاح فى الساحة العربية والدولية ، فكسب العرب الكثير من الأصدقاء ، وعرف العرب الكثير من الأعداء ، مما يجعل الإنسان المنصف يحكم على الفور بنجاح هذه السياسة المصرية فى الساحة العربية والدولية .

يبقى بعد ذلك نقل النجاح إلى الساحةالإقتصادية المصرية والعربية والدولية . .

وهنا تكمن الصعوبة !••

صعوبة نقل **النجاح من « المجال السياسى » الى « المجال الاقتصادى »** لان النجاح السياسى يعتمد على « **حكمة البطل** » التى تجعله يكسب

المؤيدين لسياسته الحكيمة ، ذلك لان ادراك مزايا السياسة الحكيمة من جانب الغير لا يحتاج إلى (**وقفة استيعاب**) .

اما النجاح الإقتصادى فى مجال إيقاظ الطاقات والموارد المحلية وتشجيع الطاقات والموارد الخارجية فانه أمر مختلف تماماً ، لانه يحتاج إلى (**مراجعة حساب**) .

فالاستثمار الاقتصادى لا يكتفى بالثقة فى حكمة البطل .. وانما يستلزم التأكد من التزام خلفائه بنفس هذه الحكمة .

والسبب فى ذلك لا يحتاج إلى برهان . .

فالإرتباطات الإقتصادية لها صفة الإستمرار ، وليس من طبيعتها الحسم بقرار واحد يفصل فى قضية معينة ، فى وقت معين ، وفى ظروف خاصة ، كما هو الحال فى القرارات السياسية .

وهذا ما يستلزم تجسيد فلسفة ١٥ مايو الحكيمة فى تصورات سياسية عامة حتى تترجمها تشريعات ولوائح تنفيذية وممارسات عملية ، وعندئذ يمكن ان تتكون الظروف الموضوعية الجديدة التى تشجع التعاون الإقتصادى العربى والدولى ، وتضمن إستمراره ، **وتدفن النظرية القديمة التى سيطرت على مناخ الضوابط الجديدة التى وهى تستهدف تشجيع الاموال العربية والدولية أحاطتها بما يحاط به (الشر الذى لابد منه) لانها لاتزال متأثرة بالرواسب المتخلفة من الفلسفة السابقة التى تمت صياغتها فى مزاج الاكتفاء الذاتى المستحيل والمناقض لطبيعة التطور الحضارى ، كما تم الاهتداء اليها**

فى مزاج الانفتاح المقتصر على دول معينة ساد الاطمئنان اليها فى ذلك الوقـــت .

وستظل تشريعات الإنفتاح (القائمة والقادمة) تتأثر بمثل هذه الرواسب ما لم تنفذ جذور الفلسفة الجديدة إلى أعماق التشريع والتنفيذ والممارسة حتى يذوب ما يناقضها من أوهام منتهية .

وعندئذ يسيطر العقل الإقتصادى ، فيرحب بالأموال الوطنية والعربيةوالدوليةويعتبرها (**خيرا مرحبا به**) وليست (**شرا لابد منه**)

ثانيـا : لا يتحقق التكامل الإقتصادى العربى عن طريق الإكتفاء بمنح القروض العربية للإقتصاديات الأقليمية ، وانما يتحقق عن طريق الإتفاق على تخطيط إقتصادى قومى ، تنبثق عنه مشروعات إستثمارية مشتركة سواء على مستوى كل البلاد العربية (إذا امكن) أو على مستوى بعض هذه البلاد التى تربطها الان روابط خاصة ، لأن الارتباط « **الممكن اليـــوم** » بين البعض يؤدى إلى الإرتباط « **الممكن غدا** » بين الكل .وبالتالى يتحقق الإرتباط السياسى الذى ينشأ بالضرورة للحفاظ على الإرتباط الإقتصادى .

كذلك لا تتحقق النتائج الإقتصادية الكاملة إذا انحصر التعاون الإقتصادى بين هذه الحكومات العربية ، لان مثل هذا التعاون يعتبر بمثابة « تعاون قمة » ملعقه فى الهواء على غير قاعدة أرضية ثابتة .

ولهذا يلزم تشجيع المواطنين فى البلاد العربية التى تشترك فى هذا التخطيط على القيام بمشروعات مشتركة فيما بينهم حتى تنشأ ارتباطات إقتصادية فردية فتوجد القاعدة الأرضية الجماهيرية التى تحمى « تعاون القمة » وتدفعه إلى المزيد من الإرتباط والإندماج ، وتمنعه من التأثر بأى طارئ مشئوم .

رابعــا : الأمم الناهضة تجعل ابناءها يعيشون فى الأمل ، ينظرون ببهجة إلى المستقبل ، فالأمم أفراد جمعتهم روابط مشتركة فى مصالح مشتركة . مصالح يحققها الفرد بنفسه ، ومصالح تحققها الجماعة بأجمالها ممثلة فى قدرة الدولة ، التى ينبغى ان تستخدم قدرتها فى إستمالة كل مواطن كى يبذل أقصى جهد إقتصادى يستطيع ان يقوم به ، ذلك الجهد الذى لا يتوقف على إرادته وحده ، وإنما يتوقف أيضاً على مدى الفرص الإقتصادية التى تستدرج إنتباهه إليها . هذه الفرص هى التى تشجع الطموح وبذل الجهد الخلاق إذا لم تقتله الدولة حين تقع فى مفاهيم غير علمية فتكبت الغرائز البشرية الطموحة ، مما يؤدى إلى تراخى المنتجين وتزايد المستهلكين فتدخل الدولة فى طاحونة المشاكل الإقتصادية المعروفة .

الدولة الناهضة تخلق الروابط العضوية بين العمل والفائـــدة التى ترجى منه ، حتى ينشأ الباعث على العمل وبذل الجهد وتحمــل مخاطر الابداع والابتكار والنشاط الدائب .

والدولة لا تستطيع ان تخلق الباعث على العمل الخلاق إلا إذا

مهدت بفلسفتها وتشريعاتها وأجهزتها الإدارية والإعلامية لخلق الرغبة فى التطور الشخصى والترقى الحضارى .

والدولة لا تمهد لخلق القناعة العامة بالرغبة فى التطور والترقى الا عن طريق اتاحة فرص الإنفتاع من عائد العمل فى النطاق الذى يغرى الفرد على العمل وعلى زيادة العمل . . فيزداد دخله . . فيرتفع مستواه .. فيشترك فى صنع الحضارة المتطورة .. ثم يشترك فى (**الاستمتاع بنصيب**) فى ثمارها كما اشترك فى (**الابداع بنصيب**) فى صنعها .

اما حين تمزق الدولة هذه السلسلة من اية حلقة من حلقاتها الاقتصادية فانها تقتل العملية الحضارية من اولها الى آخرها ..

لذلك يلزم تشجيع المواطنين الطموحين المبدعين الذين هم بناة الحضارات فى كل عصور التاريخ ، والكف عن وصفهم بأنهم فئة من الجشعين المستغلين الذين يجب سحقهم او تضييق الخناق عليهم ، على زعم امكانية قيام الدولة بواسطة كوادرها الوظيفية بمهمة المبدعين والملهمين من المواطنين ..

ذلك الزعم الذى يتجاهل الحقيقة الازلية ، حقيقة ان الابداع العقلى لا يمكن ان يتحقق بالارغام والاوامر الحكومية ، وانما يتحقق بالالهام والدوافع الذاتية ..

تأسيساً على ذلك ينبغى الكف عن وصف عملية استثمار المال الخاص بأنها عملية ابتزاز لأموال الكادحين المسحوقين حتى لا تكون المحصلة النهائية لهذا الوصف هى :

أما هجرة المواطنين المبدعين الطموحين ليصنعوا الحضارة خارج بلادهم .

واما بقاؤهم فى بلادهم سلبيين مستهلكين ، يتحولون بمرور الوقت إلى صفوف الكادحين المسحوقين . .

خامسا ـ زيادة العدل الإجتماعى (**عمليا**) لا تتحقق الا من خلال زيادة الإنتاج القومى (**ماديا**) وإذا لم تتحقق زيادة الإنتاج القومى فان (**افقار الأغنياء**) لا يؤدى إلى (**اغناء الفقراء**) ، انما يؤدى فقط إلى تناقص الإنتاج النسبى وضم القادرين السابقين إلى العاجزين اللاحقين ، وعندئذ يتكون من الجميع جيش من العاطلين السابقين واللاحقين ، الذين يعتمدون على مرتبات الدولة ومعاشاتها إذا كان صدرها يتسع لذلك ، فتزداد تكلفة الإنتاج وتذوب (**حلاوة**) الإستمتاع بالقوانين الحماسية وسط « **حرارة** » الإرتفاع فى أسعار المواد والخدمات الأساسية .

ان رفض سلبيات الماضى أمر مطلوب ، وهو عنصر من عناصر التطور الحضارى ومظهر من مظاهره الصحية ، كما انه أمر سهل وميسور يكتفى باصدار قانون على الورق فيتحقق على الفور (**فك الارتباط بالماضى**) .

أما (**وصل الارتباط بالمستقبل**) فانه لا يكتفى بمجرد اصدار فرمان بالتطور ثم تنام الدولة ، وانما يستلزم التوفيق فى وضع

الأهداف الحضارية فى تخطيط شامل ثم يستلزم السهر ليلا ونهاراً لمتابعة نتائج هذا التخطيط التطبيقية لمعالجة ما يظهر من مشاكل جانبية بعقلية متطورة تمارس حقها العلمى فى الحذف والإضافة حتى يتلاءم التخطيط مع مسار التطبيق .

سادسا ـ منع استغلال الانسان لا يتحقق من تسليمه وسيلة انتاج قد لا يكون مؤهلا لاستثمارها بمقاييس العصر فيؤدى ذلك الى انخفاض الانتاج الكلى للدولة .

إنما يتحقق منع استغلال الإنسان عن طريق الإحترام الكامل لمبدأ تكافؤ الفرص حتى يثبت كل إنسان مواهبه وقدراته ، مع مساعدته على ذلك . . **ومن لا يستفيد من تكافؤ الفرص ولا يصقل مواهبه ولا ينمى طاقاته ولا يتقن عمله ليصعد فى سلم الرفاهية فحسابه على نفسه لأنه هو الذى يتمسك بممارسة حقه فى الكسل .**

والقول بغير ذلك معناه تشجيع للكسل والإستهتار والإهمال وعدم الإنضباط ، فتختل ضوابط العمل ، وتقل انتاجيته الإقتصادية ، وينصرف المستثمرون ، ويتعذر نمو الإنتاج القومى ، وتزداد أعباء الدولة .

سابعا ـ تشجيع الإستثمار يؤدى إلى تشجيع الإدخار فيؤدى إلى نقص الإستهلاك فيؤدى إلى زيادة الدخل القومى فيزداد الإستثمار مرة أخرى ، وتواصل الدورة الإقتصادية مسيرتها فى حركة

دائرية تصاعدية متبادلة الأسباب والنتائج ، لذلك فانه بعد تصحيح النظرة إلى المواطنين الطموحين وتصحيح النظرة إلى استثمار المال الخاص ينبغى تنظيم شرايين العملية الإقتصادية بما فى ذلك (على سبيل المثال) تنشيط سوق الأوراق المالية ، وتشجيع إنشاء الشركات المساهمة حتى يقبل عليها المدخرون الوطنيون والعرب والأجانب ، صغارهم وكبارهم الذين لايستطيعون القيام بمشروعات استثمار منفردة ويفضلون استثمار مدخراتهم فى صورة أسهم يتداولونها فى سوق الأوراق المالية ، وبالتالى يشتركون فى إقامة المشروعات الجديدة . **بعد ان يتأكدوا من عمق الفلسفة الجديدة التى تضمن عدم تعرض هذه المشروعات الجديدة (فى المستقبل) لمثل ما اصاب المشروعات القديمة (فى الماضى) .**

ثامنا - فتح الصفحة الجديدة لرؤوس الأموال الوطنية والعربية والدولية ، وتنظيم القطاع الخاص المنضبط وفق التخطيط الإقتصادى للدولة وتصوراتها السياسية ، يؤدى بالبحث العلمى الجاد إلى **اختيار القطاع الخاص ليكون (الاصل) فى الانتاج ، وبالتالى يختص القطاع العام بالمشروعات الاستراتيجية والاساسية .**

ولنا فى ذلك ملاحظتان :

الملاحظة الأولى :

يقوم القطاع الخاص بالمشروعات الإستراتيجية والأساسية

فى معظم الدول المتقدمة ، كصناعة طائرات الميراج فى فرنسا وصناعة الأسلحة والصواريخ والمركبات الفضائية والأقمار الصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، واما فى اليابان فليس هناك قطاع عام على الإطلاق وهذا فقط على سبيل المثال .

الملاحظة الثانية :

القطاع العام ليس هو بالقطع (الاكثر كفاءة) و (والادق ادارة) و (الاقل تكلفة) من القطاع الخاص · وانما قد يكون (عكس) ذلك تماما هو الذى يمكن القطع به ·

تاسعا ـ إذا استقر الرأى على تخصيص مجالات محددة للقطاع العام فانه ينبغى أن تكون إدارتها على أسس إقتصادية ، تضبط حجم العمالة بحجم الإنتاج . فى صورة وحدات استثمارية مستقلة عن أجهزة الدولة الإدارية ، وبعيدة عن لوائحها الروتينية البطيئة والمعقدة التى لا تتفق مع الطبيعة الإقتصادية للنشاط الإقتصادى كما تتعارض مع تطور سير بر ناطيقيا الإدارة الحديثة .

وفى هذه الحالة ينبغى تحديد نطاق المجالات التى تخصص للقطاع العام بحيث لايسمح (**منذ البداية**) بأن يطرق أبوابها القطاع الخاص وترك بقية المجالات للقطاع الخاص بحيث لايسمح (**فى النهاية**) بنزع ملكيتها أو فرض الحراسة عليها .

أما إذا خرج أحد المستثمرين على القانون فانه يخضع لأحكامه المعلنة مقدماً والتى يطبقها قضاة المحاكم وليس موظفو الدولة .

وفى هذه النقطة ينبغى التركيز على أن **مهمة المدعى العام الاشتراكى يمكن ان تتكفل بها العقوبات التبعية بالاضافة الى العقوبات الاصلية التى تصدر بها احكام القضاة ،** تطبيقاً لنصوص القانون الذى يكفل عدالة التقاضى ، ويضمن سيادة القانون بغير حاجة إلى اثارة الفزع فى قلوب المستثمرين الوطنيين والعرب والأجانب ، الذين يفزعهم وجود سلطة غير قضائية تستطيع فى لحظة من اللحظات فرض الحراسة على الأموال الخاصة ، مهما أحيطت هذه السلطة بضمانات عدم اساءة استخدامها .

ومن الطبيعى الا يشعر المستثمر العادى بالاطمئنان اليك وانت تشهر فى يدك السكين مهما اقسمت على أنك لن تذبحه .

عاشرا ــ من المسلم به فى كل العصور ، وفى جميع الأنظمة والمجتمعات أنه يوجد عدد من الناس يرفضون تقويم أى مسار سياسى أو إقتصادى ومن هنا ينشأ الخلاف بين الجديد والقديم ، بين الجمود والتطور ، كما يدور النقاش فى الوقت الحاضر خارج هذه القاعة ، حول تشخيص المرض الإقتصادى وجواز علاجه ، وتتوه الجماهير فى دوامة النقاش ، ويضيع العلم فى طاحونة التعصب الذى تعلو به أصوات الناقدين غير الدارسين ، الأمر الذى يجعل الدولة تؤثر السلامة فتتردد فى تحقيق وجهات نظرها العلمية المستفادة من دروس الواقع .

وبين همسات رفض العلاج وتردد الدولة يفزع المستثمرون

الوطنيون ، الذين هم معيار ومقاس الثقة فى الإستقرار الإقتصادى ، الذى يتأثر به أصحاب الأموال العرب والأجانب ، فهم الأحق بايثار السلامة .

النصيحة فى هذه الظروف هى ان تستمر الدولة فى طرح وتنفيذ العلاج الجذرى ما دامت تشعر بأنها دولة مسئولة تضطلع بمسئوليات تاريخية خاصة . .

ولعمرى .. اية مسئولية تاريخية اكبر من مسئولية انقاذ الجماهير من الاستمرار فى الاكتواء بلهيب الازمة الاقتصادية التى تهدد الاقتصاد الوطنى باحتمال الكارثة ؟

وتستطيع الدولة فى هذه الظروف أن تكشف للجماهير أبعاد مشاكلها الإقتصادية إذ ليس فى ذلك سر ولا حرج . فالعالم الخارجى يعرف كل هذه الأسرار التى لم تعد خافية الا على الجماهير المراد اقناعها بوجهات النظر المعبرة بصدق عن مصالحها الحقيقية .

وعندما تعرف الجماهير أبعاد هذه المشاكل الإقتصادية الخطيرة وأسبابها الحقيقية المستمرة فانها لن تتأثر بالإنتقادات غير المسئولة ، ولن تصغى إلى الشعارات التى اشبعت خيالها وطحنت عظامها ، ولم تحقق أى قدر مما سبق ان روجت له وشدت الإنتباه إليه .

حضرات السـادة :

ان فلسفة الحكم السادات وإخلاص الحكومة فى تحقيق أهدافها

الإقتصادية ومحاولاتها فى علاج المشاكل الإقتصادية المصرية بتشجيع التعاون الإقتصادى العربى والأجنبى ، **كل ذلك لن يحقق الانفتاح الاقتصادى المؤثر .. لأن الانفتــاح الخارجى المؤثر لا يتحقق الا بعد تحقيق الانفتاح الداخلى المؤثر** ، الذى يوجد القاعدة الصلبة الشامخة والعريضة لمبدأ الإنفتاح .

انفتاح داخلى على الظروف الموضوعية الداخلية التى تحتاج الى معالجة جذرية ..

معالجة تعيد صياغة التصورات السياسية ..

فتعيد ترتيب نظامها الاقتصادى ..

وتعيد تقنين تشريعاتها ولوائحها التنفيذية ..

الى جانب ترشــيد اقلامها الاعلامية حتى تنسجم مع تطلعاتها الاقتصادية ونظرتها الحضارية .

بغير ذلك ..

سوف يستمر الحديث عن الانفتاح ..

ولكن ..

بغــير انفتــاح !..

موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى

محاضرة ألقاها المؤلف

فى نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الإسكندرية ، بدعوة من مجلس إدارة النادى .

حضرها الأستاذ الدكتور لطفى دويدار رئيس جامعة الإسكندرية والأساتذة ، الدكاترة عمـــــداء كليات واعضـــاء هيئة تدريس الجامعة وعدد من الشخصيات والمفكرين .

يوم الثلاثاء ٢٧ مايــو سنة١٩٧٥ .

كلمـــة

الاستاذ الدكتور محمد فخر الدين الصاوى

رئيس مجلس ادارة

نادى اعضاء هيئة التدريس — بجامعة الاسكندرية

أيهـا السـادة :

يسعدنا هذا اليوم أن يشرفنا فى نادى اعضاء هيئة التدريس استاذ جليل وعالم فاضل هو الاستاذ الدكتور عبد الرحمن البيضانى وهو غنى عن التعريف فى جهاده فى سبيل القضية العربية .

وهو حائز على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق بجامعة القاهرة ودبلوم الدراسات العليا فى الشريعة الاسلامية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة . ودبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد السياسى من كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ودبلوم المالية والعلوم الأقتصادية والسياسية من جامعة بون بألمانيا الغربية ، ودكتوراه فى الأقتصاد السياسى من جامعة بون بألمانيا الغربية .

وتلاحظون حضراتكم هذا العدد الكبير من الشهادات العلمية وقد عمل مندوبا لليمن لدى الجامعة العربية من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥٤ ثم وزيرا مفوضا لليمن فى ألمانيا الغربية ، ثم

مستشارا اقتصاديا لملك اليمن السابق ، ثم نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة اليمنية ونائبا لرئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء ووزيرا للاقتصاد والخارجية .

وهو الذى أسس البنك اليمنى للانشاء والتعمير . .

ولعلكم الآن تستعجلون الاستماع الى الاستاذ الدكتور عبد الرحمن البيضانى — فيتفضل . .

أيهـا السـادة :

يشرفني أن اشكركم جميعا على تفضلكم بحضور هذا اللقاء كما يشرفني أن اشكر الاستاذ الدكتور لطفي دويدار رئيس جامعة الاسكندرية والسادة الاساتذة الدكاترة عمداء واعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، واسمحوا لى أن أخص بالشكر الاستاذة الدكاترة رئيس واعضاء مجلس ادارة نادى اعضاء هيئة التدريس على تفضلهم بتنظيم هذا اللقاء كى اتشرف بأن القى على حضراتكم هذه المحاضرة التى آمل انشاء الله أن أوضح فيها بعض جوانب الاهتمامات العربية التى تستهدف تمكين العرب من استعادة المجد العظيم الخالد الذى كان دائما مقترنا بهم ثم حلت عليهم الهزائم ، فترة من الزمن ، الى أن اجتازوا بعض الصعاب ، فأصبحنا نعيش الآن على مقربة من امجادنا التاريخية العظيمة ، التى نأمل جميعا أن نستزيد منها ، ولا نعيش فقط عليها ، حتى نواصل التقدم نحو مستقبل افضل ، وأعظم رخاء واكثر رفاهية واكبر توفيقا ونجاحا نصنعه لجيل واجيال عربية قادمة تستطيع أن تذكرنا ذات يوم ، بالخير والتقدير .

أيهـــا الســـادة :

موضوع محاضرة اليوم هو (موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى (ولهذا اتصور أن أحصر الموضوع فى موقع مصر من هذا التكامل ، ولا اتحدث عن وسائل تحقيق هذا التكامل من جانب الدول العربية الاخرى ، لان هذا موضوع يحتاج الى محاضرة مستقلة ولا أريد أن اقحمه على حساب محاضرة اليوم .

لذلك أرجو أن تنتظروا منى أن احصر الحديث اليوم فى موقع مصر من هذا التكامل . . أى كيف تسترد مصر دورها الخلاق العظيم فى بناء لبنات التكامل الاقتصادى العربى ؟

وقبل أن انتقل الى موضوع المحاضرة لا يفوتنى أن اشكر الاستاذ الدكتور محمد فخر الدين الصاوى الذى قدمنى الى حضراتكم بتلك الكلمات الكبار التى تجعلنى عاجزا عن التعبير له عن أصدق مشاعر التقدير الذى يستحق الدكتور الصاوى ما هو اكثر منها ، ولعل ما استطيع أن ارد به على تحيته الطيبة هو أن ادعو الله كى يوفقنى فى أن اكون عند حسن ظنه فأستطيع أن اقدم لحضراتكم محاضرة موضوعية انشاء الله .

أيهـــا الســـادة :

التقدم الحضـــارى حركة الى الامام •

حركة ظروف موضوعية فى اتجاه مستويات سياسية واقتصادية واجتماعية افضــــل •

ظروف تتأثر بسلوك المجتمع ، وتؤثر فيه •

وتتحرك بعمل ارادى قيادى •

يحقق غايته المقصودة بنجاح عندما ينبعث من ادراك ، عاقـــل يصقـــله علم •

وموهبة صادقة يحرسها الهام •

حتى يصوغ كل طاقات المجتمع الممكنة فى لحن جماعى منسجم • يعزف على اوتار الغايات الكبرى •

التى تنتظم فى ذهن هذه القيادة الواعية الرشـــيدة التى تمسك بعجلة التقـــدم •

وتزيل العقبات من طريقه •

أذن ••

لايتحقق تقدم سياسي او اقتصادى او اجتماعى بغير قيادة رشيدة واعيـــة •

قيادة تستشف أهداف المجتمع وتطلعاته ، وتستخلص عناصر وطاقات تطوره . . وتستفيد من الظروف الملائمة المتاحة التى تدفع المجتمع الى المزيد من التطور .

والقيادة فى جوهرها عبارة عن جهد سياسى منظم ومضبط وملتزم بمصالح المجتمع ، يقوم على دراسات وإجتهادات وتقديرات مبينة على فرضيات محلية وخارجية متداخلة ، ومرتبطة بعوامل بشرية ، حيه ومتغيرة ، تتفاعل كلها فتعطى تقديرات وتنبوءات بعضها يدخل تحت حصر ، وأكثرها يستعصى على الحساب ، أو يختفى بعيداً عن دائرة الإحتمالات المرئية .

فالحكم الناجح فن ، يستخدم العلوم اللازمة لتقدم المجتمع ، ثم يضيف اليها الالهام والاخلاص والتجرد من الذات ، مع الصدق فى تقدير ظروف المجتمع والدقة فى متابعة ما يتحقق من متغيرات فى طبيعة الفرضيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتحركة وما يتصل بها من آثار متبادلة مع تفاعل العوامل البشرية الحية والنامية ، فى عالم تلاشت فيه أبعاد المسافات الجغرافية فتعرفت الشعوب على المسافات الحضارية التى يسودها ويقودها التغيير المستمر ، الذى لا يعبد الماضى فيركع للحاضر وإنما يصلى ويعمل من أجل مستقبل أفضل ، لا يكاد يصل إليه حتى يعتبره ماضياً متخلفاً مهما تحقق فيه من نجاح فيبحث عن مستقبل جديد أفضل منه .

وهكذا يسير المجتمع فى طريق الحضارة ، فلا يقف عند إنجاز معين ويعتبره آخر المطاف ومنتهى الأمل ، إذ ليس للعلم آخر ، ولا للعقل منتهى وكلما توالت المنجزات ونسخت ما قبلها من معجزات ، وكلما تقدم العلم وتجاوز ما سبقه من علم ، سيذكر العقلاء دائماً وفى كل العصور قوله تعالى **«علم الانسان ما لم يعلم».**

والعلماء الذين يعالجون ظروف المجتمع المتحركة يفترضون مقدما في اجتهادتهم انها تتضمن عادة قدرا من احتمال الصواب ، وقـــدرا آخر من احتمال الخطأ ، اى يفترضون مقدماً حتيمة إستمرار اعادة النظر فى قرارتهم واجتهاداتهم وهى تدور فى عجلة التنفيذ الفعلى .

فالتغير إلى الأفضل صفة أساسية ملازمة للقرارات والمواقف السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى يراد لها ان تظل ملائمة للظروف المتغيرة التى تتعامل معها .

لكنـــه ..

من بقايا التخلف في بعض المجتمعات الا يسلم الجميع بحتميـــة التغيير الذى يصحح اخطاء التجربة .

وعادة ما يظل عدد من الناس يدافعون عنها .

اما لانهم من خلال هذه الاخطاء يستثمرون مواقع شخصية ثمينة تفرض عليهم الحفاظ عليها .

واما لانهم لا يعرفون غير الاساليب المتخلفةفى العمل ولا يشعرون بالقدرة على ممارسة أساليب أخرى يقتضيها تصحيح مسار التجربة.

وفى الحالتين تفرض عليهم مصــــالحهم الشخصية الذاتية ان يستمروا فى المزايدةعلى القميص الدموى للشعارات التى ضللتالجماهير الطيبة بالبيانات الكاذبة والوعود المستحيلة فعمقت فى وعيها غريزة الرفض الهـــدام .

الرفض الهدام الذى يرفض اى بديل للواقع مهما كان هـــذا الواقع قبيحـــا .

وليس الرفض البناء الذى يرفض الواقع القبيح من اجل انيفرض البديل الجميـــل .

وهذا ما يضيف على أعباء القيادة الحكيمة أعباء أخرى اضافية وجسيمة حين ترفض الانزلاق وراء شعبية رخيصة وموقته تضحى فى سبيلها بالمصالح الحقيقية للجماهير التى ظلمها الماضى بشعاراته ، وأرهقها الحاضر بسلبياته .

وهذا قدر القيادة الوطنية ، التى تستعيد للجماهير مجدها ، قبل ان تستعيد هذه الجماهير رشدها .

أمران متناقضان :

علمية القرارات تفترض مرونتها .

وشعبية القرارات تفترض جمودها .

ويضيق الفاصل بين علمية القرارات وشعبيتها كلما تقدمت المجتمعات لان الشعوب المتقدمة تتابع بادراكها الواعى حجم المشاكل المؤكدة فتدرك بحسها الرشيد حتمية تغيير القرارات والشعارات الفاشلة التى أدت إليها . تساعدها على ذلك قياداتها الواعية حين تطرح على الرأى العام كل ما يمكن طرحه من حقائق وتفاصيل وبالقدر الذى يؤدى إلى اشراك اغلبية الجماهير فى التعرف على أسباب مشاكلها القاتلة ومتابعة الظروف المتغيرة التى تحيط بها .

وأثناء ذلك لامفر من الحوار الطبيعى حول استكشاف مستقبل القرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

ذلك الحوار الذى يكتسب موضوعيته كلما كان المشتركون فيه ملمين بعناصره الاساسية .

مترفعين عن مصالحهم الشخصية الذاتية •
متحررين من قيود العصبيات الفلسفية والشللية •
متابعين التطورات المحلية والعالمية •
يسندهم فى ذلك (المام عام) يحيط بأرضية الحوار •
و (ادراك خاص) يمسك بتفاصيله •

ثم تدفعهم الى الحوار البناء غيرة وطنية تشـــدهم الى مصـــالح المجتمع الحقيقية •
حتى لايتوهوا أثناء الانفعال بين أعاصير التعصب •

حضرات الســادة :

ارجو فى هذه المحاضرة ان يوفقنى الله عز وجل فى ان اعرض عليكم ، بصفتكم أساتذة الجامعة وقادة الفكر فى مصر والعالم العربى ، شيئاً من مقدمة الحوار الضرورى الذى يجب أن يمتد خارج هذه القاعة لينتشر على مستوى الساحة العربية كلها ، لمناقشة تجارب الماضى ، على الأقل من الناحية الإقتصادية .

ولكن •• بصراحة يقتضيها جوهر العملية •
وبغير حساسية •• ترفضها مصلحة الامة العربية الحقيقية •

وذلك من أجل ان نستخلص جميعاً الدروس المستفادة التى يمكن ان تبدأ بداية حقيقية فى تصحيح مسار التطور المصرى والعربى :

•• التصـــحيح !••

الذى يبدأ باستعادة العقل المصرى والعربى دوره الخلاق فى صنع

الحضارة بعد غياب طويل ، فى ليل مظلم نامت فيه الخبرة الوطنية والقومية فى اقفاص الاتهام .

ولاشك ان ثورة التصحيح التى قادها الحكيم السادات فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ هى التى قامت بالدور الرئيسى فى تهيئة مناخ الإستجابة العلمية للبدء فى إزالة العقبات التى حالت دون تحقيق المصلحة القومية المصرية والمصلحة القومية العربية ، فبدأت بأفساح المجال لأهل الخبرة كى يستأنفوا نشاطهم المبدع فى العمل الوطنى .

فأهل الخبرة هم الذين يقع عليهم الدور الرئيسى فى عملية التقدم فى جميع العصور لاسيما فى عصرنا التكنولوجى السيبرناطيقى ، فهم الذين اذا اتيحت لهم الظروف الملائمة فانهم فى وسعهم ان يحولوا العلم والثقافة إلى قوة إنتاجية مباشرة ، الأمر الذى لم يعد ضرورياً فقط بالنسبة إلى الأمم المتقدمة حضارياً ، وإنما أصبح أكثر لزوماً بالنسبة إلى الدول النامية التى ينبغى عليها أن تستفيد وفى أسرع وقت ممكن من إقتصاد الوقت الذى ظهر كواحد من الفروع العلمية التى تدرس فى الآكاديميات المتقدمة فى صور علوم عديدة فى مقدمتها علم الإقتصاد السياسى وعلم النفس الفردى والعام وعلم التربية وعلم الفلسفة .

وباستعادة أهل الخبرة فى مصر دورهم الطليعى فى إعادة بناء المجتمع المصرى يمكننا الآن ان ننتظر خطوات إقتصادية وعلمية وفكرية وتكنيكية كبيرة تنجح فى تحقيق خطوات وإنجازات

كبرى فى (أقصر) وقت ممكن و بـ (أقل) ما يمكن من التكاليف الإقتصادية والمادية والطاقات البشرية وبشكل يمكن ان يحقق (أفضل) نوعية لتلك الخطوات والإنجازات. الأمر الذى يجعل مصر تستطيع القيام بدورها الرئيسى فى عملية بناء صرح التكامل الإقتصادى العربى.

ولعل هذا ما أشار إليه الرئيس السادات فى خطابه إلى الأمة بتاريخ ١٤ ابريل الماضى حين قال (ان الوقت قد حان لتصحيح مسار الإقتصاد القومى والعدل الإجتماعى واساليب العمل التنفيذى فأعلن بذلك عن بداية مرحلة وصفها (بحق) السيد رئيس الوزراء ممدوح سالم بأنها (مرحلة جديدة) وذلك فى بيان حكومته الذى قدمه بتاريخ ١٣ مايو الجارى إلى مجلس الشعب مؤكداً (ان الإنفتاح ليس مجرد سياسة إقتصادية ، وإنما هو اسلوب حياة يضمن للشعب المصرى ان يكسر ما بقى من أسوار العزلة والتخلف ، ويتيح له ان يعيش عصره متفاعلا معه ، مستفيداً من كل ما يتيحه العلم فى هذا العصر من سبيل للرخاء والتقدم).

وقد حدد السيد رئيس الوزراء طريق حكومته إلى تحقيق ذلك بقوله ان من أهداف حكومته (تحويل الإنفتاح الإقتصادى إلى واقع وحقيقة بأزالة العقبات التشريعية والإدارية من طريقه ، وإعطاء الدفعة التى تعجل بظهور اثاره الإيجابية على الإقتصاد القومى وبالتالى على المجتمع كله ، حتى يتحول إلى مجتمع للمنتجين

القادرين على الإرتفاع المستمر بمستوى معيشتهم وعلى الوصول إلى مجتمع يتوافر فيه الأمن والرخاء . . بفضل . . (توسيع قاعدة اشراك الخبرات الوطنية) .

ثم اشار بيان الحكومة إلى بعض المعوقات المصرية التى تحول دون تحقيق التكامل الإقتصادى العربى فقال(لقد اصطدمت سياسة الإنفتاح الإقتصادى بمعوقين خطيرين) هما :

التمسح بشعارات الإشتراكية .

والتعقيدات الإدارية والمكتبية .

ولذلك(لم يشعر كثير من الناس ان واقع الإنفتاح – رغم اعلانه – قد تحقق)إلى ان أوضح السيد رئيس الوزراء ان مصر(فى سباق مع الزمن **لتحاول تعويض ما فات ، واللحاق بالعصر فى ظل اوضاع عالمية تطلب ايجابية فى العمل وسرعة فى الحركة) .**

هكذا فتحت مصر فى ظل دولة التصحيح ملف العقبات التى تحول دون تصحيح مسار الإقتصاد الوطنى المصرى كما تحول دون قيام مصر بدورها الطليعى الرائد فى صنع لبنات التكامل الإقتصادى العربى .

وكان مجلس الشعب المصرى قد تطلع إلى فتح نفس هذا الملف عن طريق لجنة الإستماع بالمجلس ، التى وجهت الدعوة إلى عدد من الخبراء المصريين والعرب والأجانب للإدلاء بوجهات نظر علمية وعملية تبحث فى كيفية نجاح الإنفتاح الإقتصادى ، وبدأت

جلسات البحث ابتداء من يوم ١١ مارس الماضى وحضرها السيد رئيس الوزراء السابق الدكتور : عبد العزيز حجازى مع عدد من وزرائه ، وكان لى شرف الإشتراك فى الإدلاء بوجهات نظر اقترحت فيها ضرورة البدء بالحديث عن النظام الإقتصادى الذى أفرز المشاكل الإقتصادية التى احتاجت إلى العلاج بالإنفتاح الإقتصادى ، وهذا ما يشترط البدء بالحديث عن التطور السياسى الذى صاغ هذا النظام الإقتصادى ، الأمر الذى يحتم بدوره ضرورة البدء بالحديث عن جوهر الفلسفة التى صاغت هذا التطور السياسى ففرضت هذا النظام الإقتصادى ، الذى يستغيث منه الآن المجتمع المصرى مطلباً بالعلاج السريع .

سلسلة محكمة الحلقات ، تفرض حتمية تتبع آثار الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب التى تتكون منها الحقيقة الكاملة ، والتى يلزم التعرف على كامل ابعادها من أجل النجاح فى اكتشاف الحلول الشاملة التى تشفى جسد المجتمع ، ولا تقتصر على مجرد تطمينه بالجرعة المسكنة التى تخفف الشعور بالآلام السطحية تخفيفاً مؤقتاً بينما تترك العلل الدائمة بغير علاج ، تتمخض كل لحظة عن مشاكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية جديدة ومتجددة :

وكان من وجهة نظرى فى تلك الجلسة ان الإنفتاح الإقتصادى فى مصر قد تعثر منذ لحظة ميلاده . . لانه أولا لم يبدأ بالإنفتاح الداخلى الذى هو نقطة الإنطلاق إلى الإنفتاح الخارجى ، ولانه

ثانياً لم يخرج عن كونه (دعوة جزئية) حذرة ومتحفظة استسلمت كثيراً لعقد الماضى فانحصرت بين آفاقة الضلحة والضيقة ، ولم تستلهم « بنفس القدر » آمال المستقبل العريضة ذات الآفاق اللانهائية .

ولذلك كان من الطبيعى ان يصطدم الإنفتاح الإقتصادى المصرى فى أول لقاء موضوعى له مع الظروف الجامدة التى خلقها النظام الإقتصادى السائد ، ونوجها على عرش مقوماته الأساسية ، وجعلها تحمل جنين المشاكل الإقتصاديه والإجتماعية ، ثم أرضعها من ثدى التعصب الا بوى لها .

وختمت وجهات نظرى فى تلك الجلسة مشفقاً من إستمرار الحديث فى مصر عن الإنفتاح . . ولكن بغير إنفتاح .

والآن . . لا ابالغ أمام حضراتكم . . حين اسجل تفاؤلى بعد أن اعلنت الحكومة المصرية بصراحة واضحة اقتناعها ، **ولأول مرة** ، بضرورة اتباع (**تخطيط قومى سليم ... لايكتفي فى عـــلاج مشاكل الجماهير بالحلول المسكنة) مع ضرورة (الربط بين الانفتاح الداخلى والانفتاح الخارجى ...)** .

وهكذا تقود دولة التصحيح فى مصر تحولا جذرياً ، يتجه بقوة وبسرعة نحو مرحلة جديدة فى مجال تدعيم الإقتصاد العربى القومى ،

مرحلة يسودها العقل المنظم الذى يحسن تقدير المصالح الوطنية الخاصة ، فى حيوية وديناميكية تفاعلها مع القدرات العربية ، التى تحقق معا ما يصبوا اليه عقلاء العرب من قدرة جماعية تستطيع أن تحافظ بها على مصالح الأمة العربية الحيوية .

وهذا هو الباعث العربى الذى قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أجل تحقيقه ، غير أن استمرار بقاء العقبات الرئيسية التى كانت ولا تزال تحول دون التعـــاون الإقتصادى العربى المطلوب حالت حتى الآن دون تحقيق الهدف العربى الكبير على النحو المطلوب . مما دفع هذا المجلس إلى اصدار قراره رقم ٥٥٨ الذى قضى بتشكيل لجنة لتقييم المرحلة التى وصلت إليها اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ، والتعرف على الصعوبات التى واجهت الدول الأعضاء فى تنفيذ الإتفاقية .

فجاء فى تقرير هـــذه اللجنـة **ان القرارات التى سبق ان اتخذها المجلس فى هذا الصدد قد تجاوزت الـ ٦٠٠ قـــرارا دون ان يحقق المجلس انجـازا هاما فى تحقيق اهداف اتفـــاقية الوحـــدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة .**

وفى صفحة ١٥ من هذا التقرير أوصت اللجنة بفتح حوار مع مصر لتحديد العقبات التى تعتقد إنها تحول دون وضع إتفاقية

السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ بغية تذليلها إلى أقل قدر ممكن .

ومن جهة أخرى أوصى مؤتمر إتحاد الإقتصاديين العرب الثالث الذى إنعقد فى دمشق فى ديسمبر سنة ١٩٧١ بتأليف لجان إقتصادية فنية لتذليل العقبات العملية(**الخفيـــة**) التى تقف فى سبيل التعاون الإقتصادى العربى .

وقد كانت توصيات هذا المؤتمر علمية وبناءة ، بأستثناء توصيته الثانية المنشورة فى كتاب ابحاثه ووقائعه فى صفحة (٨٩٥) فأننى شخصياً أعيب عليها **انها اوجدت واقرت عقبة كبرى ورئيسية تحول دون التعاون الاقتصادى العربى حيث دعت الى (السير بالروابـط الاقتصادية بين الدول ذات الاتجاهات الاقتصـــادية « التقدمية » بخطوات ابعـــد) .**

ولم يحدد ذلك المؤتمر العلمى والفنى الذى يضم خبراء إقتصاديين عرب من هى الدول ذات الإتجاهات الإقتصادية التقدمية على ضوء النتائج العملية التى تحققت فعلا ؟ ، كما لم يوضح ذلك المؤتمر الذى ضم خبراء الإقتصاد العربى كيف يتمكن من إستمالة الدول العربية ذات الأثر الكبير والمطلوب والأساسى فى المعادلة الإقتصادية الجديدة إلى الجلوس على مائدة الوحدة الإقتصادية العربية وهو يصفها بأنها ليست ذات إتجاهات إقتصادية تقدمية ؟ .

ولا أظننى مبتعداً عن المنطق إذا تصورت على ضوء التجارب

ان التقدمية فى مثل ظروفنا العربية الراهنة هى تلك الافكار والجهود التى تسعى الى تحقيق استمرار التضامن السياسى العربى وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، لخير العرب جميعا ولا تسمح مطلقاً بتباعد وتنافر قدراتهم الذاتية المتكاملة ، التى تباعدت ذات يوم بسبب الشعارات التى لم تجسد أى تطلعات حضارية بقدر ما فرضت أكبر وأثقل العقبات الوحدوية .

أيها السادة :

من هذه النقطة يبدأ الحديث عن العقبات التى تحول دون التكامل الإقتصادى العربى ، متخذين من مصر « كما هو موضوع المحاضرة » قاعدة الإنطلاق فى هذا الحديث ، فمصر هى قلب العروبة النابض ، ومشعل التأثير الفكرى فى الساحة العربية وبحجم تأثيرها الكبير تتحمل الدور الكبير فى تصحيح مسار الإقتصاد القومى الذى ينبغى إعادة الترابط العضوى إلى شرايينه وخلاياه وتوحيد مركزه العصبى الإدارى . الأمر الذى لا يتحقق مطلقاً إلا إذا عولج النموذج المصرى من الأمراض القاتلة التى يصفها البعض فى مصر بأنها منجزات وطنية تاريخية .

ومن هذه العقبات ما يلى : —

اولا : شعار الاشتراكية .

جوهر الإشتراكية كما سبق ان حدده ، ذات يوم ، الرئيس

جمال عبد الناصر فى بداية طرحه للإشتراكية ، هو ما جاء فى خطاب سيادته بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حين قال : « ان الإشتراكية هى عدم استغلال إنسان لإنسان .... وان أى قرار إقتصادى لا يتضمن استغلال إنسان لإنسان .. يكون قراراً إشتراكياً » ..

معنى ذلك ان أى قرارات أو قوانين أو أنظمة سبق اقرارها فى وقت سابق ، ثم يثبت فشلها فى وقت لاحق ، ينبغى تعديلها أو إستبدالها بغيرها فى حدود عدم استغلال إنسان لإنسان ..

ولوان الأمور قد سارت على هذا النحو العلمى المبسط الفطرى المقبول لما تضمن رفع شعار الإشتراكية فى مصر أى مشاكل مصرية ولا عربية ، لانه لا يعترض أحد على إستغلال إنسان لإنسان ..

لكـــــن ...

المشاكل التى نجمت عن رفع شعار الاشتراكية ظهرت نتيجـة الخروج عن هذا المفهوم السمح للاشتراكية .

كما ظهرت مصاحبة للاجراءات التعسفية التى صادرت الامـوال

وفرضت الحراسات .

واهملت الكفاءات ..

وعطلت الطاقات الوطنية المبـــدعة صانعة الحضـــارات عبر كل تاريخ .

ثم تفاقمت هذه المشاكل عندما لاح فى الافق انه فى الامكان

خلق طبيعة بشرية عربية جديدة على مستوى الساحة العربية .. غير تلك التى خلقها الله عز وجل :

طبيعة بشرية جديدة .

تسمع بغير اذن .

وتصدق بغير عقل .

وتطيع بغير ارادة .

ولا تناقش امتيازات اصحاب الشعارات .

ولاتبحث عن حسابات الكهنة الجدد الذين يحرقون اموال الشعب فى محراب الدين الجديد .

وكان من الطبيعى أن يستميت الكهنة الجدد فى معارضة أية مناقشة تبحث عن الحلول الضرورية للمشاكل الاقتصادية الظاهرة والخفية . **التى تشوى الجماهير المصرية ..**

الجماهير التى ابتلعت جرعات متلاحقة من التخدير النفسى والعصبى جعلها ذات يوم :

تستغرب الشمس .،

وتستنكر القمر .،

بعد ان عاشت دهرا طويلا كانت فيه الشمس فى كسوف والقمر فى خسوف .

ثم فاجأتهم ثورة ١٥ مايو التى انطلقت لتصحيح ما لم يكون قابلا للتصحيح . وبدأت أولا بتصحيح النظرة الى الانسان المصرى

فشهدت له اولا بآدميته ، واعترفت له ثانيا بحقوقه .

فكانت ثورة ١٥ مايو (التى لم تأخذ حقها من التقييم الصحيح حتى اليوم) بداية الانفتاح ، الانفتاح على الانسان المصرى، ذلك الانفتاح الذى يجعله أهلا لاسترداد دوره الطبيعى التاريخى فى صنع الحضارة ، بادئا بممارسة ارتباطه العضوى بالمجتمع العربى الذى تتكامل فيه الطاقات والموارد التى تستطيع أن تضع الامه العربية فى مركزها المؤثر فى الحضارة العالمية .

لكن مصر ، عندما تنفتح على نفسها ، وهذا شرط ضرورى قبل أن تنفتح على غيرها ، فانها تمر بفترة انتقالية متناقضة ، لانها وهى تحرص على تطبيق مبدأ سيادة القانون ، فانها تسمح فى نفس الوقت ، وفى حتمية السماح بسيادة القانون ، بأن ينطق كل لسان . ويكتب كل قلم ، على أمل أن تتأكد المواقف الجديدة بالرأى الحر والاقتناع الفعال . . .

هذا السلوك الديمقراطى من جانب الدولة الجديدة فى مصر (وهو سلوك ضرورى لتأكيد الحرية السياسية فى مصر) يفتح بابا واسعا للعناصر التى تعارض التصحيح ، وهى أقرب عهدا بمنافع السياسة الخاطئة القديمة ، واكثر استفادة من ترديد شعاراتها الفاسدة المستهلكة ، وبالتالى فانها أشد خطرا على التصحيح لانها اكثر معرفة بأساليب دفع الجماهير الى نقيض مصالحها .

الامر الذى يحتم على اهل الخبرة ان يتصدوا لاعداء التصحيح مستفيدين من نفس الحرية السياسية التى حققتها ثورة التصحيح .

وعلى سبيل المثال لا الحصر . . .

واسمحو لى ان اتكلم بصراحة والحوار انشاء الله بعد المحاضرة وغداً وبعد غد وسأبقى معكم حتى تنتهى من مناقشة هذا الموضوع .

أقول وعلى سبيل المثال ما كتبه السيد : خالد محى الدين فى صحيفة الاهرام بتاريخ ١٩ مايو الجارى ، يهاجم فقرة وردت فى مقال سابق لاحد الكتاب المصريين اتخذ منها السيد خالد ساحة للقتال على صفحات الاهرام ، وهذه الفقر ة تدعو الى **(الغاء كافة القوانين التى تعرقل قيام القطاع الخاص بدوره الرئيسى)** وهذا ما عارضه وقاتل من أجله السيد : خالد محى الدين بشكل يكاد يتهم فيه كاتب تلك الفقرة بالخيانة العظمى، علما بان هذا الكاتب كان قد نقل هذه العبارة نقلا حرفيا من بيان السيد رئيس الوزراء المصرى الذى قدمه الى مجلس الشعب قبل ذلك بأقل من اسبوع .

ولم نقرأ حتى الان مقالات ترد على السيد خالد محى الدين .

ويبدو ان اهل الخبرة وعقلاء المجتمع المصرى لايزالون مترددين فى النزول الى ساحة المناظرة السياسية والاقتصادية متأثرين بسلوك الماضى الذى فرض عليهم القيود الارهابية القديمة .

وهذا ما يعطى الانطباع لدى المستثمر العربى والاجنبى

بأنه لا تزال فى مصر مراكز قوى تستطيع أن تتحدى الدولة وتعرقل مسيرة التصحيح وتعوق قيام الانفتاح .

لا سيما أن مقال السيد خالد محى الدين المنشور فى أهرام ١٩ مايو الجارى يتناقض ويتعارض مع **تصريح للرئيس السادات** منشور فى نفس اليوم فى صحيفة الاخبار يقول فيه الرئيس :

« لابد ان نتطور وان نعيش عصرنا وباسلوب العصر ، فاذا كنا نتبع اسلوب العصر سياسيا وعسكريا فيجب ان نسير بنفس الاسلـوب اقتصاديا ، ويجب ان نفكر في ان المستثمر صاحب مصلحة ، وعلينا ان نمس العصب الحساس لهذا المستثمر ، بمعنى ان نعطيه الامـان والعائد ، واضعين في اعتبارنا الرباط القـومى بين المستثمر وارض مصـــــــر » .

وقد نشرت صحيفة الاخبار تصريح الرئيس السادات (الذى يمهد الطريق أمام المسيرة الحضارية العربية) ضمن مقال تضمن وجهة نظر السيد محمد موافى الخبير المالى لوزارة المالية الكويتية قال فيها : ولو أننا نظرنا الى كلمة الانفتاح نفسها نجد انها ليست مجرد كلمة بقدر ما هى عملية تحرير اقتصادى ، والتحرير الاقتصادى يتخذ جانبين كالايجاب والقبول فى الزواج حتى يـتم العقد . وأضاف الخبـــير الاقتصادى الكويتى قائلا :
ان العامل القومى ليس العامل الوحيد المؤثر فى تلاقى الطرفين .. بل يجب أن ننظر الى هذه المسألة نظرة علمية واقعية الى جانب المشاعر القومية وعواطف الاخوة ، نظرة تعتمد على تبادل المصالح والمشاركة فيها ، وهذا يتطلب من كل من الطرفين متطلبات . . . معينة . . وتهيئة اجواء مناسبة لهذا الربط .

أيهــا الســادة :

أعود فأتساءل كيف يطمئنى المستثمر العربى ويثق فى قدرة الدولة فى مصر على توفير هذه الاجواء المناسبة بينما تتسع المواقف المصرية لوجود تناقض حاد بين وجهتى نظر مبدأين متعارضين كل التعارض .

احدهما ..

تتبناها الدولة وتتجه الى الانفتاح الذى يستخلص نتائج التجربة ويدعو الى فك الارتباط مع اهل الكهف الذين لم يتابعوا تطور شروط التقدم الحضارى .

والاخــرى ..

تصر على البقاء داخل الكهف ، وتتمسك بقيود الشعارات التــى ارهقت المجتمع المصرى .

تلك الشعارات التى عندما عجز حاملوها المتاجرون بها عـــن اخفاء فشلها راحوا يدافعون عنها باسم المعركة العسكرية التى لاتزال فى الافق ، كما جاء فى مقال خالد محى الدين ..

ولم يعرف هؤلاء ان المعركة العسكرية كانت تستلزم عكس ماجاء به الماركسيون من اجراءات وقيود وتفتيت القوى الوطنيــة وتمزيق للصف العربى الوطنى ،

الى آخر ماقدموه الى مصر والى الامة العربية على اطباق من ذهــب فزفوا اليها هزيمة ١٩٦٧ على بساط من حرير .

لم يعترف هؤلاء بأنه لم يكن فى وسع مصر أن تقود النصر

العسكرى والسياسى الذى حققته فى حرب رمضان ــ أكتوبر ١٩٧٣ الا بفضل حكمة السادات الذى قاد ثورة مايو التصحيحية المجيدة فعاد بالعملاق المصرى المتحرر الى احضان المارد العربى المنتظر والمتأهب فسحب من تحت أقدام الصهيونية بساط الحرير الذى نامت عليه نوما هادئا مريحا خلال فترة غالية من عمر العرب ساد فيها الصراع بين الاشقاء بفضل **الشعارات التى مكنت الصهيونية من ذلك النوم المريح فوق صدر الامة العربية الذى كان قد انتفخ بالهواء الفاسد .**

فى هذه النقطة أسجل ما سمعته من المغفور له **جلالة الملك فيصل** أثناء حديث خاص مع جلالته فى رمضان الماضى حيث قال **ان الشيوعية توأم الصهيونية ، اذا لم تكن ابنتها البكر ، وانهمــــا معا تتآمران على الامة العربية كلها بمختلف الوسائل ، وفى مقدمتها الشعارات المضللة التى تثير الاحقاد الاجتماعية لتنشر الاختــــلاف والتخلف وتمزق الصلات العضوية العربية لتستولى فى النهاية على جميع مقدرات العــــرب .**

ومن يتابع حضراتكم الحركة الشيوعية الصهيونية يتبين مدى صحة رأى جلالته . وتضاف إلى ذلك محاولات الماركسية الجديدة إستدراج الطيبين من العرب عن طريق الإيهام بعدم وجود تناقض بين الإلحاد الماركسى والإيمان بالله وبالدين ، ومن هذه المحاولات ما كتبه السيد خالد محى الدين الذى يمثل الفكر الماركسى فى مصر كما تعلمون ، فقد كتب فى مجلة روز اليوسف بتاريخ ١٧ فبراير هذا العام بعنوان (الماركسية والدين والإشتراكية) داعياً

الشعب المصرى والعربى إلى اعتناق الماركسية مع الإحتفاظ بالإيمان بالدين .

(يعنى الإنسان يلحد ولا مانع من ان يؤدى عمره ويحج ويصلى ويزكى إذا كانت الماركسية ستترك فى جيبه شيئاً يزكى منه) .

والمراد من ذلك ليس فقط نشر الماركسية فى مصر مع قتل فرص الإستثمارات الوطنية وإنما اثارة المخاوف العربية من مصير التطور الفكرى فى مصر ، وهذا ما ينبغى أن يتنبه إليه المفكرون المصريون ، هذه المحاولات الماركسية التى تستهدف صورياً إزالة التناقض بين الإلحاد والدين تستهدف إثارة المخاوف العربية حتى تعزل مصر عن العالم العربى وبالتالى تمنع هذه المخاوف قيام أى تكامل إقتصادى عربى فى غياب الدور القيادى الفكرى المصرى الحضارى الإقتصادى.

ولا بأس ايضا اذا هربت فوائض الاموال العـــربية الى اوربا وامريكا ،

فذلك مايساعد الشيوعية على الانتشار فى مصر وفى العـــالم العربى ..

مستغلة مشاكل الجماهير اليومية ..

ومشهرة بفوائض الاموال العربية الهاربة ..

ومتاجرة بالبكاء على الامكانيات العربية الطبيعية المهملة ..

زاعمة ان التطور والرخاء لايمكن تحقيقهما الا بعد سيطـــرة الشيوعيين على الحكم ..

فتخلق بذلك حالة متزايدة من التذمر والحقد تدفع بالمخـــزون البشرى العربى الهائل الى الثورة الحمراء .

التى تنتهى محصلتها كلها الى خـزائن الامبريالية الشيوعية ..

وتشهد على ذلك امثلة كثيرة .

ليست اولها المجر .

ولا آخرها تشيكوسلوفاكيا .

والظاهر أن السيد خالد محيى الدين قد نقل هذه المحاولة أو هذه السياسة الشيوعية المرسومة من المحاضرة الثانية التى ألقاها المفكر الشيوعى الفرنسى روجيه جارودى فى قاعة المحاضرات بدار صحيفة الأهرام بالقاهرة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ نسب فيها إلى الرئيس الجزائرى السابق أحمد بن بيللا عبارة قال فيها بن بيللا **(ان شعبنا يذهب الى الاشتراكية حـامـلا القرآن فى يد وكتاب « رأس المال » لكارل ماركس فى اليد الاخرى**

ونحمد الله أن الرئيس هوارى بومدين لم ينسب إليه أحد مثل هذه العبارات الخاطئة الملحدة .

ولكن .. كيف وصلت هذه العبارات الخاطئة والهدامة والملحدة إلى مصر ؟

(أعتقد ان صدركم العلمى يتسع للصراحة العلمية إذ لا ينفعكم أن أقول لكم ليس فى الإمكان أبدع مما كان فتصفقون وأشكر لكم تصفيقكم وتظل مصر منغلقة على نفسها غير قادرة على حل مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية وغير قادرة على الإشتراك فى بناء التكامل الإقتصادى العربى فهل أتكلم بصراحة ؟)

* * *

إذن حضراتكم توافقون على مبدأ الصراحة . .

كيف وصلت هــذه الآراء الملحدة والخاطئة والهدامة إلى مصر ؟

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تعلن أكثر من مبادئها الستة المعروفة وكان من بينها شعار تحقيق (العدالة الإجتماعية) ، وفى خطاب الرئيس عبد الناصر الذى ألقاه فى المؤتمر التعاونى بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ فسر وسيلة مصر إلى تحقيق العدالة الإجتماعية قائلا (نريد أن نتخلص من استغلال الإنسان للإنسان واستغلال المجتمع لبعضه . . نريد أن نوفق بين النشاط الإجتماعى العام الذى تقوم به الدولة والنشاط الإقتصادى الذى يقوم به الأفراد على ألا يضر هذا بمصالح المجتمع) .

ثم أكد الرئيس عبد الناصر إحترامه للنشاط الإقتصادى الخاص والملكية الخاصة فى تصريحات جديدة أدلى بها لمستشار وزراء الخارجية اليابانية بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٨ حدد فيها الرئيس الأساس الذي تقوم عليه العدالة الإجتماعية فى مصر فقال :

(ان سياسة مصر تقوم على المشروعات الفردية الخاصة ، ولذلك ليس هناك مجل للشيوعية ، وليس هناك خوف من ان تغـــزو الشيوعية مصـــــــر) .

معنى ذلك أن الرئيس عبد الناصر كان يرى (فى ذلك الوقت) أن العدالة الإجتماعية تقوم على المشروعات الفردية والملكية الخاصة ،

كما كان يرى أن المانع الذى يحول دون غزو الشيوعية لمصر هو تشجيع المشروعات الفردية والملكية الخاصة .

ثم أراد الرئيس إيجاد تعريف للنظام المصرى فى حديثه إلى وفد الصحفيين الأمريكيين فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ فقال (ان إيجاد تعريف للنظام القائم ليس بالسهل وقد قلت فى العام الماضى أن النظام القائم فى مصر نظام تعاونى وقلت هذا العام أنه نظام اشتراكى ديمقراطى ، والعبرة ليست بالتعاريف وإنما بما يحدث ويمارس فعلا .. ولذلك أخذت الحكومة بنظام الإقتصاد الموجــه وهو رأسمالى موجه) هذه عبارات الرئيس إلى أن قال . . (نظراً لان الشعب لم يتعود المساهمة فى مشروعات صناعية قامت الحكومة بدراسة بعض المشروعات وبدأت فى تنفيذها فعلا وذلك حتى يحذو الشعب حذوها ويتجه هذا الإتجاه الجديد . .)

ثم عبر الرئيس عن فرحته باقبال الشعب على شراء أسهم المشروعات التى طرحتها الحكومة فقال :

(لقد فوجئنا بالشعب يمول المشروعات كلها ويساهم بنسبة ١٠٠٪ وهذا فى الحقيقة يعتبر تحولا من الزراعة الى الصناعة) .

وهكذا كان الرئيس عبد الناصر شديد الفرح باقبال الشعب المصرى على الإكتتاب بنسبة ١٠٠٪ من أسهم الشركات التى طرحتها الحكومة المصرية فى ذلك الوقت :

فى هذه المرحلة كان صدر العدالة الإجتماعية فى مصر يتسع

لتشجيع أبناء الشعب على القيام باستثمار طاقاتهم وأموالهم فى حماية وتشجيع الرئيس عبد الناصر . وكان ذلك هو جوهر المجتمع الإشتراكى التعاونى الديمقراطى فى مفهوم الرئيس الذى عاد فأوضح تمسكه بهذا المفهوم للعدالة الإجتماعية فى خطابه الذى ألقاه فى اللجنة التنفيذية للإتحاد القومى بمدينة دمشق فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قائلا : (واجبنا أن نعمل على إقامة عدالة إجتماعية وأن نقرب الفوارق بين الطبقات) .

ولم يكن الرئيس قد استخدم حتى تلك اللحظة شعار (تـذويب الفوارق بين الطبقات) .

وهذا ما سأعود إليه فى مرحلة لاحقة من هذه المحاضرة . .

وفى خطاب ألقاه فى الوفود اللبنانية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦١ أكد الرئيس أن العدالة الإجتماعية تقوم على أساس الوحدة الوطنية :

حتى ذلك التاريخ لا تشهد الوثائق المصرية بما يشير إلى خروج الرئيس عبد الناصر عن مفهوم العدالة الإجتماعية السمح الذى تدعو إليه كل الأديان ولا يختلف عليه عاقل .

(وطبعاً الآن وانا اتحدث إلى علماء لا بد ان انقل المعلومات اليكم من الوثائق الرسمية وان اشير إلى تواريخها حتى يسهل الرجوع إلى مصادرها الرسمية وهى الوثائق التى نشرتها الحكومة المصرية فى حياة الرئيس عبد الناصر . حتى ذلك التاريخ لا تشهد الوثائق المصرية على خروج عبد الناصر عن مفهوم العدالة الإجتماعية الممكن والمقبول دينياً وعلمياً) .

الا أن الرئيس كان فى تلك الأيام على خلاف مستحكم مع قادة حزب البعث العربى الإشتراكى الذى اشترك مع الرئيس فى إقامة دولة الوحدة بين مصر وسوريا ، وكان الخلاف قد تطور بين قادة حزب البعث والرئيس إلى حد ان اشترك هؤلاء القادة مع الرئيس فى إحتفالات بور سعيد بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ ثم فاجأوه باستقالة جماعية فى اليوم التالى فى القاهرة أى يوم ٢٤ ديسمبر ، بعدأن (**اكلوا مع الرئيس عيش وملح واتعشوا معاه فى القطـار فى المساء**) كما قال الرئيس متألماً فى خطاب لاحق بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٣.

ولعل الرئيس اراد ، كرد فعـل لما اعتبره اهانة موجهة اليـه شخصيا ، ان يجرد حزب البعث من شعاره الاشتراكى فقرر ان يتحول فجأة من العدالة الاجتماعية الى الاشتراكية معتقدا انه بذلك يسحب من حزب البعث ارضيته الفكرية بعد ان تنحى الحزب عن مواقعـه الرسـمية .

وهذا مجرد استنتاج شخصى قد لا يكون صحيحاً ، لكننى أطرحه لتتأملوا فيه بصفتكم علماء وباحثين لتبحثوا فيه ، لكنه قفز إلى ذهنى من متابعة الأحداث ومقارنة تواريخ وقوعها ، ومن استخلاص الخط الدرامى الذى يربط بينهما ، بالرغم من أن وثائق حزب البعث تشهد بأنه **الحزب نفسه كان تائها لم يتمكن من تحديد المفهوم الذى يتصور به مدلول الاشتراكية التى رفع الحزب شعارها ، واتخذ منها الاساس الاجتماعى والاقتصادى لنظريته السياسية .**

وقد لخص الدكتور سامى الجندى أحد اقطاب البعث فى فى الخمسينيات واحد رؤساء وزرائه السابقين خلاصة النتائج التى أسفر عنها قيام حزب بغير نظرية فى كتابه الذى بعنوان (البعث) صفحة ٦٧ فى معرض شرحه لوقائع مؤتمر حمص على أثر انقلاب مصطفى حمدون ضد حكم أديب الشيشكلى فى بداية سنة ١٩٥٤ فقال **(وجدنا نحن البعثيين وعلى وجوهنا ابتسامة النصر العريضة نبحث عن مكان الصدارة ، كل منا يشرح فكرة البعث على هـــواه وحسب مزاجه ، بعضنا اتخذ مظاهر الفيلسوف بأشكاله وتزين بمســـوحه دون منهج فلسفى) .**

إلى أن أضاف رئيس وزراء البعث فى كتابه هـــذا الذى نشره سنـــة ١٩٦٩ قائـــلا **(هكذا ظل البعث بلا ايديولوجية شعارات قلقة لم توضح لحاته الاولى وبذوره .. وباتت الاجتماعات الحزبية لاتعدو ان تكون شرحا لمقالات الجـــريدة والنشرات الداخلية السياسية الضحلة .. وحافظ بعض منا بصعوبة على نهجه بأن يظل البعث حركة ثقافية عامة ، مؤملا ان يأتى جيل يصوغ الافكار الشاردة فى عقيدة ثورية) .**

(يعنى حزب يقوم بثورة بلا نظرية وبلا منهاج وينتظر ان يأتى جيل ليصوغ لماذا ثار وعلى أى نهج ثار) .

ومع ذلك نقلت مصر (فيما أظن) شعار الإشتراكية من حزب البعث الذى كان قد سبق الرئيس عبد الناصر إلى رفعه . . وكان ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث يبحث عن مفكر يضع له

أسس الإشتراكية التى رفع الحزب شعارها ولم ينجح فى منع إحتواء الشيوعية لها، والدليل على ذلك ماكتبه ميشيل عفلق فى كتابه الذى بعنوان (فى سبيل البعث) صفحة ٦٥ قائلا :

(فى بلادنا عدد غير قليل من المثقفين المشوهين الذين غدت الثقافة فى ايديهم اداة ايذاء ٠٠ من هؤلاء اخذت الحركة الشيوعية فى بلادنا عناصرها المثقفة)

وفى صفحة ٧١ يقول ميشيل عفلق (ان قوة الشيوعية فى البلاد العربية ناتجة عن ضعف الفكر بصورة عامة) ثم يقول فى صفحة ٧٥ **(ان الشيوعية تمنع العرب من التفكير فى اشتراكيتهم والاهتداء اليها لأنها بادعائها ان الاشتراكية هى الماركسية ، وان لا اشتراكية الا فيها وبها فقد منعت الاشتراكية الصحيحة التى يحتاجها العرب)**.

ولكن لم يتمكن حتى الآن من تعريفنا بالإشتراكية الصحيحة التى يحتاجها العرب، وإنما قرر فقط **ان العرب فى حاجة الى اشتراكية (والسلام)** ٠ ولا يوضح معناها ولا يحدد مداها .

(أى انه أراد أن يقول العرب أننا فى حاجة إلى اشتراكية فكروا فيها المهم انتم فى حاجة إلى اشتراكية وعليكم أن تفكروا فيها يا عرب . . ورفع حزب البعث شعار الإشتراكية المجهولة التعريف وغير محددة الأبعاد ! !) .

ونقل الرئيس عبد الناصر هذا الشعار على علاته وعلى هذه الصورة العائمة الذى أراد الرئيس أن يتحدى به حزب البعث متأثرا

فوق ذلك بالهام الحزب الشيوعى المصرى الذى كان قد حل نفسه صورياً ليندمج بكوادره فى جهاز الحكومة المصرية رسمياً، فى طريقه إلى الإستيلاء الهادئ على مصادر الإلهام فى إتخاذ القرارات المصرية الفاصلة فى مصر وكان الرئيس عبد الناصر يستجيب للكثير من نصائح هذه الكوادر بقدر الكثير من قروض الكتلة الشرقية التى أملت على مصر سياسة إقتصادية ذات أبعاد سياسية تخدم مصالح استراتيجية معينة أهمها القضاء على دور مصر القيادى فى بناء التكامل الإقتصادى العربى فى العالم العربى .

(بطبيعة الحال عندما تسود هذه الأفكار فى مصر فأنه يصبح من المستحيل أن تضع مصر يدها مع الدول ذات التقاليد الدينية والموارد المالية أو الأراضى العربية القابلة للإستثمار فيتمزق الصف العربى ويسهل على الشيوعية ابتلاع الوطن العربى) .

فى هذا المناخ المتحدى لحزب البعث السورى ، والمستجيب لالهام الحزب الشيوعى المصرى صاغ الرئيس جمال عبد الناصر بصفة مفاجئة قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ . التى شرح أبعادها فى خطابه الذى ألقاه فى عيد الثورة التاسع بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٦١ قائلا (لازم نغير المجتمع تغيراً كاملا من أساسه . . لازم نبنى دولة جديدة لازم نقيم ديمقراطية جديدة لازم نبنى دولة جديدة بنظام سياسى جديد وبنظام إقتصادى جديد وبنظام إجتماعى جديد..**وطبعا لابد ان نفهم ان الاشتراكية طريق لانهاية له .. فيه ناس قالوا لى ماهو المقصود بالاشتراكية . طيب حنوصل**

لغـاية فين ؟ حذوا لنا .. خط... ما نقدرش واحد ماشى فى سكة مالهاش آخر).

ثم طرح الرئيس فى نفس ذلك الخطاب صورة جديدة للعلاقات الإنتاجية فقال (صاحب العمل بيساهم برأسماله باقامة المصنع . : العامل يساهم بعمله فى إقامة المصنع ، صاحب العمل بيأخذ فائدة على الفلوس التى وضعها ، والعامل بيأخذ أجر على عمله ، واللى بيز يد عن كده بينقسم بين الأثنين . بين صاحب العمل والعمال . : ولا بد للعامل أن يأخذ ربع الأرباح) .

ولم يشرح الرئيس مايتحمله العمال من الخســـارة اذا حلت بالمصنع خسارة .

وهل (بتقسيم الخســـارة بين الاثنـين) بين صاحب العمـــل والعمال كما ينقسم الربح ؟

وهل يستحق صاحب المصنع فائدة فقط على رأس ماله كما لو كان مجرد دائن للمصنع ؟

ومن الذى يضمن له استيفاء هذا الدين اذا افلس المصنع ؟

واذا كان صاحب المصنع يتحمل مسئولية اخرى لايتحملها الدائن فيتحمل كل الخسارة ، ثم يتحمل ضياع كل الدين ثم فـــوق ذلك يتعرض لاشهار افلاسه ، افلا يستحق نصيبا آخر فى مقـــابل هذه المجازفة التى لاتخلو منها اية عملية استثمار ؟

ثم اين مكافأة الابداع والاختراع والسهر الفنى وارتياد الافاق الجديدة اذا كنا سنعتبر المستثمر مجرد دائن ، ومن المحتمل فى خطاب

سياسي آخر نعتبره مجرد مرابي وخائن تتسابق الجماهير على سفك دمه باسم الاشتراكية التي اصبحت (ماشية في سكة ملهاش آخر) •

(أرجو أن تسمعوا كيف تتكامل لأمة العربية؟ أرجو أن تسمعوا الموضوع بصراحة لانه من غير المعقول ان يأتيكم مستثمر عربي يرى نفسه بين أحضانكم في ظل ما تسمونه بالإشتراكية وفي إطار هذه العلاقة الجديدة في الإنتاج فهل استمر في الحديث بصراحة) ؟

◆ ◆ ◆

اذن استمر . .

أن الرئيس في نفس ذلك الخطاب كان قد تحول فجأة من شعار (تقريب) الفوارق بين الطبقات إلى شعار (إزالة الفوارق بين الطبقات) وهو الشعار الأساسي في النظرية الماركسية.

(أرجو أن نفهم أن شعار ازالة أو اذابة الفوارق بين الطبقات هو شعار ماركسي وان أول من نادى به هو كارل ماركس وليس الميثاق المصري.. أرجو أن نفهم هذه الحقيقة العلمية) .

وهذا ما قضى على إمكانية اشتراك الشعب المصري في أيه مشروعات إقتصادية عربية مشتركة .

هكذا ساد الانطباع لدى المتأملين والمتابعين (وكلهم من الفاهمين) بأن مصر قد اخذت تتجه رويدا رويدا نحو الشيوعية مستدلين على ذلك بأن مصر لم تحدد نظرية اقتصادية معينة ولا منهاج تطـــور واضح المعالم والاسس والمنطلقات .

وانما تركت مصير تطورها لتراكم القرارات وردود الافعـــال والمفاجات التي تفرض نفسها من حين الى آخر في طريق اشتراكي وصفه الرئيس بأنه (ماشي في سكة ملهاش آخر) •

... وربما اشترك الرئيس فى خلق هذا الإنطباع بنفسه أثناء حديثه إلى التليفزيون الأمريكى (كولومبيا) بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦١ حين سأله المذيع بقوله (هل تقفون عند هذا الحد من تأميم الصناعات أم يحتمل أن تجدوا انفسكم فى طريق يؤدى إلى نوع من السيطرة الكاملة على كل نشاط ؟) فأجاب الرئيس قائلا **(لقد سئلت هذا السؤال عددا من المرات .. لقد كان رأيى دائما انه من المستحيل ان تكون هناك حدود مرسومة ..) .**

فعاد المذيع سائلا : **(هل يمكن ان تذكروا لى الفارق الرئيسى - فى نظركم - بين نظامكم الاقتصادى بالصورة التى تطور عليها الآن والنظام الاقتصادى الشيوعى ؟)** فأجاب الرئيس بقوله (أعتقد ان الإشتراكية ليست مجرد إقتصاد وإنما هى اسلوب فى الحياة كتلك الحال بالنسبة للشيوعية ، فهى ليست مجرد إقتصاد ، وإنما هى اسلوب فى الحياة (**وانى لا اجد اختلافات كبيرة بين الاسلوبين**) الاسلوب الإشتراكى المصرى والاسلوب الشيوعى الماركسى كما قال الرئيس بنفسه . .

ومن يريد أن يطلع على المزيد من تفاصيل هذه التصريحات فليتفضل بقراءة صفحة ٥٠٨ من المجلد الثالث من مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر الذى أصدرته وزارة الإرشاد القومى فى حياة سيادته .

وكانت النتيجة لهذا التحول المفاجئ من العدالة الإجتماعية إلى

الإشتراكية التى يقول الرئيس عبد الناصر عنها أنه لم يجد اختلافات كبيرة بينها وبين الاسلوب الشيوعى استغل قادة الانقلاب السورى الإنفصالى هذا التحول المفاجئ بعد شهرين فقط من إعلانه ؛ فقاموا بانقلابهم فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

ومع أن الاسباب الحقيقية التى أدت إلى ذلك الإنقلاب كانت فى الأساس أسباباً سياسية وادارية فى الدرجة الأولى إلا أن زعماء الإنقلاب أرادو استمالة الشعب السورى المؤمن بالوحدة حتى يكفر بها ويؤمن بالإنفصال فأعلنوا فى بيانهم الإنقلابى الإنفصالى الأول أنهم يرفضون اشتراكية عبد الناصر التى قالوا عنها أن الشعب السورى يرفضها جملة وتفصيلا .

وهذا ما أكده الرئيس فى بيانه الذى اذاعه فى الساعة السابعة من مساء يوم الإنقلاب فقال (**توالت البيانات .. فيها هجوم واضح على الاشتراكية**) ، وفى خطابه بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ أى بعد أربعة أيام من الإنقلاب الإنفصالى قال الرئيس أمام الشباب العربى بجامعة القاهرة (**يقولون فى دمشق انهم سيقيمون اشتراكية حقيقية وهذه الاشتراكية اللى اتكلموا عنها قالوا : ليس معنى الاشتراكية التأميم وان التأميم اثر على الحركة الاقتصادية فى سوريا**) . هكذا قال الرئيس نقلا عن اذاعة دمشق .

بعد ذلك ، وكنتيجة حتمية لتنازل الرئيس عن العدالة الإجتماعية وتحوله المفاجئ إلى الإشتراكية اضطر إلى التنازل الحتمى عن

الوحدة الوطنية بعد انقسم الشعب إلى أبناء شعب وأعداء شعب وهذا ما أوضحه فى خطابه أمام الإجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حيث قال (هناك خلافات أساسية وخلافات جذرية . . أعداء الشعب هم جميع القوى والجماعات التى تناهض هذه الثورة الإشتراكية . . هناك أصبح خلاف واضح بين الشعب وأعداء الشعب فى هذه المرحلة) .

وكان من الطبيعى ان يتفاقم هذا الخلاف المنطقى على الاقل من جانب صغار المدخرين الذين شجعتهم الدولة بكل الوسائل المغرية .

وبلسان الرئيس نفسه .

من اجل ان يستثمروا مدخراتهم فى اقامة الصناعات الوطنية الجديدة .

ثم بعد ذلك تقوم نفس هذه الدولة وعلى يد نفس القيادة فتنقلب على هؤلاء المدخرين الصغار ..

الذين اصبحوا موصوفين بصفة رسمية بأنهم مستغلون ..

بينما كانوا فى معظمهم من ..

صغار الموظفين ..

والجنود ..

والعجزة ..

والارامل ..

والايتام ..

الذين كانت المحاكم الشرعية تفرض على اوصيائهم شراء تلك

الاسهم التى تطرحها الدولة على اساس انها استثمار مضمون لايعرض اموال الايتام للضياع .

وكان هؤلاء المدخرون الصغار يعيشون على الدخول البسيطة التى كانت تدرها تلك الاسهم كما كانوا يحلمون بامكان زيادتها فى المستقبل .

فوقعوا فى مصيدة تشجيع الدولة لهم ثم انقلاب نفس هذه الدولة عليهم .

وحتى الطبقة العاملة التى رفعت الدولة شعار الدفاع عن حقوقها ورفع مستواها لم تقبل الدولة تحقيق ذلك عملياً عندما رفضت تشجيع العمال على الإدخار باستقطاع جزء من أجورهم وأرباحهم على أقساط مريحة فى مقابل حصولهم على أسهم فى المصانع التى يعملون فيها ، وبررت الدولة هذا الرفض بأنها تخشى من أن يتحول العمال الكادحون إلى طبقة رأسمالية جديدة .

وكان أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للإتحاد الإشتراكى يقترح تمليك العمال والموظفين ٢٥٪ من المصانع التى يعملون بها بتقسيط ثمنها على عشر سنوات مقابل جزء من الأجور والأرباح المخصصة لهم فرفض الرئيس قائلا أن (تمليك العامل النهارده معناه رجوع . خلق طبقة رأسمالية ، وحاأقلل بهذا سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج) .

وبصرف النظر عن وجهة نظرنا نحن كاقتصاديين فى اقتراح عضو الهيئة البرلمانية المذكور فان رفض الرئيس عبد الناصر لهذا

الاقتراح معللا رفضه بالخوف من ان يتحول الاسطى محمد (الكادح) والأسطى ابراهيم (المسحوق) وبقية زملائهم ..

جرجس وصموئيل ..

وعم خليل !..

الى طبقة جديدة راسمالية ..

يدل على ان سبب تأميم المشروعات القديمة لم يكن مجـــرد استرداد لدماء الشعب التى امتصها الراسماليون القدامى ..

لأن الرأسماليين الجدد لن يصبحوا اصحاب اسهم جـــديدة ومحدودة الا بعد قيامهم بامتصاص بعض قطرات من عرق اليـــوم لتحسين معيشة الغد .

وهذا ما يرجح أن الدولة كانت ترفض الإستثمار الخاص ، وتكره الملكية الخاصة ، وان كانت فى ذلك الوقت تعترف بهما فى الميثاق من باب الضرورة (**الشكلية**) وبصفة موقتة فانها وضعت أمامها العراقيل (**العملية**) فى التنفيذ ، مطمئنة إلى إلغائهما تماماً أثناء سير الإشتراكية التى (**تمشى فى سكة ملهاش آخر**)

وكان الرئيس عبد الناصر قد لخص اسلوب التطور الإشتراكى فى مصر فى عبارة بليغة موجزة منشورة فى صفحة ٤٩٢ من كتاب الناصرية لعبد الله أمام تقديم ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا السابق للإتحاد الإشتراكى المصرى فقال — أى الرئيس (**ان ممارستنا للتجربة نقوم فيها بعملية تفتيت مع جمـــع ولم**) .

نظرية إقتصادية جديدة تقوم على أساس التفتيت مع جمع ولم .

وكان السبب المعلن لتبرير إجراءات تقييد الإستثمار الخاص هو حرص الدولة على مبدأ سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وهو شعار ماركسي أيضاً . وليس شعاراً عربياً ولا مصرياً ولا إسلامياً ولا علمياً ويلزمنا أن نعرف هذا بصراحة .

ولم توضح الدولة فى مصر كيف يمارس الشعب المصرى سيطرته على وسائل الإنتاج . .

اذن ..

لا يبقى امام مصر سوى النموذج المعروف فى تطبيق هذا الشعار فى الممارسة الماركسية صاحبة هذا الشعار .. حيث استولى الحزب الماركسى على السلطة السياسية والاقتصادية باسم الطبقة العاملة ..

ثم استأثر بها الحزب وابعد عنها الطبقة العاملة .

ثم احتكرتها قيادة الحزب وابعدت عنها الحزب ..

ثم انفرد بها زعيم القيادة وابعد عنها القيادة .

وهذا هو اسلوب سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج :

وفى غياب النموذج المحدد للإشتراكية فى مصر التى (**تمشى فى سكة ملهاش آخر**) بدأت نهاية الإستثمارات الخاصة فى مصر .

لاسيما أن الرئيس كان قد أعطى لنفسه الحق فى التدريج بقيود الاباحة النسبية إلى أن تصل بالتدريج إلى حد المنع الكامل والتحريم المطلق ، **واستدل على ذلك بتشبيه ظروف نزول قرارات الثورة المصرية**

بظروف نزول القرآن الكريم (من حيث تكامل الأحكام) **فقال** فى مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمـر الوطنى للقـــوى الشعبية بتاريخ ٢٥ نوفمبر (ولو طلبتم منى محاضرة يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ لقلت لكم محاضرة فى التكتيك أو أى موضوع عسكرى ، أن ظروفنا قضت بأن يكون تطبيقنا الثورى سابقاً للنظرية الثورية ، والإسلام يعطينا عظه فى حياتنا « وهكذا يقول الرئيس » فقد قال الله بالنسبة للسؤال عن الخمر فيها أثم وفيها منافع ، ولكن اثمها أكبر من نفعها . . بعد ذلك قال ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، بعد ذلك حرم الخمر وقال : إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فأجتنبوه) واضاف الرئيس قائلا (٢٣ سنة لغاية تمام القرآن « هكذا قال الرئيس » لماذا فعل الله ذلك ؟ « هكذا تساءل الرئيس » وأجاب قائلا **(فعله حتى يعطينا الفرصة والدليـل او الوسيلة التى نقدر ان نعمل بها فى حياتنا ودنيانا) .**

اذن ..

كان من الطبيعى الا يثق المستثمر المصرى فى نصوص الميثـاق التى تسمح مؤقتا ببعض الانشطة الخاصة انتظارا لنزول نصـوص التحريم المطلق فى ميثاق جديد .

أما الإستثمارات العربية التى وضعتها الدولة فى صف الإستثمارات الأجنبية فقد اغلقت مصر فى ذلك الوقت الأبواب فى وجهها ، ثم دفنت مفاتيح هذه الابواب فى قبضة خوفو العظيم تحت صخور الهرم الأكبر حتى لا تدخل هذه الإستثمارات إلى مصر أبداً .

وشرح الرئيس عبد الناصر أسباب وجهة نظره التى عارض بها خبراء الإقتصاد الرسميين المصريين فقال أمام اللجنة التحضيرية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ (يقول الفنيون رأس المال الأجنبى بيكش ما تعملش الشئ الفلانى رأس المال جبان . . . أما ابتدو يلبشونا من أول يوم ، وأنا جيت فى يوم من الأيام **وقررت ان اقرأ اربع ساعات او خمس ساعات علشان اعرف كل العمليات دى بالتفصيل** ، يعنى ما باقنش أقبل الكلام ده ، وآخذ برأى الفنيين وأقولهم أيوه طيب حاضر) إلى أن قال (أنا أعلنت بعد كده انى ضد أى إستثمار إلا إذا كانت هناك ضرورة ماسة لذلك) وضرب مثلا ببعض شركات الأدوية التى قال انها تملك معامل للأبحاث ، وأعلن الرئيس أنه يفضل سياسة القروض الدولية .

وفى الحقيقة لم يكن الرئيس فى حاجة إلى كل هذه الدراسات المضنية التى أجراها بنفسه وانتهى منها إلى وقوفه ضد الإستثمارات العربية والأجنبية لان الإستثمارات الإقتصادية تعتمد على دراسات علمية لا حصر لها لتتوصل منها فى النهاية إلى الدخول فى العمليات الإستثمارية فى مصر أو الا بتعاد عنها ومن تلقاءنفسها ولا تنتظر حتى يعلن الرئيس رفضها بعد كل هذه الدراسات المضنية التى أجراها بنفسه وعارض بها خبراء حكومته .

فأموال الإستثمار الدولى — كما تعرفون جميعاً — لا تتسكع فى

طريق الإنتظار الممل تتلهف على أقل ابتسامة باهتة يجود بها أى عابر طريق .

(الإستثمارات العربية والدولية يقوم بها أذكياء ، ولا يوجد نموذج المستثمر المغفل ، كل مستثمر يقوم بدراسة مشروعاته وبيوت الخبرة المنتشرة فى انحاء العالم تساعد على القيام بدراسات لا حصر لها حتى يتوصل إلى قرار هل يستثمر أمواله فى مصر أو يبتعد عنها ، ولذلك لم يكن الرئيس عبد الناصر فى حاجة إلى اجهاد نفسه أربع أو خمس ساعات ليتوصل فى نهاية هذا الاجهاد إلى قرار برفض الإستثمارات العربية والأجنبية ، فهذه الإستثمارات رفضت وترفض الدخول إلى مصر حتى لا تمشى مع الإشتراكية فى سكة ملهاش آخر) .

وخلاصة القول أن المحصلة النهائية للممارسة التى وصفت فى مصر بأنها إشتراكية قد أدت إلى حرمان مصر من الإستفادة من طاقات وموارد المواطنين المصريين كما أدت إلى حرمانها من طاقات وموارد المستثمرين العرب والأجانب ، بعد أن **ادانت مصر مبدأ التعاون الاقتصادى العربى والاجنبى تحت شعار الاشتراكية التى تمشى فى طريق ليس له آخر وتتشبه بالتدرج فى نزول آيات تحريم الخمر .**

لذلك رفضت من جانبى فى اليمن اعلان شعار الإشتراكية عندما أقمنا نظامنا الجديد فى صنعاء سنة ١٩٦٢ مكتفياً بأعلان شعار العدالة الإجتماعية المستمد من القيم الدينية والتقاليد العربية الإيجابية

(ومعنا الآن فى هذه القاعة أخوة من اليمن هم الأخ الشيخ محمد الغشمى من كبار مشايخ اليمن وعضو مجلس الشورى اليمنى وكذلك ابننا العزيز صادق ابن الأخ الشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ اليمن ورئيس مجلس الشورى اليمنى).

حقيقة . . ان مصر الآن فى ظل ثورة ١٥ مايو المجيدة قد أخذت تسير بخطوات علمية وعملية وإيجابية نحو التكامل الإقتصادى العربى ، غير أنها مطالبة ، وبأسرع وقت ، باعادة النظر فى شعار الإشتراكية الذى أصبح مرتبطاً بالإجراءات والتصريحات والتفسيرات والقيود التى سبق ذكرها ، والتى تجعلها أكثر قرباً من الشيوعية الماركسية.ولا يغير من ذلك ما قاله الرئيس عبد الناصر فى لقائه مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة يومى ٧،٨ مارس سنة ١٩٦٨(أى بعد النكسة)حين أبدى استعداده للصعود إلى مئذنة القلعة ليقسم بالطلاق على ان اشتراكيته ليست شيوعية ، فقد جاء هذا القسم متأخراً كثيراً ، ومختلفاً بقدر أكثر مع الصور اليومية التى لا تخطوها العين فلا تصدق غيرها الاذن .

علاوة على ان الإشتراكية قد أصبحت بتكرار الخطأ الشائع مرادفة للشيوعية الماركسية وذلك بعد نجاح الثورة الماركسية فى روسيا سنة ١٩١٧ وهزيمة المانيا النازية سنة ١٩٤٥ والتواجد العسكرى السوفيتى فى أوربا الشرقية الذى أقام أنظمة ماركسية فى دولها وسماها بالكتلة الإشتراكية وبالتالى أصبحت الإشتراكية إصطلاحاً شاع إستخدامه للدلالة على البلاد التى تقوم على أساس النظرية الماركسية . كاصطلاح الشرق أو الغرب الذى يسود الان إستخدامها للدلالة على مذهب الدولة الإقتصادى وموقعها السياسى ، وليس للدلالة على موقعها الجغرافى ، فيقال أن كوريا الجنوبية

دولة غربية رغم أنها فى أقصى الشرق، ويقال أن كوبادولةشرقية رغم أنها فى أقصى الغرب .

فشعار الاشتراكية كان ولايزال عقبة فى مصر تحـــول دون استكمال الثقة فى وعى المواطن المصرى ، كما تحول دون اطمئنـــان المستثمر العربى والاجنبى الى مستقبل تطور الاحداث فى مصر الامر الذى يحول فى النهاية دون قيام انفتاح اقتصادى مؤثر فى مصـــر يمكن ان يقود الى اشتراك مصر المؤثر فى بناء التكامل الاقتصـــادى العـــربى .

فطالما بقى شعار الإشتراكية فى مصر فلسوف يبقى فى مصر من يتمسحون فيه لمعارضة أى تطور إقتصادى حضارى فى مصر ، وهذا ما ذكره السيد رئيس الوزراء فى بيان حكومته أمام مجلس الشعب معلناً أن التمسح بالإشتراكية يمثل العقبة الأولى التى تعوق الإنفتاح الإقتصادى . **ولذلك اقترح وباخـــلاص ان تعود مصر الى شعار العدالة الاجتماعية التى تقرها الاديان ولايختلف عليها منصف فيجتمع عليها شمل العرب ويبدأ تحقيق التكامل الاقتصادى العربى وتقوم مصر بدور القيادة الرائدة .**

ثانيا ـ التشريعات العمالية :

ليس معنى إعادة النظر فى شعار الإشتراكية وإستبداله بشعار العدالة الإجتماعية أن يكون هناك أى مساس بالمكاسب الحقيقية الإقتصادية الإيجابية البناءة التى تحققت فعلا للعمال ، لان العدالة

الإجتماعية تحقق العدل الإجتماعى ولا تعوق الإنتاج الإقتصادى الذى يعود بالنفع العام على كل أبناء المجتمع باعتبارهم أعضاء فى أسرة إقتصاديةوإجتماعية واحدة يسهم كل عضو فيها بدور خلاق يحقق هذا النفع العام ، وما دمنا قد سلمنا بأن زيادة الإنتاج الإقتصادى هى التى تجعل من الممكن تحقيق زيادة العدل الإجتماعى فأننا يمكننا أن نسلم بضرورة إلغاء كافة القوانين التى تعرقل المزيد من الإنتاج الإقتصادى تحقيقاً للمزيد من العدل الإجتماعى .

وإذا كانت الدولة فى مصر قد تبينت أن بعض التشريعات العمالية ينبغى عدم سريانها على الإستثمارات العربية والأجنبية لتمكين هذه الإستثمارات من اسلوب الإدارة الإقتصادية الحديثة فلماذا لا تلغى هذه التشريعات أيضاً بالنسبة إلى الإستثمارات الوطنية تمكيناً لها من نفس الاسلوب العصرى وتشجيعاً لها على المزيد من الإستثمارات ثم التوسع فيها،الأمر الذى يحقق المزيد من الإنتاج فنزداد المكاسب العمالية الحقيقية التى ترفع أجورهم ودخولهم الحقيقية الفعلية ، فترفع مستوى معيشتهم المادى والمعنوى .

ولاتتركهم على ماهم فيه الان من امتيازات شكلية لاتغنى من جوع وانما تزعزع ثقة المستثمر العربى والاجنبى من ظاهرة وجود قوانين تنطبق على الاستثمارات المصرية ولاتنطبق على غيرها من الاستثمارات العربية والدولية كما لو ان مصر قد عادت الى نظام المحاكم المختلطة ، مما يؤدى الى احقاد اجتماعية تؤدى فى النهاية الى اضطرابات عمالية فى المستقبل .

ثالثا ـ القطاع العام :

بمتابعة المناقشات العلنية التى دارت وتدور الآن حول موضوع القطاع العام يتبين أنه فى مصر يكاد يكون هدفاً وطنياً تاريخياً لذاته ، وليس مجرد وسيلة إقتصادية تمليها ظروف خاصة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية ووطنية يتعذر تحقيقها فى هذه الظروف الخاصة بغير وسيلة الا وسيلة القطاع العام .

الذين اعتبروه هدفاً لذاته تشبثوا بعدم جواز مناقشته أو تقييمه ، واتخذوه موضوعاً للمزايدة السياسية ضمن الإنجازات الثورية . ويبدو أن هؤلاء هم الأغلبية ، أو ان أصواتهم العالية قد صورتهم فى حجم الأغلبية ، الأمر الذى أدى إلى ضياع فرصة أصحاب الرأى فى مناقشتهم مناقشة إقتصادية علمية بغير حساسية ثورية . واكتفى هؤلاء (الذين هم المتخصصون الفاهمون) بطرح اهتمامات متواضعة ومحدودة تنحصر فيما اسموه بترشيد القطاع العام ، وعرض بعض مشروعاته غير الناجحة على البيع لجمهور المستثمرين .

ويعاب على ذلك أمران . :

الامر الاول :

يتمثل فى اظهـــــار الدولة بعدم الشجـــاعة على الالتزام بالاسلوب الاقتصادى العلمى الذى هو اسلوب التفاهم الوحيد بـين الدولة وبين المستثمرين سواء كانوا مصريين او غير مصريين •

الامر الثانى :

يتمثل فى افتراض الدولة غباء المواطنين الذين تريد الدولة ان تبيع لهم مشروعاتها غير الناجحة .

ويقابل ذلك مثال من اليابان ، وأيضاً على سبيل المثال لا الحصر ، لأن دولا أخرى قد طبقت نفس هذا المثال :

فى منتصف القرن التاسع عشر اشترت الحكومة اليابانية حقوق الاقطاع والنبلاء وحرمتهم من مزاولة نشاطهم الإدارى ، وفى نفس الوقت اعفتهم من ديونهم ، فوجدوا انفسهم وجهاً لوجه أمام ثروة نقدية طائلة أو سندات حكومية بغير ديون ، وأقامت الحكومة فى نفس الوقت مصانع حكومية أى قطاع عام ، ثم قررت بيع هذه المصانع الناجحة الرائدة على الجمهور سنة ١٨٨٠ ، فوجدت هذه المصانع الجديدة أصحاب تلك الأموال مستعدين لشرائها فى صورة أسهم ، واخذت الحكومة اليابانية تبنى مصانع جديدة ، وكلما تنجح تبيعها بالكامل للجمهور ، وتحملت الحكومة مسئولية ارتياد الآفاق الإقتصادية الجديدة حتى تمكنت من تحويل المجتمع اليابانى من مجتمع إقطاعى متخلف إلى مجتمع صناعى متقدم ، وارتفع مستوى الدخول الصغيرة والمتوسطة نسبياً وتزايد ميلها نحو الإدخار سعياً وراء المشاركة فى الإستثمار وتحسين ظروف المعيشة عن طريق زيادة الدخل الفردى .

وهذا ما يشترك فى تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة مدخرات أصحاب

الدخول الصغيرة والمتوسطة فى اليابان ، والتى تتراوح حالياً ما بين ٨ و ١٠ ٪ من الدخل القومى بينما لا تزيد هذه النسبة عن ٤ ٪ فى البلاد الأخرى المتقدمة صناعياً ، والمعروف انها لا تزيد فى البلاد النامية من ١ ٪ فقط .

هذا مجرد مثال اطرحه للدراسة أثناء إعادة النظر فى منهاج التطور الحضارى فى مصر على ضوء التجربة الماضية وإحتياجات التجربة المقبلة . لان التكامل الإقتصادى العربى النموذجى الذى يؤدى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية هو ذلك الذى ينمو من بذور المشروعات الفردية المشتركة التى يقوم بها أبناء الأمة العربية جميعاً وفى مقدمتهم أبناء مصر مخزن الكفاءات والخبرات العربية .

رابعا ــ الاصلاح الزراعى :

يشكو الإنسان فى الدول النامية من صعوبة فى حصوله على نصيب كاف من الموارد الغذائية حيث لا يزيد نصيب الفرد من الحبوب فى هذه الدول عن ٤٠٠ رطلا يأكلها مباشرة ، بينما يبلغ نصيب الفرد من هذه الحبوب فى الولايات المتحدة والمانيا الغربية مثلا ١٦٠٠ رطلا يعطى أكثرها للدواجن والماشية ليحولها إلى بروتين حيوانى بينما لا يزيد متوسط استهلاك الفرد فى الوطن العربى من اللحم عن ١٨ جراماً .

وتدل الإحصائيات على ان سكان العالم يزيدون ٧٥ مليونا كل

عام ، مع ما يجب إدخاله فى هذا الرقم الدولى من آثار المتوالية الهندسية ، وأكثر هذه الزيادة السكانية تحدث فى البلاد النامية التى أصبحت تعانى من صعوبة أخرى نتجت عن إستمرار الإرتفاع فى أسعار هذه الحبوب .

فمثلا ارتفع سعر القمح من يناير سنة ١٩٧٣ إلى يوليه ١٩٧٤ من ٦٠ دولاراً للطن إلى ١٩٦ دولاراً ، وارتفع الأرز من ١٣١ دولاراً للطن إلى ٥١٧ دولاراً ، والذرة من ٥١ دولاراً إلى ١٣٥ دولاراً ، فى نفس هذه الفترة ، مع تناقص معونات الغذاء من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى ٥,٨ مليون طن ، وهو أقل رقم فى العشر سنوات الأخيرة ، كما انخفض مخزون القمح فى الولا يات المتحدة الأمريكية واستراليا إلى ١٠٠ مليون طن وهو أقل مخزون خلال العشرين سنة الأخيرة ، والمعروف انهما الدولتان المصدرتان الرئيسيتان للحبوب فى العالم .

لذلك لم يعد هناك أمام الدول النامية أى وقت تضيعه فى الخلافات النظرية والإجتهادات الفلسفية البيزنطية (مع الإعتذار لأهل بيزنطه) ، لقد أصبح عليها واجب الإسراع فى إنتاج المزيد من الغذاء فوق أرضها ، واضعة فى الإعتبار أن نسبة إنتاجية الفدان فى هذه البلاد النامية لايزيد حتى الآن عن رقم يتراوح مابين ٢٠، ٢٥ ٪ بالنسبة إلى انتاج الفدان فى الدول المتقدمة ، الأمر الذى يصرخ بحتمية الإستفادة من الأساليب العصرية ، ليس فقط فى (تكنيكية)

الإنتاج الزراعى ، وإنما أيضاً فى (ملكية) الإنتاج الزراعى و (إدارته) . وان كانت هذه العناصر كلها تدخل ضمن إطار إقتصادية الإنتاج الزراعى .

وبالنسبة إلى الأمة العربية فانه قد أصبح من المحتمل ان تشهد أوسع قاعدة إنتاجية فى هيكل التكامل الإقتصادى العربى إذا دخل الإنتاج الزراعى ضمن مفردات وعناصر هذا التكامل ، وهو أمر حيوى ومصيرى بالنسبة إلى مستقبل الأمة العربية كلها .

ذلك لان الرقعة الزراعية العربية المزروعة الآن فعلا لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جداً من مساحة الأراضى القابلة للإستصلاح والزراعة فى العالم العربى والتى تبلغ حالياً حوالى ٢٥٠ مليون فداناً لم تستصلح ولم تزرع حتى الآن كما ورد فى أبحاث لمؤتمر العربى الأول للتنمية الزراعية الذى إنعقد فى القاهرة بتاريخ ١٢ مايو الجارى .

معنى ذلك انه فى الوقت الذى تشكو فيه الأمه العربية بشكل عام من أزمات حادة فى المواد الغذائية التى تستهلك قدراً كبيراً من العملات الأجنبية فتعوق خططها الإنمائية فانها تنام فوق ثروة طائلة مهملة إذا إستثمرتها إستثماراً إقتصادياً فأنها تستطيع ان تحل مشاكلها الغذائية وتصدر الفائض من إنتاجها الزراعى وتحصل على دخل يفوق دخل البترول العربى كله .

فقد جاء فى تقدير البنك الدولى ان عائدات البترول المتوقعةسنة ١٩٧٥ بالنسبة إلى الدول العربية البترولية جميعها تقدر بـ ٦٢,٦ مليار دولاراً ، بينما يمكننا ان نتوقع من دخل الـ ٢٥٠ مليون فداناً الممكن إستصلاحها وزراعتها عائدات تزيد على ٧٥ مليار دولاراً ، وهذا فضلا عن إمتيازات عائدات الزراعة عن عائدات البترول بأنها ذات طبيعة مستقرة وشمولية ، بمعنى ان خيراتها تعم ملايين المشتغلين فيها ، علاوة على إمكانية إقامة الصناعات الزراعية التى تزيد من دخل الأمة العربية ، إلى جانب ما تحدثه ميكنة الزراعة الحديثة واساليبها المتطورة من اثار حضارية على اسلوب معيشة المشتغلين فى هذا الحقل ، وهم أغلبية المجتمع فى البلاد النامية .

من هنا تبدو أهمية النموذج الزراعى المصرى سواء فى الملكية أو فى الإنتاج أو فى الإدارة ، باعتباره تجربة عربية يمكن أخذها فى الإعتبار أثناء التحضير لنموذج الإنتاج العربى فى مجال التكامل الزراعى العربى .

(تقول الأمة العربية ان مصر هى قلب العروبة النابض ، وهى النموذج ، وهى القيادة الرائدة ، إذن يجب ان تكون رائدة فى كل النماذج السياسية والعسكرية والإقتصادية ،. فاذا أردنا ان نتوسع زراعياً وان نستثمر ٢٥٠ مليون فداناً صالحة للإستصلاح والزراعة فى الوطن العربى حتى يمكننا ان نحل مشاكلنا الغذائية ونصدر الفائض من حاصلاتنا الزراعية الجديدة ، وان نحصل على دخل ٧٥ مليار دولاراً كل عام ، أى أكثر من عائدات البترول العربى ، فعلينا إذن أن نناقش النموذج الزراعى .

المصرى ونحاول تقييمه على أمل ان يكون نموذجاً قابلا للإستفادة العربية عندما يكون القدوة الزراعيـــة الصالحـة للإنتشار على مستوى الأمة العربية كلها) .

ولنبدأ فى مناقشة هذا النموذج المصرى بما شرحه السيد **المهندس سيد مرعى** رئيس مجلس الشعب المصرى وهو أحـــد خبراء الزراعة المصريين والعالميين ، فقد ذكر فى لقائه يوم ١١ مايو الجارى مـــع طلبة كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية قائلا **(ان مشروعات استصلاح الاراضى قد كلفت الدولة حتى الان ٦٢٥ مليون جنيها ، بمعدل ٥٢٥ جنيها للفدان الواحد ، فى حين لم يتعـــد عائد استصلاح الاراضى ١٢ مليون جنيها)** أى ان مصر صرفت على الإستصـــلاح الزراعى ٦٢٥ مليون جنيهـــاً وحصلت من ذلك فقط على ١٢ مليون جنيهاً ، هذا ما يقوله السيد المهندس سيد مرعى وكلامه صادق . واضاف قائلا وبشجاعة (اننى يجب ان اعلنها صريحة ، نحن لازلنا بعد ٢٠ سنة نصرف على مديرية التحرير دون ان نأخذ منها أى عائد وهو خطأ يجب ان نعترف به)

بعد ذلك التصريح العلمى والشجاع الذى صرح به رئيس مجلس الشعب بهدف إنقاذ الزراعة المصرية أعلن السيد رئيس الوزراء فى بيان حكومته الذى قدمه إلى مجلس الشعب يوم ١٣ مايو الجارى أى بعد تصريح خبير الزراعة المصرى والعالمى بيومين أثنين فقال رئيس الوزراء **(ان الزراعة لم تلق حظها من الرعاية والتطوير وعلينا ان نعـــوض ما فات ، وان نقدم لارضنا ذات الشهرة العريقة**

فى الخصوبة والنماء كل ما تحتاج اليه لتحقيق زيادة سريعة فى الانتاج) .

وفى رأيى ان أهم ما تحتاج إليه الزراعة المصرية حتّى تكون قدوة فى التكامل الإقتصادى العربى هو إعادة النظر فى نظام وقيود الملكية الزراعية بقصد معالجة ما ترتب على ذلك من اثار التفتيت فى الإنتاج الزراعى وما أدى إليه من نقص الإنتاج مع غير ذلك من المشاكل التى لا تخفى على أحد .

ويبدأ هذا التقييم بمناقشة ما يسمى فى مصر بقانون الاصلاح الزراعى الذى اعترف امامكم مرة اخرى باننى رفضت تطبيقه فى اليمن عندما اقمنا نظامنا الجديد سنة ١٩٦٢ .

وقد شاعت تسمية هذا القانون تسمية خاطئة علمياً عندما وصفوه بأنه قانون الإصلاح الزراعى ، لان عبارة الإصلاح الزراعى تعنى علمياً إصلاح الإنتاج الزراعى وحضراتكم كعلماء وخبراء تعرفون ان الإصلاح الزراعى يعنى تنفيذ مخططات إقتصادية وفنية وزراعية تستهدف إصلاح ظروف الإنتاج الزراعى وتطويرها ، **بينما المراد من هذا القانون امر مختلف كل الاختلاف .** فهويستهدف فقط مجرد رفع سيطرة أصحاب الملكيات الكبيرة عن العمال الزراعيين وذلك لأهداف سياسية لا علاقه لها بالإصلاح الزراعى أو باصلاح الإنتاج الزراعى . علاوة على انها تتناقض مع إحتياجات التكامل الإقتصادى الزراعى العربى الذى سوف يصبح أهم مجالات هذا

التكامل والمفروض علينا كعلميين وخبراء إقتصاديين أن نميز بين أمرين :

الأمـــر الاول :

تنمية الانتاج الزراعى ، وهذا لا يتحقق من مجرد اصدار قانون يصادر الملكيات الزراعية الكبـــيرة ويوزعها على المعـــدمين ، وانما يتوقف على النجاح فى اكتشاف وتنفيذ مخططات اقتصادية وتكنيكية زراعية تستهدف زيادة الانتاج الزراعى القومى .

الأمـــر الثـــانى :

تجميد الملاك الزراعيين الكبار ، وهذا ما يمكن ان يتحقق فى اقل من لمح البصر بمجرد اصدار قانون يصادر املاكهم .

بعد ذلك ، أى بعد أن نميز ، نسأل انفسنا : ماذا نريد ؟ الأمر الأول وحده ؟ أو الأمر الثانى وحده ؟ أو نريد نموذجاً جديداً يحقق إيجابيات كل من الأمرين السابقين وهذا ما أتصور اننا فى حاجة إليه ، واضعين فى الإعتبار أهمية تشجيع المستثمرين الذين يقبلون القيام على مسئوليتهم الخاصة باستصلاح الأراضى الجديدة لتضيف إلى الدخل القومى زيادة جديدة ، وهذا ما لا يستطيعون تحقيقه الا إذا مارسوا نشاطهم الاستصلاحى على مساحات ذات أحجام إقتصادية .

(من غير المعقول ان نقول المستصلح الجديد خذ ٣٠ أو ٥٠ فداناً من الأراضى البور وإستصلحها ، هات خبراء من الخارج ، هات جرارات ، هات ماكينات زراعية ، هذا المستصلح لن يصغى إلى كلامنا لانه كلام غير علمى لاننا نطلب منه أن يستصلح بالأساليب العصرية ولكن على مساحات غير إقتصادية .

ان احتياجات المشروعات الإستصلاحية لا تتوقف على مزاج الحاكم و انما تعتمد على مزاج الخبراء . خبراء الزراعة وخبراء الإقتصاد الذين يحددون الحجم الإقتصادى لكل مشروع . فمثلا يقولون أن هذا المشروع فى هذه الظروف المعينة يحتاج إلى مساحة لا تقل عن كذا فدان ، و ذلك المشروع بسبب عوامل أخرى يحتاج إلى مساحة لا تقل عن كذا فدان .

واذا احتكمنا إلى العقل واحتكمنا إلى العلم ، فاننا نهتدى إلى النموذج الإقتصادى الذى يحقق الغايات الإقتصادية المقصودة) .

والمستصلحون لا يقبلون الإستصلاح معرضين أنفسهم للخضوع فيما بعد لقانون الإصلاح الزراعى الذى يصادر ملكياتهم عندما تزيد عن الحد الذى يسمح به هذا القانون ، ولا يغير من ذلك أن يصدر قانون جديد يرفع الحد الأقصى لملكية الأراضى الجديدة التى يستصلحها المستثمرون الجدد ، لأنه ليس من المنطق أن يتعايش فى بلد واحد قانونان متعارضان ينظمان الملكية الزراعية ، **علما بأن عددا من الملاك الزراعيين القدامى من الذين صودرت املاكهم كانوا فى زمانهم مستصلحين لأراضى بور ثم وصفتهم الدولة فى زمان آخر بأنهم اقطاعيون يستحقون العذاب بما كانوا يستصلحون .**

فما الذى يضمن الا تحل اللعنة الجديدة على المستصلحين الجدد فى المستقبل ما دام فى البلد قانونان احدهما ينظم الملكية الزراعية

القديمة . ويمكن ان يمتد سيفه الى رقاب الملكيات المستصلحة الجديدة التى سوف تصبح ذات يوم وبمرور الوقت ملكيات قديمة عندما ينسى الناس ، او تنسى الدولة انها كانت ارضا بورا مهجورة .

بهذه المناسبة أعرض نموذجاً سبق أن طرحته فى اليمن عندما أقمنا نظامنا الجديد ، وهذا النموذج قد تناول فقط الأراضى التى كانت مملوكة اصلا للدولة والاراضى التى كانت مهجورة وكان من الممكن إستصلاحها .

قام هذا النموذج على اساس إنشاء شركات زراعية ذات مساحة كبيرة يكون نصيب الدولة فى رأسمال هذه الشركات بحسب ثمن الأرض التى تقدمها إلى كل شركة ، ويكون نصيب المساهمين من المستثمرين بحسب رأس المال النقدى الذى يقدمونه إلى الشركة لتكملة رأس المال الكلى عن طريق الاكتتاب العام . وهذا ما أعود فاقترحه على الأمة العربية وهى فى سبيل إستصلاح وزراعة ٢٥٠ مليون فداناً على مستوى الساحة العربية كلها وذلك حتى نتمكن من تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التالية :

١ – تتمكن الدولة من تحقيق السياسة الرشيدة فى المجال الزراعى عن طريق توجيه سياسة الشركات الزراعية من حيث إختيار المحاصيل واساليب الإنتاج وتوقيته وتصريفه .

٢ – الإنتفاع من مزايا الإنتاج الزراعى الكبير والكثيف على مساحات شاسعة .

٣ـ تحديد حد ادنى للأجور الزراعية بحيث يتمكن العامل الزراعى من الحصول على ما يوازى دخله المحتمل من الملكية الزراعية الصغيرة التى كان سيحصل عليها طبقاً لقانون ما يسمى بالإصلاح الزراعى ، ولكن فى صورة أجر زراعى ثابت ومضمون .

بهذه المناسبة :

(تحضرنى فى هذه اللحظة قصة رفضى لتفييت الملكية فى اليمن . . عندما بدأنا نضع خطة التنمية الإقتصادية فى اليمن طلبت من سيادة الرئيس عبد الناصر وفداً اقتصاديا يساعدنا على وضع هذه الخطة فجاء الوفد المصرى برئاسة الدكتور حسين خلاف وزير التجارة الخارجية وطلب الوفد مقابلتى فى اليوم التالى لوصوله فظننت انه جاء ليقدم التهنئة بنجاح قيام النظام الجديد فى صنعاء ، الا أنه فاجأنى مع جميع أعضاء الوفد المصرى بتقديم مجلد كبير مطبوع يحتوى على الخطة الإقتصادية التى قالوا عنها انها تصلح للتطبيق فى اليمن فعلقت على ذلك بقولى اننى أتصور انكم لم تفكروا فى هذه الخطة أمس فقط فى صنعاء بعد وصولكم اليمن وانما جئتم بها مطبوعة من مصر ومفصلة جاهزة وبالتالى فانى لا أقبلها لإننى لو كنت فى حاجة إلى خطة مطبوعة لطلبتها من الرئيس جمال ليرسلها إلى اليمن بالحقيبة الدبلوماسية لكننى طلبت وفداً اقتصادياً ليدرس معنا هنا فى اليمن تفاصيل المخطط الإقتصادى الذى يصلح اليمن عندما يتفق مع ظروفها الموضوعية وامكانياتها الطبيعية والبشرية إلى غير ذلك من عناصر التخطيط الأقتصادى والإجتماعى ولا ينقل إليها خطة جاهزة من الخارج من بلد آخر ظروفها تختلف كل الإختلا ف عن ظروف اليمن .

وفعلا وزعت أعضاء الوفد المصرى على الإدارات الحكومية وعلى الأسواق اليمنية وعلى كل المواقع الإقتصادية التى يمكن أن تعطى الوفد المصرى المعلومات الضرورية لمساعدتنا على صياغة الخطة الإقتصادية .

ومع ذلك فاجأنى الوفد مرة أخرى بعد أسبوعين وطلب منى توزيع الأراضى الزراعية بواقع خمسة أفدنة على المعدمين اليمنيين فرفضت هذا الإقتراح وسألت الدكتور خلاف كم يبلغ الدخل السنوى الصافى للفدان فى مصر ؟ فقال حوالى عشرين جنيها . فقلت اذن يكون صافىدخل الخمسة افدنة حوالى مائة جنيه بواقع ثمانية جنيهات ونصف شهريا فاذا وضعت الحد الأدنى لأجرة العامل الزراعى فى اليمن بما لا يقل عن ثمانية جنيهات ونصف شهريا أكون قد حققت الفكرة الإجتماعية التى تمنع تفتيت الملكية الزراعية بينما تحقق الهدف الأقتصادى من خلال الأنتاج الكبير عن طريق الشركات الزراعية ، الأمر الذى يحقق المزايا الإجتماعية للعامل الزراعى، مع مايجب وضعه فى الأعتبار من فوارق الأسعار وصافى دخل الفدان بين مصرواليمن واذكر ايضاً انه عندما عاد إلى مصر قال الرئيس أن الدكتور البيضانى غير متجاوب معنا . . . وانى احكى فقط هذه القصة الآن لأنها قفزت إلى ذهنى وأنا استعرض امامكم هذا النموذج اليمنى .

والآن أعود إلى المزايا التى يمكن تحقيقها من خلال انشاء الشركات الزراعية بالنسبة إلى الأراضى الجديدة التى يراد اصصلاحها وبالنسبة إلى الأراضى المملوكة للدولة) .

٤ ـ تحرير الزراع المعدمين من مسئولية زراعة الملكيات الطارئة التى من الممكن ان يسيئوا استثمارها مما يصيبهم بخسائر لاتعفيهم من سداد قيمة البذور والسماد والقروض التى يحصلون عليها من الجمعيات الزراعية وبنوك التسليف الزراعية الأمر الذى يضع الدولة بين أمرين أحلاهما أمرمن الآخر : أما أن ترهق المالك الصغير الجديد بالزامه بتسديد ديونه فيبيع ملابسه ان كان قد بقى له شئ منها ، أو تتنازل عن حقوقها عليه

فتسقط هذه الديون وبصفة متكررة ، كما فعلت الحكومات المتعاقبة فى ظل هذا القانون فأصابت الإقتصاد الوطنى بأعباء إضافية ، علاوة على نقص الأنتاج الزراعى الوطنى الذى نتج عن فشل هذا المالك الصغير الجديد الذى لا يلتزم بأصول الإنتاج أو أنه لا يعرفها أصلا .

٥ ـ انشاء ناد رياضى ومركز ثقافى فى كل شركة زراعية ، وهذا ما يعطى لعامل الزراعة فرصة ترفيهية وثقافية فى وقت الفراغ الذى لم يكن فى وسعه ان يستمتع به فى حالة إنشغاله العصبى بمشاكل ملكيته الصغيرة الطارئة التى هبطت عليه من السماء وهى محملة بمسئوليات لم يتعود على تحملها .

٦ ـ انشاء مركز تدريب مهنى وحرفى فى كل شركة زراعية للإرتفاع بمستوى إنتاجية العمال الزراعيين سعياً وراء زيادة دخولهم ، وبذلك تتمكن الدولة من خلق كوادر فنية تواصل تقدمها المهنى والحرفى بما يتلائم مع شروط التقدم العلمى والتكنيكى فى الإنتاج الزراعى العصرى .

٧ ـ إتباع مبدأ الحافز المادى فى الإنتاج الزراعى حيث يستطيع كل عامل زراعى أن يحصل على أجر اكثر كلما بذل جهداً اكثر من الحد الأدنى المحدد فى خطة الشركة الأقتصادية .

٨ ـ توزيع مكافآت تشجيعية سنوية على العاملين بالشركة الزراعية إذا تجاوزت ارباحها السنوية الحد المقرر فى خطتها الإقتصادية .

٩ ـ تحصل الدولة باعتبارها (**مالكة**) لنصيب فى رأس مال الشركة على نصيب من ارباحها .

١٠ ـ تحصل الدولة باعتبارها (**دولة**) على ما تنص عليه تشريعات الضرائب التى تخضع لها كل الشركات الزراعية .

بذلك نتمكن من رفع سيطرة ما يسمى بسيطرة كبار الملاك على الفلاحين المعدمين كما نتمكن ايضاً من استبعاد الاثار السلبية والفاسدة الناتجة عن تفتيت الملكيات الزراعية على ان يكون الأصل فى نظام الملكية الزراعية هو تشجيع المستصلحين على استصلاح الأراضى بغير قيود على الملكية الزراعية ولا خوف مطلقا من اساءة سيطرتهم السياسية على العمال الزراعيين لانه لا محل لهذا الخوف مع تطور وظيفة الدولة وتزايد نفوذها ونشاطها الحضارى فى المجتمع ، الأمر الذى يحقق التوازن بين مقتضيات الحكم السياسى ومقتضيات الإنتاج الإقتصادى ، ذلك التوازن الذى هو وحده الذى يحقق مصلحة المجتمع ويدفع تطوره باستمرار نحو الرخاء والرفاهية والعدل .

(واننى أطرح هذا النموذج الآن مقترحاً اعادة النظر فى السياسة المصرية الزراعية حتى تصبح نموذجاً يمكن ان يتولى دور القيادة الزراعية فى مجال التكامل الزراعى العربى .

لانه يا حضرات السادة لا يتصور عاقل ان تقبل الدول العربية ذات الموارد المالية الترحيب بقيادة نموذج زراعى فاشل فتخسر (مالها) أو تقبل الدول العربية ذات الأراضى القابلة للإستصلاح والزراعة قيادة نموذج فاشل فتخسر (أرضها) .

أو تقبل الدول الأجنبية ذات التكنولوجيا العلمية العصرية المطلوبة العمل ضمن نموذج فاشل فتخسر (علمها) .. .

ولذلك يقع عليكم انتم ايها العلماء والأساتذة والخبراء وقادة الفكر ان تجاهروا كعلماء وخبراء بوجهات نظركم .كما اعلن المهندس سيد مرعى من أجل تصحيح هذا النموذج حتى تقوموا بدوركم الحضارى فى قيادة التكامل الأقتصادى العربى .

ومن حظ الأمة العربية ان ثورة ١٥ مايو فتحت صدرها للنصيحة وانتم أهل النصيحة).

خامسا ــ التعقيدات الادارية والمكتبية :

لاشك فى أن القوانين واللوائح والنشرات الإدارية المصرية التى ليس لها حصر تقوم بدور قاتل فى عرقلة النشاط الإقتصادى المصرى ومطاردة المستثمرين العرب والأجانب ، لكن هذه القوانين واللوائح :

والحق يقـــال :

ليست السبب الوحيـد الذى يقيد الموظف المصـرى ويمنعه من المبادرات المرنة الايجابية ..

لأنه الى جانب هذه القوانين ..

فان الارتفاع الجنونى فى اسعار السلع والخدمات ..

وصعوبة حصول الاغلبية الساحقة من الجمـــاهير المصرية على حاجاتها الضرورية اليومية ..

وضياع معظم وقتها فى البحث وانتظار اليسير النادر منها ..

مع اغلاق اوجه النشاط الخاص فى الماضى باسم الاشتراكية ..

فتعذر حصول موظفى الدولة على اعمال اخرى مجـزية خـارج نطاق العمـل الحكومى مما ادى الى التزام الدولة بتعيين كل العاطلين وكل الخريجين فى اعمال اكثرها فى غنى عنهم ..

مما حصر الموظف فى وظيفة الدولة ..

وحصر وظيفة الدولة فى البحث عن توفير مرتب الموظف ..

وحصر الموظف والدولة معا بين قضبان المعادلة الصـعبة التى خلقها ضعف الانتـاج وجعلها تعجز عن التـوفيق بين مرتب الموظف وبين حاجاته اليومية الضرورية ..

كل ذلك الى جانب الطلاق البائن بين (الكفاءة) و (المكافأة) ، ذلك الطلاق الذى اقسم عليه الماضى حين اقترب من اهل الثقة . وابتعد عن اهل الخبرة ..

الى جانب عوامل أخرى كثيرة ..

انتهت فى تفاعلها الى ميلاد مزاج عام لا ينتظر (الافضـل) .. ولا يتوقع (الاسواء) ، فالكل سـواء ،

واذا اردنا تقليد اصحاب الشـعارات الثورية وسمينا الطيف الجديد الذى كان سائدا فى مصر ولفترة طويلة بـ (الظلام المنير) ، او (النور المظلم) ، حسب التقسيماتوالشعارات الثورية . فان المحصلة النهائيةمن النور المظلم او الظلام المنير هى ميلاد السلبية واللامبالاه ، وميـلاد الحقـد ..

والميـــل الى التخريب ..

والتعقـــد ..

وفى القوانين واللوائح والتعليمات ما يصوغ التخريب والتعقيد فى القوالب القانونية والتعليمات الادارية .

(يعنى تعقيد قانونى وتخريب شرعى)

فاذا أضفنا إلى ما تقدم سلسلة محكمة الحلقات من المحظورات والممنوعات التى تحرسها الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية لفهمنا ببساطة كيف أصبح الممنوع هو القاعدة العامة العريضة والمباح هو الإستثناء الخاص الضيق مما خلق لدى الموظف نمط الرفض والخوف من تحمل المسئولية والإمتناع عن اتخاذ المبادرة الإيجابية .

ويحضرنى مثال فى هذا الموضوع . ولكن هذه المرة من المانيا الغربية :

المعروف فى المانيا الغربية أن الإضراب محظور على موظفى الحكومة ، لكنهم عندما يقررون القيام باضراب عام وشامل يكتف الدولة فأنهم يتفقون فيما بينهم على الإلتزام الحرفى بتطبيق القوانين واللوائح ، فتتوقف أعمال الدولة ولا يستطيع أن ينتقدهم أحد إنتقاداً قانونياً لأنهم ، والحق يقال ايضاً ، لم يفعلوا أكثر من تطبيق القانون .

ولذلك نتبين ان الموظفين فى معظم البلاد العربية فى حالة اضراب

عام ومستمر ، ولا يستطيع أحد أن يؤاخذهم على ذلك لأنهم لا يفعلون أكثر من تطبيق القانون .

ولهذا أرى انه ليس بتغيير القوانين واللوائح فقط يمكن أن تنتهى التعقيدات الإدارية والمكتبية ، وانما إلى جانب ذلك يلزم تحسين أحوال الموظفين المعيشية وإزالة العقبات النفسية التى خلقت السلبية واللامبالاة حتى يمكنهم ان يثقوا فى الدولة وفى انفسهم وعندئذ يمكنهم ان يتخذوا المبادرات ويتحملوا المسئوليات.

إلا ان ذلك يتوقف من جهة أخرى على إعادة تقييم الدولة لأسلوبها الأقتصادى حتى تتمكن من زيادة الإنتاج القومى وتصريف البطالة المقنعة فى الإدارات الحكومية وتوزيعها على المشروعات الجديدة فتتمكن عندئذ من معالجة المعادلة الصعبة وبالتالى تتمكن من التأثير فى الوعى العام الذى يؤثر بدوره فى السلوك العام .

واذا كانت الدولة فى الماضى قد تجاهلت بشرية المواطن المصرى . فقد حان الآن الوقت حيث يجب عليها ان تعترف له بانه اغلى ما تملك فى هذه الدنيا .. وهكذا تفعل كل الدول المتحضرة فى العالم .

ان تنمية ثقة الدولة فى الإنسان المصرى ، وتنمية وعيه ، ورفع معنوياته ، واشعاره بكرامته وكيانه وحريته ، مع تحسين أحوال معيشته ، كل ذلك يجعله قادراً على العطاء ، وتذليل كل العقبات الإدارية والمكتبية ، التى حالت دون تحقيق المزيد من المرونة

الضرورية فى الأعمال الادارية مما اعاق النجاح المنتظر للتطور الأقتصادى والحضارى فى مصر ، وأخر قيامها بالتقاط دورها القيادى فى عملية التكامل الأقتصادى العربى ..

سادسا ـ اذابة الفوارق بين الطبقات :

من الشعارات التى لم تقدم أى علاج حقيقى لمشكلة الفقر فى مصر أو فى غير مصر ، بل أضعفت دور مصر فى المجال الإقتصادى العربى ، شعار إذابة الفوارق بين الطبقات .

وكان الأصح من ذلك هو الإستمرار على شعار تقريب الفوارق بين الطبقات . فالإذابة مستحيلة .

(ولم تتمكن الممارسة الماركسية صاحبة هذا الشعار من تحقيق شعارها إذابة الفوارق بين الطبقات فى أى بقعة احتلتها فى العالم)

الذى يحل مشكلة الفقر ، ويحقق العدل الإجتماعى هو النجاح فى التنمية الإقتصادية فى إطار عدالة اجتماعية تقرب المسافات بين الأغنياء والفقراء ، ثم تحولها إلى مسافات بين أغنياء وأغنياء ، فتجعل الإختلاف ينحصر فى أحجام الثروة .

فاذا كان المجتمع مجتمعا من الاغنياء فلا ضرر من ان يكون هذا الغنى اكثر ثروة من ذلك الغنى بحسب نشــاط وانتاج كل منهما ، وبحسب الفرص المشروعة التى اســتفاد منها كل منهما ٠٠ لا ضرر فى ذلك ٠٠

بمعنى آخر :

أن مخططات التنمية الناجحة لا تخلق مجتمعنا من طبقة واحدة وإنما ترفع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، بصفة تصاعدية مستمرة ، تتناسب مع تزايد الأنتاج القومى وفى إطار تكافؤ الفرص .

تقريب المسافات بين الطبقات مطلوب وليست فيه مشكلة •

المشكلة ان الدولة ترفع شعار مستحيل التطبيق كشعار ازالة الفوارق بين الطبقات فتدمر الاستقرار والازدهار وتمنع المستثمرين العرب من النزول بثقلهم الى الاستثمــار فى مصر ابتعادا عن هـــذا الشعار وما يترتب عليه من احقاد اجتماعية ودموية •

اذن ••

لقد أدى رفع شعار إزالة أو اذابة الفوارق بين الطبقات فى مصر إلى قيام فوضى واحقاد فى العلاقات الإنتاجية ، كما أدى إلى إبتعاد المستثمرين العرب حتى الآن عن النزول بثقلهم الكبير فى ساحة الإستثمار فى مصر إبتعاداً عن ألسنة الأحقاد الإجتماعية التى هى أحد نتائج رفع هذا الشعار فى مصر .

ولا أدرى هل يحتاج العقل إلى أدلة اضافية تقنعه بأنه مادام هناك فى الحياة عمل فلا يمكن أن تستقيم الحياة مع افتراض المساواة الكاملة بين الناس أجمعين فى الكفاءة والمهارة ونوع العمل الذى يقوم به كل منهم عن طريق التكرار النمطى وفى مجال واحد .

لا يمكن أن تقوم الحياة و لا تستمر على هذا النحو مطلقاً لابد أن تتنوع الكفاءات وتتكامل من خلال طاقات متنوعة وأنواع لا حصر لها وأحجام لا حدود لها لتخلق الإنتاج فى صورته النهائية والحياة قد قامت على تنوع الكفاءات واختلاف المواهب واختلاف درجات النشاط والكسل والرغبة فى العمل والرغبة فى النوم ، ولقد تحقق التطور ثم تطور نتيجة للمحاولات المستمرة فى الترقى فى سلم التقدم والمنافسة البناءة .

ومادامت هذه ظروف العمل فى الحياة منذ أن خلق الله الأرض والأنسان فلابد ان يكون هناك المهندس والعامل ، ولابد أن تكون احتياجات المهندس أكبر من إحتياجات العامل ، ولا بد أن يكون دخل كل منهما مختلفا عن الاخر حسب حجم إنتاج كل منهما ونوعية وقيمة هذا الأنتاج ، حتى يظل حافز الترقى مستمراً وقائما ومنطلقاً فيتطلع العامل ليكون مهندساً ، ويتطلع المهندس ليكون مستشاراً هندسياً .

وبالتالى لا بد أن يكون المهندسون طبقة تضم عدة طبقات لان المهندسين لا يمكن أن يكونوا ايضاً متساويين فى المهارة والكفاءة والنشاط والكسل وبذلك تنشأ من بين طبقتهم عدة طبقات تبعاً لطبيعة النتائج التى يحققها كل منهم ، وان يكون العمال طبقة تشمل عدة طبقات ولنفس هذه الأسباب ويمكننا تقريب الفوارق بين هذه الطبقات بتطبيق ، مبدأ العدالة الإجتماعية فى حدود القدر الذى

يبقى على الحوافز المتطلعة نحو الترقى الإجتماعى عن طريق زيادة الكفاءة والمهارة والنشاط ، التى تميز بين العامل والخامل ، وبين النشيط والكسول .

ولو اردنا ان نتجاهل هذه الحقيقة الازلية الفعلية وصممنا على ازالة الفوارق بين الطبقات كما قال الميثاق المصرى وكما قال كارل ماركس..واردنا ان نسوى بين الجميع فى كل شيء وجعلنا المهندسين يتساوون مع العمال ، اذن فلسوف يختار الجميع ان يكونوا عمالا ، كي يوفروا على انفسهم مشقة الدراسة واستيعاب نظريات الهندسة والسهر المضنى فى متابعة تطور العلم ..

ولا داعى لتضييع الوقت فى الاختراع والابداع ..

والراحة لذيذة !..

والكسل اكثر لذة !..

ما دام العمل اليدوى البدائى يستوى مع العمـــــــل الذهنى المتطـــــور .

والجاهل يستوى مع العالم .

وماسح الاحذية يستوى مع استاذ الجامعة ..

فلا داعى للاجتهاد .

وبذلك تنتهى الحياة !..

وهذا مستحيل .. فالحياة باقية الى يوم القيامة والله يقـول : « ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم اجورهم وهم لا يظلمون » .

(الأصح من كل هذه الأفكار غير العلمية وغير العملية انه عندما يتجه التفكير إلى التطور الإقتصادى الخلاق فى إطار العدل الإجتماعى الممكن (والممكن هنا صفة ضرورية) حتى لا نجرى وراء المستحيل ، العدل الاجتماعى الممكن هو الذى لا يلغى المنافسة المشروعة ، عندئذ لا تصبح القضية قضية بحث عن وقود (لأشعال الصراع الطبقى) لخدمة بعض الإغراض السياسية ، وانما بحث عن وقود (لتحريك كل الطبقات) لخدمة التنمية الإقتصاديةوالحضارية التى تحقق الرخاء والعدالة الإجتماعية .

ان القضية ليست قضية رومانسية ، وانما قضية إقتصادية اجتماعية تسعى إلى تحسين معيشة الإنسان .

المسألة مسألة إقتصاد . علم تحريك المجتمع من مستوى معيشة إلى مستوى آخر أفضل ، ثم الإنتقال إلى ما هو أفضل منه بصفة ديناميكية مستمرة لا تتوقف ومتصاعدة لا تنتهى ، الأمر الذى يشترط انفتاح المجتمع بقيادته وسياسته الداخلية والخارجية وتشريعاته ورحابه صدره الإجتماعى والإهتداء بالمنطق الفطرى الغريزى الذى لا يصطدم مع الحقائق الأزلية البشرية) .

ولعل الرئيس السادات قد لخص اسلوب التقدم الاقتصادى فى عبارته المشهورة التى تقول (دع الناس تكسب وخـذ منهم حـق الدولة) .. وكان ذلك ضمن توجيهات سيادته للسيد رئيس وزرائه

هذا المبدأ يدفع الى المزيد من النشاط الاقتصادى ويحقـق فى نفس الوقت مزيد من العدل الاجتماعى .

ويحرر الاقتصاد المصرى من القيود التى عطلت تطوره الحضارى واحرقت الجماهير فى لهيب الشعارات الاشتراكية الملتهبة ..

كما اعاقت اشتراك المجتمع المصرى فى موكب التكامل الاقتصادى العـربى ..

أيهـــا الســـادة :

إذا أردنا الاسراع بخطوات التكامل الأقتصادى العربى فلنبذل المزيدمن الجهد من أجل قيامالمشروعاتالفرديةالمشتركة التى ينبغى أن يشترك فيها مواطنون من مختلف البلاد العربية ، فذلك ما يقوم بدور المحرك الأساسى الذى يخلق المصلحة الإقتصادية العربية المشتركة فيرسى دعائم استمرار التضامن العربى السياسى .

وإذا تعذر قيام اشتراك إقتصادى عربى بين (الكل) اليوم ، فليبدأ من الان اشتراك اقتصادى بين (البعض) وليأت الآخرون غداً . . .

وليكن شعارنا الجديد :

العمل العقلى المشترك من اجل الصالح العملى المشترك .

وبذلك ...

ندفن ما عداه من شعارات .

دمرت مقومات النجاح الممكن ..

اثناء قيامها بفرض الخيـــال المستحيل .

وطريقنا الى دفن هذه الشعارات هو :

عدم الاصغاء الى الكهنة المتاجرين بها ..

الـــذين :

اما ان يكونوا مشدودين اليها (غير مستفيدين) من دروسها .

واما ان يكونوا مستفيدين منها (غير مبالين) بدروسها .

ولذلك فانهم لا يقبلون مناقشتها ..

ولعلنا نلتمس لهم بعض العذر فى هذا التعصب المتحجر على إعتبار انه تخلف فى بعض النفوس كبقية من بقايا العادات الجاهلية حيث كان اجدادنا يصنعون الأصنام بأيديهم ثم يركعون تحت أقدامها يسألونها الخير والبركة ، لا يقبلون مناقشتها انها هى لم تسمع دعاءهم وتركتهم بغير خير ولا بركة ساجدين تحت أقدامها الحجرية يقدمون اليها القرابين فيستولى عليها الكهنة .

(ربما كان قدماء المصريين اذكى من قدماء العرب ولو أنهم جميعا عرب ، فكان قدماء المصريين يقدرون العجل حسب بعض الروايات التاريخية وأنى أتصور أنهم كانوا يذبحونه أيام المجاعات لان العجل الذى يستولى على طعام أصحابه جدير بأن يجد نفسه ذات يوم فى بطون الجياع من مريديه) .

على كل حـــال ..

كهنة الاصـــنام لا يقبلون تحطيمها ابدا حتى لا تنقطع قرابينها مطلقـــا .

ولعل هذه ظاهرة وبائية سائدة فى البلاد النامية .

ولنقل بصراحة البلاد المتخلفة .

لان التخلف وليس النماء هو الذى يسوق الى :

التقليد الاكثر والاجتهاد الاقل .

فالتعصب الاعمى اسهل على الكسالى من التفكير البصير .

ولهـــذا :

لا نجد فى البلاد المتقدمة اية شعارات مقدسة .

ولا زعامات اسطورية خالدة .

الزعيم الوحيـــد هنـاك ..

هو العقـــل ..

العقل الذى يهذب العاطفة ولا ينساق وراءها ..

اما نحن العرب بصفة عامة فنكاد نكون تائهين بين العاطفـــة والعقـــل .

تشدنا العاطفة دائما الى الماضى ..

ويدفعنا العقل احيانا الى المستقبل ..

وعليكم أنتم كعلماء واساتذة وخبراء وقادة فكر ان تعملوا على تهيئة مناخ الموازنة المنطقية والعلمية والإيجابية بين العاطفة العربية والعقل العربى ، حتى تتخلص الجماهير العربية من عاداتها السلبية التى يستهويها التقليد ويفزعها التجديد ، مما جعلها حتى الان تخشى المستقبل ، فعاشت حتى الآن مثقلة بمخلفات وقيود الماضى .

ان تاريخ الأمة العربية القديم يشهد لمصر بدورها القيادى الفكرى والسياسى والعسكرى ويشهد تاريخها الحديث بأن مصر عندما تجاهلت منطق العقل ، وإنساقت ذات يوم وراء العاطفة الساذجة التى تخاطب عواطف الجماهير السطحية ، فقدت مصر دورها القيادى وعرضت مستقبل الأمة العربية للخطر .

كما يشهد هذا التاريخ انه عندما عادت مصر الى منطق العقـل يوم ١٥ مايو استأنفت دورها القيادى العربى الذى رحب به الاشقاء العرب فحققت القيادة المصرية فى إطار التضامن العربى تلك المعجزة السياسية والعسكرية السياسية والعسكرية التى أعادت إلى العرب مركزهم الدولى الذى ينمو كل يوم بفضل هذا التضامن العربى الذى بدأ بعودة مصر إلى مقتضيات العقل الذى هذب العاطفة .

بقى بعد ذلك أن تمارس مصر مقتضيات العقل فى المجال الاقتصادى حتى تقوم بنفس الدور القيادى فى هذا المجال الذى هو المحصلة الحقيقية للإنتصار العربى السياسى والعسكرى .

وفى تصورى انه حتى تمارس مصر مقتضيات العقل الإقتصادى الذى يمكنها من قيامها بالدور القيادى الإقتصادى العربى ، ينبغى عليها ما يأتى :—

أولا : ان تستبـدل بصراحة شعارها الاشتراكى غير المحدد ولا القبول • بل المقيد والممزق للصف العربى ، بشعار العدالة الاجتماعية التى تدعو اليه الاديـان ولا يختلف عليه منصف •• ويجمـع كل الشعـوب العربية •

ثانيـا : ان تستبقى من التشريعات العمالية ما يحقـق المكاسب الحقيقية للعمـال ولا يكتفى بالسخرية من عقولهم بمكاسب شكلية لا تغنيهم من جوع •• وانما تعرقل التقدم الاقتصـادى والحضارى ، ذلك التقدم الذى يزيد من دخولهم الحقيقية •

ثالثا : ان تعتبر القطاع العام مجرد وسيلة لتحقيق اهـداف

اقتصادية ، بحيث اذا امكن تحقيق نفس هـذه الاهداف بوسائل اخرى اكثر كفاءة واقل تكلفة فعليها ان تتجه الى هـذه الوسـائل الجديدة وبصراحة علمية كاملة .

رابعا : ان تصحح تجربتها الزراعية وتعيد صياغة النمـوذج الزراعى المصرى بما يجعله اهلا للاستفادة منه فى صنع التكـامل العربى الزراعى ولا يجعله محصورا منفيا بين الصحراء الشـرقية والصحراء الغربية المصرية .

خامسا : ان تستبدل القوانين واللوائح والنشرات التى لاحصر لها بتشريعات اخرى تتفق مع منطق التطور الحضارى ، وذلك الى جانب تحرير الموظف المصرى من (ضيق ذات اليد) حتى يتحرر من (ضيق ذات القلم) .

سادسا : استبدال شعار (تذويب) او (ازالة) الفـوارق بين الطبقات وهو شعار ماركسى معروف ومستحيل بشعـار (تقريب) الفوارق بين الطبقات وهو شعار دينى علمانى ممكن ..

أيهـا السـادة :

أننا معشر العرب إذا أدركنا ضرورة إستخدام عقلنا فلسوف نفهم على الفور مصلحتنا فنهتدى فى الحال إلى إكتشاف العمل القومى الذى يحقق مصلحتنا القومية .

وإذا كان الفكر ، كقاعدة عامة يسبق الإرادة : فأن الفكر القومى يسبق الإرادة القومية ، إذ لا يتصور عاقل إمكانية قيام عمل عربى مشترك انطلاقاً من اختلاف فكرى مشترك، ونظل نسخر من

أنفسنا فى مجالسنا الخاصة نقول اتفق العرب على ألا يتفقوا :

لذلك علينا أن نبدأ باختيار المبادئ الأساسية التى تصوغ (ليس فقط الفكر المحلى) وانما تصوغ الفكر العربى القومى الذى يحكم الإطار العام المحيط بالأمة العربية من الناحية الكلية ويختلف فى أجزائها من الناحية التفصيلية ، حتى يترفق بظروفها الموضوعية التى تختلف فى بعض تفاصيلها من بلد عربى إلى بلد عربى آخر ، وبذلك يستطيع هذا الترفق ادخال هذه الظروف كلها ضمن الكيان العربى الكبير المراد النهوض باقتصادياته فى إطار التكامل الإقتصادى العربى .

معنى ذلك ..

اطار فكرى عام لكل الوطن العربى ..
وانتباه فكرى خاص لظروف كل جزء من اجزائه ..
ثم نظرية فكرية عربية عامة ..
تشمل الاطار العام ..
وتراعى والانتباه الخاص .
نستخلصها بالعلم الحديث ..
من الظروف الموضوعية للوطن العربى .
فلا تتجاوزها ولا تتقاعس دونها .
فلا استيراد فكرى ...
ولا جمود فكـــرى ..
وانما امعان فكرى ..

امعان فى واقع كل جزء من اجزاء الوطن العربى •

امعان فى اختيار الحلول العلمية الملائمة •

الوطنيـــــة ••

والقـــــومية •

امعان فى التنسيق والتكامل بين مصالحنا الوطنية الخاصة •

ومصلحتنا القومية العامة •

فلا يمين ••

ولا يسار ••

ولا يمين اليمين ••

ولا يسار اليسار ••

ولنهدم سوق الشعارات العربية •

فالعمل العربى فى حاجة ماسة الى علم اكثر ••

وحماس اقـــل ••

فبالعلم يمكن ادراك الواقع ••

ثم ادراك العلاج الذى يناسبه ••

وادراك الواقع يستلزم العلم بتشخيصه ••

والتشخيص والعلاج طب ••

فى مجال الصحة والمرض •• طب بشــرى ••

وفى مجال التقدم والتخلف •• طب اجتماعى ••

لكنه كله طب ••

تشخيص وعـــــلاج ••

كله عـــــــلم ••••

دراسة وخبرة ••

(اللهم انى اعوذ بك من علم لا ينفع ••)

« صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم »

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؟

كلمة الختـــام

القاها الاستاذ : الدكتور محمـد فخر الدين الصـــاوى
رئيس مجلس ادارة نادى اعضاء هيئة تدريس
جامعة الاسكندرية

ايها الاخـوة الزمـــلاء :

بعد سماع هذا الحديث العلمى العميق ·· المدعم بالاسانيد ·· لا يسعنى الا ان اشكر محاضرنا الكبير الذى نفهم من محاضراته انه ليس فقط محبا للعروبة ، وانما محب لبلادنا العزيزة ··

ولا اجد الا ان اتقـــدم اليكم برجـاء ان تكون التعليقـــات او التساؤلات قصـيرة حتى نستزيد مما وهب الله اخانا المحاضـــر من علم عميق واسع ··

ويحضرنى الآن ما ذكره سيادته عن سلوك الماضى من تقـــريب اهل الثقة وابعاد اهل الخبرة فاقول ان اهل الخبرة نعرفهم جميعـا اما اهل الثقة فانهم غالبا من المنافقين ·

وقد ساد على سطح هذه الامة كثيرا من اهل النفاق نتيجة لهذا الشعـــار ·

اما استشهاد الحاكم بالقرآن فى تحريم الخمر فيحضرنى قـــول

الله تعالى فى وصف فرعون « فاستخف قومه فاطاعوه » وبقية الآيـة تصف هؤلاء القوم الذين يتخذهم الحاكم وصفاتهم •

نسأل الله لنا ولكم السلامة فقد مررنا بخبرة تاريخية نســأل الله ان نتخذ منها درسا ينير لنا الطريق كما ينيره للاجيال المقبلــة ولاولادنا •

ونحن الآن فى انتظار التساؤلات ، وحضرة الأستاذ الدكتور المحاضر قد قال لى :

انه سيجلس معنا حتى الصباح ولن يخرج من هذه القاعة قبـل ان يجيب على آخـر ســؤال •

والآن فليبدأ الحــــوار :

المناقشات

استاذ : لى رجاء ، هذا التحقيق العلمى العظيم الذى تناول ما مرت به مصر خلال ٢٣ سنة ، كلنا نعلمه ، والسيد المحاضر جاء ليقوله لنا مفسرا الكثير الذى قد يخفى على البعض ، ويقول أن فى هذه القاعة أهل الفكر والعلم والعقل والقادة والمفكرون والخبراء هذا صحيح ، وانما لى رجاء حتى يكون دعوة الدكتور البيضانى أكثر نفعاً ، كما هى وظيفة كل الدعاة ، أن يقوم سيادته بوضع الخطوط الرئيسية لهذه المحاضرة ويقدمها رسمياً من واقع فكره كعالم عربى إلى الحكومة المصرية وإلى اعضاء مجلس الشعب وإلى الجميع للاستنارة بها .

وبطبيعة الحال عندما تطبع هذه المحاضرة وتنشر وتقدم إلى الرأى العام ستجد ترحيبا شعبيا كبيرا .

وهذا مجرد رجاء اقدمه الى السيد الدكتور المحاضر .

المحاضر : اشكر الاستاذ الدكتور على هذه التحية وهذا التعليق واعده انشاء الله ، ليس فقط بتقديم هذه المحاضرة الى الحكومة المصرية الرشيدة واعضاء مجلس الشعب ، وانما اعده فوق ذلك

بطبعها مع مايمكن أن يتلوها الآن من مناقشات فى كتاب حتى يمكن أن يتم توزيعه فى انحاء العالم العربى ، أملا فى فتح حوار على مستوى الامة العربية حول هذا الموضوع :

استاذ آخر : اشكر الدكتور المحاضر ، ولكن فى الواقع اجد قلقا يساورنى فى عبارات وردت فى سياق المحاضرة ، لانه فى اثناء الحديث ذكر ما يفيد بأن هذه المرحلة تفتح الباب امام المعارضين والرافضين الذين تدرجوا من قبل على نظم لا تعجبه ، **ومهما يكن امر الاقتصـــاد ، فهو فى نظرى على الاقــــل ، امر ثانى لا يوجد الا بعد الحرية السياسية .**

وكون اننا نرى خالد محى الدين أو غير خالد محى الدين يتحدث أو يتكلم فلولا الحرية السياسية ما استطاع خالد أن يتكلم أو يتحدث ، وما استطاع المحاضر أن ينتقد ، وما استطعنا نحن أن نناقش . كل المسائل التى ذكرها السيد المحاضر مسائل قابلة للمناقشة والجدل ، ولا يمكن أن يكون العلاج أن نستبدل عبارة بعبارة أخرى ، كأن نقول (بلاش) لفظ الاشتراكية لان لفظ الاشتراكية يقربنا من الشيوعية :

فمع احترامى للسيد المحاضر ، الاسلام نفسه يتضمن الاشتراكية والاشتراكية أمر حتمى حتى فى الدول الرأسمالية ، ولما نقول (بلاش) نعلن شعار (تذويب الفوارق بين الطبقات) ونستبدله بشعار (تقريب الفوارق) ، هذه مسائل كلها عبارات .

نحن نتكلم عن واقع حياة عملية ملموسة معينة ، لما نتكلم عن التشريعات العمالية ونقول ايضا التشريعات عموما كثرت عندنا ويجب أن نقلل منها ، ثم نأتى للقطاع العام الذى أخذ المناقشة الطويلة ولا يزال وسوف يأخذ مناقشات طويلة ، ولما نتكلم عن الاصلاح الزراعى ، كل هذا يقتضى أن تكون هناك حرية كاملة ، وبعد ذلك لا نخشى اطلاقا من الحرية السياسية .

ان الحرية السياسية هى التى سوف تصل بالمجتمع الى احسن الحلول الاقتصادية ملائمة لمجتمعنا ، والا لو اننا اصررنا على الا نعطى الحرية الا لآراء معينة فاننا نخشى ان تعود الدوامة الى ما كانت عليه .

اننا ونحن فى مجال فكرى معين فالمفروض أن تكون هناك حرية سياسية اولا ، وأقول ايضا انه لا يتصور ان تكون هناك حرية سياسية الا اذا كانت هناك جماعات فكرية مختلفة تتنازع فيما بينها الفكر ، وتتناقش بلا حدود وبلا أى تعصبات معينة ، وأن الجامعات هى أولى الهيئات التى تقود الفكر الحر دون حرج .

لا ننظر إلى الماضى إطلاقا ، ولا يمكن أن نصف هذا الماضى بأنه كان عاطفة كما يقول السيد المحاضر .

انه يقول لقد عادت مصر الى منطق العقل ، لكننى اقول لحضراتكم ان الشعب الذى كان مغلوبا على امره ، والذى كان

يلاقى العذاب اشكالا وألوانا لم يكن اطلاقا بعيدا عن العقل ، لقد كان فى العقل ومع العقل ، ولكن كانت سطوة الحاكم الشديدة وجبروته فوق الوصف ، ليس فقط على افراد الشعب العاديين وانما على جميع الطبقات أيا كانت ، حتى هذه الجامعات كانت ترسف تحت الاغلال والتنكيل والتشريد والفصل ، ونقطة البداية فى نظرى هى الحرية . حتى فى الاسلام نقطة البداية هى الحرية ، التى جعلت عربيا يقول لسيدنا عمر ان اخطأت قومناك بسيوفنا .

هذه هى الحرية • يجب ان نستمع الى الآراء الحـرة ثم نناقش الاقتصاد ، لان الاقتصاد ليس الا وسيلة للعيش . اما الحرية فهـى الوسيلة الى الكيان الفردى •

ولاكيان للدولة الا بكيان الفـــرد •

المحاضر : اشكر السيد الاستاذ على أنه اتاح لى فرصة اخرى لا ستزيد من شرح موضوعى ، وارجو قبل ذلك أن أؤكد لسيادته انى لم اعترض على مبدأ حرية خالد محى الدين فى الكتابة والتعبير عن وجهات نظره ، والمحاضرة مطبوعة ، وما اضفت عليها ارتجالا اثناء القائها مسجل فى جهاز تسجيل لدى ادارة نادى اعضاء هيئة التدريس ، وفى وسع الاستاذ المعقب أن يقرأ المحاضرة من جديد ويستمع إلى أشرطة التسجيل بدقة حتى يتأكد بنفسه انى لم اعترض على مبدأ حرية خالد محى الدين فى التعبير عن وجهات نظره ؛

ولا شك أن الاستاذ المعقب يتذكر أن المحاضرة من اولها الى آخرها ، لم تترك فرصة الا اشادت فيها بثورة ١٥ مايو لانها بدأت بحماية الحرية وسيادة القانون .

انى عندما ناقشت الموضوع من منطلق منح الحرية للجميع نبهت فقط الى أن التجربة الديموقراطية بمنح الحرية للجميع سوف تسمح لأعداء التصحيح بأن يضربوا التصحيح . وهم اطول لسانا واكثر قدرة على جلب الجماهير ودفعها الى الوقوف ضد مصالحها الحقيقية .

ومع ذلك لم ادع الى اغلاق الباب فى وجه اعداء التصحيح ، وانما قلت اننا كمفكرين يجب علينا ان ناخذ دورنا ، لان اعداء التصحيح هم الاكثر كلاما والاعلى صوتا ، اما انصار التصحيح والمستفيدون من نتائجه الايجابية فانهم رغم كونهم الاغلبية الساحقة الا انهم الاغلبية النائمة ، الاغلبية التى تتكلم فى المجالس الخاصة ، ثم لاترفع اصواتها فى المجالس العامة والمنابر العالية .

انني مع الحرية ولايمكن ان اكون ضدها ، حضراتكم تشهدون بأنني استند الى ماض معروف يشهد بأنني وضعت راسى على يدى دفاعا عن حرية شعب مظلوم انتمى اليه ، ومن يتدبر المحاضرة سوف يجد فيها كل قطرة حبر تهتف بالحرية .

حقيقة ؛ انى لم أكتف فى هذه المحاضرة بالهتاف للحرية لان

حضراتكم لم تدعونى لالقى عليكم محاضرة من جملة واحدة اقول لحضراتكم فيها (تحيا الحرية) ثم انصرف ؟

لقد دعوتمونى لألقى محاضرة عن موضوع (موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى (ولذلك كان لزاماً على أن اشرح من وجهة نظرى كيف يمكن أن يكون لمصر موقع ايجابى من هذا التكامل ، ولهذا قلت ما قلت لحضراتكم ،

اما بالنسبة الى رأى الاستاذ المعقب الذى يقول ان المسألة ليست مسألة شعارات والفاظ . فاننى استسمحه فى ان اعارضه فى ذلك ، فأقول ان رفع الشعارات يتضمن جانباً كبيرا من الأهمية لانه يحدد مضمون الهدف الذى يسعى اليه رافع هذا الشعار أو ذلك ، ويحددمضمون العقيدة التى يؤمن بها ويدافع عنها **والاسلام الذى استشهد به سيادته بدأ هو الاخر برفع شعار (لا اله الا الله محمد رسول الله)** وجعل هذا الشعار ركنا من أركانه الخمسة ، ومن لا ينطق بهذا الشعار لا يكون مسلما ، لان هذا الشعار يحدد مضمون الايمان فى قلب المؤمن الذى ينطق به .

فاذا رفعنا شعار الاشتراكية أو شعار اذابة الفوارق بين الطبقات وغير ذلك من الشعارات فاننا لا نستهين برفعها لاننا مطالبون بتحقيقها بينما نحن نعلم مقدماً انها غير محددة وان اذابة الفوارق هدف مستحيل التحقيق .

وعندما نرفعها على هذا النحو ونستمر فى ترديدها فاننا لا نفعل

أكثر من بلبلة الشباب والجماهير متوسطة الثقافة وتحريضها على التمسك بتطبيقها تطبيقاً يتفق مع منطوقها ومضمونها وبالتالى نخلق بأنفسنا مزاج الرفض العام لدى الشباب ولدى هذه الجماهير نتيجة لعدم وجود تطبيق عملى للشعارات التى جعلنا الناس يحلمون بها بينما هى مستحيلة التطبيق ، ونحن نعلم ذلك مقدماً .

اذن ..

عندما اقترح تغيير الشعـارات المستحيلة التطبيق واستبدالها بشعارات ممكنة التنفيذ فاننى ادعو بذلك الى تصحيح مناخ سياسى واجتماعى مضطرب بمناخ اخر مستقر ، يستمد استقراره من الربط الواقعى بين الشعارات السياسية المعلنة واحتمالاتها التنفيـــذية المـــــكنة .

عندما نسير فى الطريق ونشاهد مئات من الناس يقفون فى طوابير امام الجمعيات التعاونية ينتظرون قطعة من الصابون أو عوداً من الكبريت ، هذا المشهد يمكن ان يثير ردود افعال مختلفة :

بعضنا يمكن ان يفرح ويصفق ويقول أن هذه هى المعاناة اليومية الحقيقية للجماهير الكادحة والمسحوقة التى تعلمها الثورة الاجتماعية والسياسية على طريق بناء مجتمع الكفاية والعدل ، ثم ينهال هذا البعض بسيل من العبارات الكبيرة التى لا تشبع ولا تغنى من جوع ، وانما تؤدى فقط الى الاستمرار فى الاكتواء بالمعاناة اليومية مع رفع تلك الشعارات الجوفاء :

وبعضنا الاخر يمكن أن يتألم من هذا المشهد وينادى بضرورة اعادة النظر فى النظام الاقتصادى الذى أدى الى وقوف هذه الجماهير فى هذه الطوابير ، ولا يعلق سلبيات هذا النظام على ظروفه المرحلية الخاصة ، وانما يرفع شعار التصحيح الجذرى .

وفيما يتعلق بانتقاد السيد المعقب لقولى فى المحاضرة أن ثورة ١٥ مايو عادت الى مقتضيات العقل فاننى لا أدرى لماذا يعارضنى فى هذا القول ؟ بينما يقول الاستاذ بلسانه فى تعقيبه ان الشعب المصرى كان مضغوطا عليه بالجبروت والظلم والطغيان .

اذن اين العقل الذى رضخ لادارة شئـــــون الشعب المصرى بالجبروت والطغيان ثم رضخ لمحاولات فرض علاقات مصر العــربية والدولية بنفس هذا الاسلوب ؟ .

ثم اين العقل الذى كان مستسلما لضغط الجبروت والظـــلم والطغيان ويهتف له فى كل الاوقات ويصفق فى كل المناسبات ؟ .

لم يثر هذا العقل ، فى رأيى ، الا بثورة ١٥ مايو وبفضل قيادتها التى نجحت فى تحقيق هذه الثورة . وبذلك عادت مصر الى مقتضيات العقل .

انى لم أقل ان العقل لم يكن موجودا ، قلت ان العقل كان نائما ، وقلت « العقل العربى » ولم أقل « العقل المصرى » ولقد اخترت الفاظى بمنتهى الدقة ، لا سيما فى هذه النقطة بالذات .

وقلت ان العقل العربى نام فى ليل مظلم طويل فى اقفـــــاص الاتهـــــام .

قلت ان اهل الخبرة كانوا متهمين بالخيـــانة الوطنية ، وكان العقل متهما بالخيانة الوطنيـــة ، وكان الذى يصفق بالعاطفـة او بالمصلحة هو الذى يصل اعلى المناصب والقيادات .

وكانت الجماهير مخدوعة بالاثارة العاطفية تصـــفق بغير وعى وتهتف بلا ادراك ، ثم تنام بعد ذلك جائعة .

كانت هذه العاطفة متغلبة فعلا على العقل ، وقلت لحضراتكم أن ثورة ١٥ مايو جعلت العقل يتغلب على العاطفة بادئة بالتصحيح الذى بدأ هو الآخر باعادة الحرية واحياء سيادة القانون فأعطانى واعطاك واعطى خالد محى الدين فرصة التعبير عن الرأى فى مناخ ديموقراطى نشد عليه جميعا بالنواجز حتى يسود ويستمر فى مصر ويكون قدوة صالحة للعالم العربى .

فاننى مع السيد الاستاذ المعقب فى التمسك بالحرية .

أما التشريعات العمالية فاننى لم أدع الى الغائها كلها ، قلت أن الدولة فى مصر قررت فى قانون استثمار الأموال العربية والأجنبية ولوائحه التنفيذية عدم تطبيق بعض هذه التشريعات العمالية على هذه الاستثمارات ، فلماذا نصت الدولة على ذلك بالنسبة الى الاستثمارات العربية والأجنبية ؟ الجواب لأنها وجدت أن هذه التشريعات تمنع من قيام استثمارات عربية واجنبية فى مصر ،

لانها تؤدى الى كذا . . وكذا . . من السلبيات التى يعرفها الاستاذ المعقب باعتباره استاذ قانون كما يعرفها الجميع ايضا ، ولا أريد الخوض فيها لانها معروفة ولا داعى لاستغراق الوقت فى شرحها .

فقلت فى المحاضرة لماذا بعد أن أقرت الدولة بعدم اقتصادية هذه التشريعات بالنسبة الى الاستثمارات العربية والأجنبية ، لماذا لا تلغى السلبى منها ايضا بالنسبة الى الاستثمارات المصرية .

مثلا . . الحد الادنى للاجور ، والحد الأقصى لساعات العمل والضمانات والخدمات الإجتماعية وما إلى ذلك من الامتيازات الحقيقية التى تفيد العمال ولا تعرقل الادارة والانتاج يمكن أن تبقى كلها .

أما اشتراك العمال فى مجالس الادارة وكذا . . وكذا . . فاننى اعتقد ان هذه مجرد مكاسب شكلية صورية وسطحية وساذجة لا تفيد العمال فائدة حقيقية بقدر ما تعرقل الانتاج ، بينما زيادة الانتاج هى التى تعود بالخير على الجميع مستثمرين وعمالا وكل المجتمع بكل طبقاته .

اذن لم ادع الى الغاء كل التشريعات العمالية ، وانما اقترحت الغاء السلبى منها ، الغاء الذى لايحقق اى فوائد حقيقة للعمـــال وانمـا يلغى كفاءة المديرين ويمنع استمالة المستثمرين .

ثم لماذا يكون فى مصر قانون للمصريين وقانون لغير المصريين؟

لماذا يجب أن يكون فى مصر (فلاح) و (خواجه) كما كان الحال ايام المحاكم المختلطة ، فاذا اختلف هذا العامل مع مستثمر مصرى فانه يذهب الى المحكمة الوطنية ، واذا اختلف مع مستثمر غير مصرى فانه يذهب الى المحكمة المختلطة ، وسوف تكون مختلطة مهما حرصنا على تسميتها بانها محكمة وطنية ، لان احساس العامل سوف يكون مختلطا وهو يختصم صاحب العمل ، مرة يخضع لقانون معين اذا كان الاخير مصريا ، ومرة يخضع لقانون آخر اذا لم يكن الاخير مصريا ، وكذلك احساس القاضى سوف يكون مختلطا عندما يطبق قانونين مختلفين فى موضوع واحد بحسب اختلاف جنسية احد طرفى الخصومة .

لذلك اقترحت أن يكون فى مصر قانون واحد يحفظ حقوق العمال ، وفى نفس الوقت ، يشجع المستثمرين .

وعلى كل حال فان الاراء والافكار الإجتماعية والاقتصادية والسياسية ليست من قبيل قواعد الضرب والطرح والقسمة بحيث يمكن ان يتفق الناس جميعا على ان واحدا وواحدا يساويان اثنين .

المسائل الاجتماعية والافكار السياسية والاقتصادية من الامور الخلافية التى يمكن ان يختلف الناس عليها . ولكن بشرط ان يكون هذا الأختلاف داخل اطار المصلحة الوطنية :

وقد ذكرت ذلك فى صلب المحاضرة ، وهى الان فى متناول السيد الاستاذ المعقب ، لتشهد بأننى قلت ان الحوار ضرورى ولكن بشرط أن يكون هناك المام عام يحيط بأرضية الحوار وادراك خاص يمسك بتفاصيله ، وغيرة وطنية تشد الجميع الى المصلحة الوطنية العامة .

هذه هى القيود التى اقترحت وضعها على حرية الحوار . بمعنى الا يكون الحوار حوارا مطلقا ، حوارا هداما ، وانما يكون حواراً منضبطا ، حوارا بناء يحيط بأرضيته العامة ويمسك بتفاصيله الجزئية ، وينطلق من باعث تحقيق المصالح الوطنية العامة .

وأننى أشكر السيد الاستاذ المعقب على اتاحته لى فرصة الاستزادة من شرح وجهات نظرى فى النقاط التى عقب سيادته عليها والتى لعلنى أوجزت شرحها فى صلب المحاضرة ايجازا ربما اخل بمعناها .

استاذ آخر : ارجو ان استوضح السيد الدكتور المحاضر مجرد استيضاح بصدد التشريعات العمالية وقانون الاصلاح الزراعى .

سيادتكم على ما أظن تنظرون باستمرار الى الجانب الاقتصادى فقط بينما أى تشريع أو قانون لا ينبغى ان ننظر فيه الى الجانب الاقتصادى فقط ، وانما توجد عوامل سياسية وعوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية وعوامل دينية فى كل قانون .

فمثلا قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر بعد اندلاع الثورة

المصرية بشهور سنة ١٩٥٢ كانت له اهداف اجتماعية » لا شك فى ذلك » .

فلو عرف السيد المحاضر انه سنة ١٩٥٢ كانت فى مصر بضع عائلات تسيطر على كل اراضى مصر بينما كان ملايين الفلاحين لا يملكون شيئا ، فكان الفلاح المصرى فى حاجة الى اعتبار اجتماعى وليس فقط الى اعتبار اقتصادى من أجل بناء الانسان المصرى الذى هو الاساس لكل اصلاح .

كذلك نفس الشئ بالنسبة الى التشريعات العمالية . عندى انطباع ان الاستاذ الدكتور المحاضر يركز فيها على الجانب الاقتصادى بينما جزء من هذه التشريعات ليس له اهداف اقتصادية وانما اهداف اجتماعية .

فمثلا بعض الحقوق ، بعض المساواة ، بعض الأجر يدفع للعامل ، هذا مجرد استيضاح من سيادتكم .

المحاضر : اشكر الاستاذ المعقب على استيضاحه ، وفى الحقيقة اننى لا أهمل الجانب الأجتماعى من أى تشريع ، لكنى اخشى أن أتوه مع الحوار القديم فيما اذا كانت الدجاجة قد خلقت أولا أم البيضة هى التى خلقت قبلها .

هل الاقتصاد يؤثر فى الاجتماع ؟ ام الاجتماع هو الذى يؤثر فى الاقتصاد ؟

الذي أعرفه انه كلما زاد التقدم الاقتصادى ، اى كلما ارتفع مستوى المعيشة الاقتصادى للانسان كلما ارتفع مستواه الاجتماعى .

حقيقة توجد علاقة عضوية وسببية بين المستوى الاقتصادى والمستوى الاجتماعى ، ولكننا لا يمكن ان نهتم بالناحية الاجتماعية وحدها وبالأسلوب الذى يدمر الناحية الاقتصادية فيدمر من جديد الناحية الأجتماعية .

بمعنى اننا لا يمكننا مطلقا ان نفكر فى دراسة اجتماعية لمجرد تحسين احوال اجتماعية لمواطن ما تكون وسيلتنا الى ذلك هدم اقتصاد كان يغل دخل على هذا المواطن الذى نريد تحسين حالته الاجتماعية ، فتكون النتيجة اننا نعطيه المزيد من المتاعب الاجتماعية .

حقيقة يوجد ارتباط بين الاقتصاد والاجتماع ، ولكن توجد أولوية فى تأثير كل منها فى الآخر ، ونظرا لمنطقية بدأ تأثير الإقتصاد فى الاجتماع سموا هذا الفرع من العلوم الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعى) ، ولم يسموه (الاجتماع الاقتصادى) .

والذين اصدروا قانون الاصلاح الزراعى فى مصر سنة ١٩٥٢ قد اصدروه لاسباب سياسية بحتة ، ولم ينظروا فى هذا القانون لا الى الاقتصاد ولا الاجتماع ، وقبل أن اجئ اليكم فى هذا اللقاء قرأت أكثر من ٢٥ الف صفحة من الوثائق المصرية المتعلقة بهذا ولم اتمكن من اقتفاء أثر حقيقى لاى نظرة اقتصادية أو أجتماعية كانت وراء هذا القانون .

كانت النظرة الوحيدة والمسيطرة هى النظرة السياسية ، التى حطمت الناحية الاقتصادية وحطمت معها الناحية الاجتماعية .

والآن يستحيل أن تقنعنى أو تقنع أحداً غيرى بأن الفلاح المصرى قد ارتفع مستواه الحقيقى عما كان قبل صدوره هذا القانون .

من الجائز أنه ارتفع بشكل ظاهرى ، أو سياسى ، ولكن بشكل اقتصادى ثم اجتماعى فان ذلك لم يتحقق ، وعلى فرض انه تحقق بقدر ما فلقد كان فى وسع مصر أن تنهض بمستوى الفلاح المصرى اقتصاديا واجتماعيا بقدر أكبر كثيرا إذا كانت قد نفذت برامج التطوير الزراعى التى تقتضيها الأساليب العصرية المتطورة التى تضاعفت حجم الأنتاج الزراعى نوعيا وافقيا ورأسيا فيزداد الدخل الزراعى جنباً الى جنب مع التشريعات الأقتصادية والأجتماعية التى تضمن للفلاح عائداً اقتصاديا مجزيا ومتصاعدا فتحقق له نهوضا اجتماعيا مطردا .

من ذلك يتضح أننا لو وضعنا فى مقدمة البحث (امكانية العمل) فى مجال زيادة الانتاج الاقتصادى فاننا نستطيع أن نضع فى نفس الوقت (امكانية التصور) فى مجال زيادة المستوى الاجتماعى .

الحياة كلها اقتصاد : بمعنى أنها تعتمد اساساً على المجهود الأقتصادى والأنسان منذ بدء الخليقة يبذل جهدا اقتصاديا حتى يستمر فى الحياة ، وكلما بذل جهدا اكثر ثمرة كلما وصل الى مستوى اجتماعى أكبر درجة ، **والجهد الاكثر ثمارا هو الجهد الاكثر اقتصادا**

وانى لا أقول ذلك لانى محسوب على رجال الاقتصاد ، وانما اقول ذلك لانى مع غيرى من المتأملين الاحظ ان العمل ، أى عمل وفى أى مهنه ، وفى أى مجال ، هو محاولة من جانب انسان عاقل يستهدف تحسين حالته والحفاظ على امكانية اطراد ذلك .

هذه المحاولة العاقلة عمل اقتصادى .

وعندما كان فى الحياة انسان واحد ، كان يسعى الى قطف ثمرة اقرب اليه من غيرها ، أو اكثر نفعاً له من غيرهافكان بذلك يقوم بعمل اقتصادى وكان فى وسعه ان يفعل ما يشاء . ولما تطورت ظروفه واصبح يعيش فوق ارض يعيش معه عليها خليل وابراهيم وجرجس وصمويل وخديجة ، بدأ التفكير يتجه الى كيفية تنظيم علاقات هذه الجماعة المتعاونة والمتنافسة ، والى كيفية تحسين علاقاتهم الانتاجية بعد أن تحولت الخلية البشرية من الخلية الفردية الى الخلية المتعددة الافراد التى تجمع بين القوى والضعيف ، والنشيط والخامل ، والذكى والغبى .

هكذا بدأ اجدادنا يفكرون فى كيفية ضبط العلاقات التى تكفل احسن استمرارلهذهالجماعات المتطورة ، كما تكفل لهم احسن ازدهار لانتاجيتهم الاقتصادية المستمرة . واوجدوا من خلال ذلك ضوابط اخلاقية ووجدانية صقلتها الاديان فيما دعت اليه من تعاون وتكافل.

اذن فالانظمة التى تنظم العلاقات الاجتماعية ينبغى ان تتطور مع تطور القوى والعلاقات الاقتصادية حتى تنسجم مع منطق نشوئها الذى ظهر مع ظهور القوى والعلاقات الاقتصادية .

اما ان تطور هذه القوى والعلاقات الاقتصادية وتتجمد الانظمة التى تنظم العلاقات الاجتماعية الناشـــئة عنهاْ فان ذلك من قبيل القيـود الفكرية والعملية التى يضـــعها المجتمع ليعرقل نشـاطه الاقتصادى ويمنع تطوره الحضـــارى .

وهذا لا يحدث الا فى المجتمعات التى تسيطر فيها السياسة على الاقتصاد فتدمر الاقتصاد ولا تبنى الاجتماع .

وفى الحقيقة لقد ورثنا مفاهيم ونظريات سياسية واجتماعية ربما كانت ملائمة لظروف قديمة لكنها لم تتطور مع هذه الظروف حتى تحتفظ بشروط الملائمة لها .

فبالرغم من التطور الحضارى المستمر فى الظروف الموضوعية العامة فان الشعارات القديمة التى سادت فيما مضى لا تزال تتردد بنفسها على ألسنة الكثير من المفكرين الذين لم يفطنوا الى التغيير الهائل فى طبيعة الموضوعات التى ارادت تلك الشعارات تنظيمها .

وعلى سبيل المثال كان الانتاج العالمى للسلع والخدمات خلال الوف السنين قبل الثورة الصناعية التى بدأت فى القرن الثامن عشر كان هذا الانتاج العالمى يزيد بنسبة ٤ ٪ على الاكثر كل مائة عام أى يزيد بنسبة ٤ ٪ فقط فى كل قرن كامل . وبعد أن قامت هذه الثورة الصناعية زاد الانتاج العالمى من السلع والخدمات بنسبة لا تزيد عن ٣٠ ٪ كل مائة عام ، وحتى بعد هذه الثورة الصناعية كان نابليون ينتقل من مكان الى آخر بنفس سرعة

الخيول التى كان ينتقل عليها فراعنة مصر منذ أكثر من خمسة الاف سنة .

فى ذلك المناخ تمت صياغة تلك الشعارات التى لا يزال يتمسك بها البعض الذى لم يتابع تطور الحضـــارة التى قفزت فى النصف الاخير من القرن العشرين الذى نعيش فيه بفضل التقـــدم العلمى والتكنولوجى الذى جعل الانتاج العالمى من الســـلع والخدمات يزيد بنسبة ١٠٠ ٪ مرة كل خمسة عشر عاما فى البلاد المتطوره .

وفى تقرير لليونسكو قرأته فى العام الماضى يقول ان ٩٠ من العلماء الذين عاشوا منذ بداية الحضارة الحديثة هم أحياء حتى الآن ، وكتب أحد الخبراء العالميين فى البرامج المدرسية موضحاً أن جملة معارف البشرية ستكون أكبر اربع مرات حين يتخرج من الجامعة الطفل الذى يولد اليوم ، وحين يبلغ الخمسين من عمره سيكون ٩٧ مما سيعرفه قد تم أكتشافه بعد ولادته .

لاحظوا حضراتكم هذه السرعة الهائلة فى تطور الحضارة العالمية بما تتأثر به وتوثر فيه من ظروف موضوعية هى صلب الموضوع الإجتماعى الذى تنصب عليه الشعارات السياسية .

لقد ادخلت الثورة العلمية والتكنولوجية تغيراً كيفياً جذرياً أكسب الانسان القدرة على أن يغير طبيعته وبالتالى طبيعة علاقاته الإجتماعية ، وذلك بعد ان أصبح العلم أكثر فأكثر فى الثلث الأخير من قرننا الحالى قوة انتاجية مباشرة مما جعل العمل الذهنى يحتل مكانه تتزايد أهمية فى إطار العمل الإنتاجى ككل .

لقد انتقل الدور القيادى فى الإنتاج من طبقة العمل اليدوى إلى طبقات المخترعين والمكتشفين والمبتكرين والمديرين والفنيين ، وأصبح الذكاء المنظم مع التحول العلمى والتكنولوجى هو القوة الرئيسية الإنتاجية ، ولذلك يتغير التركيب الهيكلى للأيدى العاملة التى يتطلبها النظام الإقتصادى المتغير المتطور .

وما دامت التغيرات الحضارية قد احدثت تغيرات إقتصادية واجتماعية جسيمة فان الشعارات السياسية القديمة يجب ان تتغير لتتلائم مــع ما قــد تغير فى طبيعة الظروف الموضوعية المعنية بالعلاج .

ينبغى ان نستيقظ على المتغيرات التى نواجهها كل يوم بل كل لحظة ، كما ينبغى ان نبدى اهتماما كبـــيرا بالنتائج العملية التى تؤدى اليها التجارب فعلا ، وهذا ما حاولت الاشارة اليه فى حديثى عن قانون الاصلاح الزراعى فى مصر ، لان هذا القــانون تمسح فى شعارات اجتماعية مستهلكة قد تجاوزتها شروط الحضارة الحديثة من جهة ، كما انه قد فشل فى تلبية حاجات الفلاح المصرى الملحــة والتى فى مقدمتها او فى بدايتها الاســـاسية النهوض بمســـتواه الاقتصادى • الامر الذى كان من الممكن تحقيقه بنجـــاح اذا كانت الدولة قد فكرت باسلوب اقتصادى علمى عندما اصدرت هذا القانون لانها كانت حتما سوف تهدى الى برامج وسياسات اقتصادية زراعية تحقق هذا الهدف الذى تحقق فعلا خارج مصر فى البلاد التى فكرت بعقلية اقتصادية ، وليس بعقلية سياسية •

إلى جانب ذلك قال السيد المهندس سيد مرعى ان مصر صرفت ٦٢٥ مليون جنيهاً على استصلاح الأراضى ولم تحصل من انتاجها إلا على ١٢ مليون جنيهاً فقط .

فهل يفشل نظام مصر الزراعى ويقل تصديرها من حاصلاتها الزراعية ويقل استيرادها للغذاء من حصيلة فائضها الزراعى الذى لم يتحقق ، ويضيق الشعب المصرى بمشكلة الغذاء ، ثم أدعى اننى أحسن حالة الفلاح الإجتماعية بينما لا أكاد أوفر له لقمة العيش ؟

غير معقول . .

أذن لا بد من إيجاد توازن بين الإقتصاد والإجتماع ، لا بد ان أبدأ بزيادة الإنتاج الإقتصادى حتى اتمكن من رفع المستوى الإجتماعى . ولا أكتفى فقط برفع الشعارات الإجتماعية .

ومرة أخرى أعود إلى الجواب على موضوع التشريعات العمالية ، فاعود مرة أخرى إلى تأكيد اننى لم أقل فى المحاضرة ابداً باهمال الجانب الإجتماعى من التشريعات العمالية ، والمحاضرة موجودة وتسجيلها موجود .

يوجد حد اجتماعى فى التشريعات العمالية لا يمكن ان نناقشه ، ويجب ان يبقى .

اما الحد الاقتصادى الذى يعرقل الانتاج الاقتصادى فيعوق النمو الاجتماعى فان هذا هو الذى ادعو الى الغائه .

ويجب ان نعيد النظر باستمرار فى العلاقات الإنتاجية لنطورها دائماً بما يتلاءم مع مقتضيات زيادة الإنتاج الإقتصادى التى تمكننا من زيادة العدل الإجتماعى ولا يعقل ان نتمسك بان نحمل فوق ظهورنا شعارات اجتماعية تمت صياغتها فى ظروف ليس فيها ما يمت بصلة إلى ظروفنا ، وبعقول لم تشهد قط ما تشهده عقولنا .

وانى أدعو السيد - الأستاذ المعقب إلى التأمل فى مدى المفارقة التى تنشأ من معاملة عامل مصرى يعمل فى شركة مصرية بطريقة خاصة ، وزميله يعامل بطريقة أخرى لانه يعمل لدى شركة عربية أو أجنبية ، علما بأنى استطيع أن اؤكد لحضراتكم انه عندما تبدأ الإستثمارات العربية والأجنبية عملها فى مصر فلسوف يهرع إليها العمال المصريون لانها سوف تعطيهم دخلا أكبر ، وإمتيازات أكثر ، ومكاسب حقيقية لا تكفلها لهم الشعارات والقوانين العمالية الحالية ، لان اصحاب الإستثمارات العربية يبحثون عن كل وسيلة تؤدى إلى زيادة انتاجهم ، وفى مقدمة هذه الوسائل العمل على رفع معنوية الأيدى العاملة التى تعمل معهم .

العامل الآن أصبح لا يأكل من شعارات يحيا كذا ويسقط كذا وغير ذلك من الشعارات الطنانة ثم يكتفى بجلوس زميله فوق مقعد مريح من مقاعد مجلس الادارة ، وينام جائعا .

العامل الآن يضج من الجوع ، ويضيق من الحرمان ، واصبح لا يطيق الصبر على الشقاء ،

لا ينفعه ان نزخرف له الشعارات والقوانين ، وإنما يلزمه أن نعطيه لقمة العيش الكافية ، والملبس النظيف ، والمسكن الصحى ، والمستشفى والمدرسة ، وقبل ان نعطيه المدرسة يلزمنا أن نوفر له العمل المناسب والمنتج الذى سوف يتولاه بعد ان يتخرج من المدرسة ، حتى لا ننجح فقط فى تخريج جيوش من المتعلمين العاطلين الذين يترفعون فيما بعد عن الأعمال الحرفية ويطالبون الدولة بأجور ومرتبات ومعاشات البطالة الظاهرة والمقنعة.

قصة طويلة عريضة . . لو واصلت الكلام فى تفاصيلها يمكن أن يستمر الحديث أياماً وشهوراً ، ثم نكتب فيها بعد ذلك مجلدات ومجلدات ولا ننتهى منها . . لاننا أثناء الحديث وأثناء الكتابة سوف نكتشف باستمرار جوانب جديدة وافكاراً جديدة تجعلنا نواصل الحديث ونستمر فى الكتابة .

وهذه طبيعة التطور .

الخلاصة المبسطة المفيدة يمكن اختصارها فى اننا يجب علينا ان نحافظ على التوازن بين الإقتصاد والإجتماع .

واعتقد ان هذا ما اراده السيد الأستاذ المعقب ، وانى أشكره على تعقيبه .

استاذ آخر : فى الواقع اننا قد سررنا جميعاً بهذه النظرة الواسعة والشاملة للإقتصاد العربى ، ولست خبيراً فى الإقتصاد ، لكننى أستاذ فى الفلسفة ، والذى الاحظه **ان سيادته تكلم عن العدل**

الاجتماعي الممكن والعدل الإجتماعي الممكن لاينبع من فراغ ، لا بد من ايديولوجية أو فكر ، أو لابد من نظرية ، لا بد من اتجاه إقتصادى تنبع منه فكرة العدل الاجتماعي الممكن .

اذن ..

لاحظت أن المنطق الأول والأخير لهذه الاتجاهات التي عرضتها سيادتك انك تريد ان تعود بنا الى النظرة الرأسمالية الخاصة ..

العدالة الإجتماعية فى ظل الرأسمالية ، حيث يمكن أن يتحدد توزيع المنتج القومى ، فكيف نضمن عدالة التوزيع فى ظل الرأسمالية التى تقوم أساساً على التنافس أصلا ، وعلى أساس إقتصاديات السوق ، كما يقول أخواننا الإقتصاديين .

وفى التشريع الإقتصادى الضرائبى . . الضريبة التصاعدية ثبت أن هذا لا يصلح فى بلاد مثل بلادنا ، يمكن أن يصلح بالنسبة للإشتراكية البريطانية ، فطبعاً هناك وعى كامل ، لكن عندنا يقول المثل ان سرقة الحكومة ليست سرقة ، الشطارة ان الإنسان يتهرب من الضريبة .

معنى ذلك أننا لا يمكن فى يوم من الأيام سوف نحصل على الحق الشعبى من نظام الضرائب التصاعدية .

ولهذا جاءت الإشتراكية .

والإشتراكية ضرورة فى البلاد النامية لان المنتج القومى محدود ،

وكما تقول سيادتك أننا سندور فى حلقة مفرغة ، هل نبدأ بالإقتصاد أو نبدأ بالإجتماع ، الواقع انه من الممكن البدء بالنتيجة الإجتماعية عن طريق الإستناد على عمليات الإئتمان الخارجية مثلما يفعل الكثير من الدول النامية . بعد ذلك عمليات التنمية الإجتماعية تصاحبها عمليات تنمية إقتصادية .

ومن هنا اقف وقفة عتـــاب •

نحن قد بذلنا كثيرا من أجل العمل العربى ، ومات شـبابنا من اجـــل هـــذا •

ولا نمن •• وحين ياتى وقت الحساب يتقدم الينا خبراء الاقتصاد فى العالم العربى ولا يعطوننا رأس المال الى بحساب معلوم •

ولكننا ارقنا دماء ابنائنا بدون حســـاب ••

انى اريد ان أقول ان هذا التخريب الذى حدث فى الإقتصاد المصرى هو نتيجة الحروب المتلاحقة العربية التى خاضها الشعب المصرى . لقد بدأنا بتخطيط أول وتخطيط ثان ، كلها ضاعت فى سبيل العمل العربى الموحد . لم يقدم شعب عربى واحد مثل ما قدمنا من التضحيات من أجل فلسطين . ومع ذلك يراد بنا الآن ان نقدم كشف حساب للإنفتاح ، ولا يعطى لنا رأس مال الا إذا أعطى لهم ١٠٪ أو ١٢٪ .

هكذا يتعاملون معنا بعد ان ارقنا دماءنا من أجل العمل العربى . لم تعط لنا الدول العربية جزءاً مما انفقناه كما تعطى امريكا اسرائيل

بدون حساب ، والعلاقة بيننا وبين اشقائنا العرب علاقة عضوية أقوى من العلاقة بين أمريكا واسرائيل .

كنت انتظر ان يأتى اصحاب رؤوس الاموال العرب ينفقـــون اموالهم هنا ولا يسألوننا الحساب • اسمع ان رأس المال جبـــان ، ولكنه جبان حينما يكون التعامل على اساس مصلحتى ومصلحتك • لكننى قدمت البرهان على اننى الذى اعمل من اجل القضية العربية ، وانا قدمت شبابى ، وقدمت رأسمالى ،وخربت اقتصادى كله ؛ من اجل العمـــل العربى •

والآن انتظر ما يثلج صدرى ويعطينى الأمل فى المستقبل ، انا الذى أجهزت على مصانعى حتى أصبحت كلها (خردة) أجهزت على كل ما أملك من أجل العمل العربى ؛

والآن يقال لى اننا نريد ان تنفتح إقتصادياً ، وان تغيروا كل قوانينكم . . . كيف أغير كل قوانينى ؟ كيف أغير كل تشريعات العمال ، ومكاسب العمال التى أخذوها الآن ؟ كيف أعيد البلاد إلى براثن الأقطاع ثانية ؟ كيف أعيد أقطاع رأس المال ثانية ؟

فى بلدنا ٧٠٪ منها جهلاء ، يعنى (الشطار) من أصحاب المال يستطيعون الضحك على الشعب كله بين يوم وليلة ، ويستطيعون الإستئثار بكل رأس المال وبكل الأراضى ثانية ، وتضيع مكاسب الشعب.انا لا استطيع ان أنفذ هذا الا إذا كان لدى ١٠٠٪ متعلمين

فى الشعب ، وكان هناك وعى فى الشعب ، عندئذ استطيع ان أقول ان لديه حصانة فى أن يقف أمام رؤوس الأموال .

أما ان أترك المسألة (دعه يعمل ، دعه يمر) كما يقولون فهذا أمر لا أستطيع السكوت عليه لانه سيعطى كل مكاسب الشعب فى أفواه المستثمرين .

هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى مسألة إزالة الفوارق بين الطبقات أو التقريب من الفوارق بين الطبقات ،. هذه مسألة لم يقل بها لا ماركسيون ولا غير ماركسين ، نحن الذين قلنا بها ،، لان تعبير فوارق عند الماركسين غير موجود ، لا يوجد عند الماركسين الا طبقة واحدة . طبقة البروليتاريا . أما القضاء على الطبقات الأخرى عند الماركسين فقضاء دموى ، لا تذويب ولا تقريب .

مسألة التقريب والتذويب هى أساس التحالف الذى نتكلم عنه اليوم . فاذا لم يحصل التذويب فلا يتم تحالف فى جو صحى .

لكن لا حصل لا تذويب ولا تقريب ، ولا شئ ، لان العجلة واقفة ، كلها موجات صرف بالف مليون جنيه تصرف فى اليمن وتذهب هنا وتذهب هنا وتصرف على كل العمل العربى ونترك أبناءنا جياعاً ..

لهذا أنا اعتقد ان الحل المثالى هو ان تعطى الدول العربية لمصر بدون حساب . . من خلال جهاز عربى لا يقف وراءه تجار المال بل يقف وراءه الوطنيون المخلصون .. لايعطوننا بسعر ١٢٪ و١٥٪ بل بسعر ٣ أو ٢٪ أو بسعر رمزى ، ولنضمن لهم رأس المال .

وهذا هو ما تقابلنا به البلاد العربية وشكراً .

المحاضر : عاب علىّ استاذ الفلسفة اننى دعيت إلى تحقيق العدل الإجتماعى « **الممكن** » ، وصفة الممكن هذه محل العيب هى التى لازلت احرص عليها .

لاننى لا استطيع أن أدعو إلى تحقيق العدل الإجتماعى« **المستحيل**

قضيـــة فلســفية :

كان المفروض ان يعرفها استاذ الفلسفة اكثرمن استاذ الاقتصاد

اننى لم أدع إلى نظرية رأسمالية أو غير رأسمالية ، دعيت فى صلب المحاضرة إلى صياغة نظرية عربية تحيط بالإطار العربى العام من الناحية الكلية ، وتراعى الإنتباه المحلى الخاص بالنسبة إلى كل أقليم عربى من الناحية التفصيلية .

لقد عشت فى موضوع التكامل الإقتصادى العربى خمسة وعشرين عاماً داخل نطاق جلسات ونشاط جامعة الدول العربية وخارجها ، وكل أقليم عربى له ظروفه التى تحدد وجهة نظره ، وتعددت

وجهات النظر ، أذن كيف يمكن التوصل إلى التكامل الإقتصادى العربى رغم اختلاف وجهات النظر العربية المنبثقة من إختلاف عناصر الظروف العربية ؟

لابد ان تستخلص نظرية اقتصادية عربية تحيط بهذه الظروف العربية (بأكبر) قدر ممكن وتراعى التفاصيل الجزئية الاقليمية (بأكبر) قدر ممكن أيضا حتى يمكن ايجاد اطار اقتصادى عربى تتكامل فيه الطاقات العربية الاقتصادية .

ولم اسم هذه النظرية بنظرية رأسمالية او غير راسمالية ، ولا تهمنى ولا تهم الاقتصاد العربى اية تسمية ، المهم هو ايجاد قدر مشترك للتكامل الاقتصادى العربى ، ولك ان تسمى هذا القدر المشترك بأى اسم .

لا يهم .

لقد اوضحت في المحاضرة ان المهم هو استخلاص نظرية عربية تنبع من ظروف المجتمع العربى .

فلا استيراد فكرى .

ولا جمود فكرى .

وانما امعان فكرى في افضل الحلول العربية الممكنة ..

هذا كلام ثابت فى المحاضرة ولا زلت اتمسك به واكرره :

الاستاذ المعقب يقول ان الأشتراكية ضرورية فى البلاد النامية ، وقد سمعنا هذا الكلام كثيرا جداً ولم نسمع حتى الان شيئاً عن تحديد قاطع للاشتراكية ، وفى مصر لا زلنا نسمع كثيرا عنها ولم نسمع شيئا عن تحديدها . الاستاذ المعقب لو وقف الان بيننا يحدثنا عن الاشتراكية فانه لن يأت بتحديد قاطع لها ، ولو طلب منه إلقاء محاضرة يحدد معالم الاشتراكية وابعادها ونظريتها فانه لن يستطيع .

ماهى الاشتراكية ؟ لااحد يعرف ..

انت تطلب من الحكومة المصرية الحالية ان تحدد لك مفهوم وابعاد الاشتراكية ، سيادتك استاذ فلسفة ، تفضل الان حدثنا عن الاشتراكية وحدد لنا ابعادها واشرح لنا نظريتها .

نفس الاستاذ مقاطعا : أحيط سيادة المحاضر علما بأننى أصدرت كتاباً سنة ١٩٦٦ عن النظم الاشتراكية ويمكن ان يقرأ فيه عن الأشتراكية .

المحاضر : قال الأستاذ المعقب ان تعبير (فوارق) عند الماركسيين غير موجود ، وأن مصر هى التى ابتكرت مسألة ازالة الفوارق بين الطبقات .

هذا الكلام غير صحيح ، واذا كان الاستاذ المعقب قد أصدر كتاباً عن النظم الأشتراكية سنة ١٩٦٦ فلقد اصدرت كتاباً عن الماركسية سنة ١٩٧٤ ».

الماركسية نادت بازالة الفوارق بين الطبقات ، ومع ذلك افرزت الممارسة الماركسية عدة طبقات جديدة فى البلاد التى اعتنقت النظرية الماركسية ، ولقد أدرك كارل ماركس نفسه استحالة ازالة كل الفوارق بين الطبقات واستحالة اقامة مجتمع من طبقة واحدة ، فقال فى كتابه الذى بعنوان (نقد برامج جوته) من صفحة ٢٣ إلى صفحة ٤٠ :

تتميز مرحلة الانتقال من الناحية السياسية بانها مرحلة لاتزول فيها الطبقات تماما ويوزع فيها الناتج القومى حسب العمل . وهـذه هى المرحلة الاولى من الشيوعية تمييزا لها عن مرحلة اعلى ينعـــدم فيها التمايز الطبقى كلية . وتنقرض فيها الدولة . ويتم توزيع النـــاتج القومى بين الافراد بحسب الحاجة . وسمى ماركس هذه المرحلة الأولى من الشيوعية بدكتاتورية البروليتاريا ، أى ديكتاتورية الطبقة العاملة على بقية الطبقات المنتجة الأخرى .

ولما وجد لينين أن هذا الكلام غير مقنع ، وأن العقلاء لا يقبلون من النظرية الماركسية هذا التناقض الفكرى ، لانها وهى تقوم على أساس إزالة الفوارق بين الطبقات و إنشاء مجتمع من طبقة واحدة فانها فى نفس الوقت تقر استمرار الطبقية وتكتفى فقط

بتسليط طبقة واحدة على بقية هذه الطبقات ،, وتعتذر مبررة هذا التناقض بان الطبقية ستبقى فقط أثناء فترة الانتقال إلى أن تأتى المرحلة العليا حيث تنقرض الدولة ويتم توزيع الناتج القومى بحسب حاجة كل فرد من أفراده ، لما اكتشف لينين هذا التناقض أراد أن يبرره فى كتابه الذى بعنوان (الثورة البروليتارية والالحاد) صفحة ٣٤ فقال :

(بالرغم من ان الهدف النهائى من ديكتاتورية البروليتاريا هو الغاء التمييز الطبقى . فان المرحلة الاولى تشبه ديكتاورية البورجوازية فى انها هى الاخرى ديكتاتورية طبقة ضد اخرى . ولكن ذلك لا يشينها فهى ديكتاتورية الاغلبية ضد الاقلية .. ولذلك لايحدها اى قانون ولاتكف عن اتباع اقصى اساليب العنف وبغير رحمة) .

اذن ..

توجد طبقية فى الممارسة الماركسية وتقرها النظرية الماركسية .

اما القول بانها ستستمر فقط اثناء المرحلة الأولى (الانتقالية) فالسؤال المهم هنا هو : متى سيصل المجتمع (اى مجتمع) الى المرحلة العليا من الشيوعية انشاء الله ؟

أجاب كارل ماركس عن ذلك بقوله انه عندما ينمو المجتمع وتستقر الممارسة وتنقرض الدولة ويصبح الانتاج على اساس (من كل حسب طاقته) ويكون التوزيع على اساس (لكل حسب حاجته) عندئذ يصبح المجتمع فى المرحلة العليا من الشيوعية .

ولكن كارل ماركس لم يوضح لنا كيف يمكن تنفيذ ذلك. كيف يمكن ان يعطى الفرد حسب طاقته ، ثم يأخذ حسب حاجته ؟ ان الاجتهاد النظرى حول من يعطى ، أى من ينتج ، وحول من يأخذ ، أى من يستهلك ، فى مجتمع بغير دولة ، ان هذا الاجتهاد يتضمن جوابه الفطرى . فالكل يفضل ان يأخذ ويفضل الا يعطى.

وعندما يكون الاخذ (سهلا) يصبح العطاء (متعذرا) .

وعندما يصبح العطاء (متعذرا) فانه ينقرض حتى يصبح الاخذ (مستحيلا) . وبذلك ينهار الاجتهاد النظرى على راس النظرية الماركسية .

بتعبير آخر . .

فى غياب الدولة اى التنظيم الذى ينظم الطاقة اى الانتاج وينظم الحاجة اى التوزيع ، فى غياب الدولة التى تردع الاسترخاء البشرى الغريزى ستتناقص الطاقة وستتزايد الحاجة .

وعندما تتناقص الطاقة ولا تتناسب مع تزايد الحاجة سيحدث صراع دموى على الانتاج المتناقص وعندئذ يسود الاقوى ويعود المجتمع الى شريعة الغاب . وهذا هو مآل التجربة الماركسية اذا افترضنا امكانية وصولها الى المرحلة العليا من الشيوعية .

وهذا لا يهمنا الان . وانما الذى يهمنا الانهو ان المرحلة الاولى من الشيوعية تسلم بوجود طبقات داخل المجتمع ، وكل ماتفعله

هو انها تسلط طبقة تقول عنها انها طبقة الأغلبية وتعطيها سلطة اتباع اقصى أساليب العنف وبغير رحمة ضد من عداها من فئات المجتمع .

أما ما ذكره الاستاذ المعقب قائلا ان مصر قد فقدت الكثير من أجل القضية العربية فانني لا أنكر ذلك ، ولا أحد فى العالم العربى ينكر ذلك ، وأننى أريد ان أوضح لسيادته ما يلى حتى لايخطئ فهمى :

اولا ـ انا رجل لا املك سوى معاشى ،

وليس عندى مال أريد أن أقرضه أو استثمره وأريد أن أحمى نفسى بتشريعات جديدة ، وليس عندى أرض صادرتها الدولة وأحاول استرجاعها بتصحيح القوانين السائدة .

ثانيـا ـ والدتى مصرية وزوجتى مصرية

فلا داعى للمزايدة امام السادة الحاضرين باسم مصر التى ضحت من أجل القضية العربية ، لا داعى لمخاطبة السادة الحاضرين من الزاوية العاطفية .

دعنا ياسيدى الاستاذ نخاطبهم من الزاوية العقلية وحدها ..

مصر قدمت الكثير من أجل القضية العربية ، وسوف تقدم الكثير على طول التاريخ وعرضه وهذا قدر مصر بحكم حجمها وموقعها العربى ومن مصلحة جميع العرب أن يقفوا معها وأن

يقدموا لها كل ما تحتاج من أجل المصلحة العربية .
لكن هذا ليس موضوع هذه المحاضرة .

موضوع المحاضرة باختصار ينحصر فى ان مليارات من الأموال العربية غير مستثمرة فى الساحة العربية ، ولا تملك مصر ان تفرض عليها بالقوة ان تتحول الى الاستثمار فى مصر .

قلت لسيادتك فى المحاضرة ان خبير الكويت يعلن أن العاطفة ليست كل شئ وان الرباط القومى ليس كل شئ ، وان سيادة الرئيس السادات صرح بأنه يجب ان نراعى العصب الحساس لدى المستثمر العربى .

فماذا تطلب منى ان أقول اكثر من ذلك ؟

انى اتمنى ان يصب العرب فوائض اموالهم فى مصر . . ولكن هل هذا ممكن فى ظل الشعارات والتشريعات المصرية الحالية ؟

الممكن فقط هو ان تعمل من جانبك على تجميل (الدكان) هنا فى مصر حتى تجذب (الزبون) .

هذا هو منطق الاقتصاد، منطق العصر ، وكل عصر ، باختصار وبلا أدنى لف أو دوران .

يوجد عنصران يجب أن تضعهما فى اعتبارك بمنتهى الوضوح والصراحة . يوجد فى العالم العربى نحو ٢٥٠ مليون فدانا من الاراضى

الصالحة للزراعة وكلها خارج مصر وتوجد مليارات من الأموال العربية الفائضة وكلها خارج مصر .

السؤال هنا . . كيف يمكن ان تتلائم مصر مع المتغير الذى حدث فى العالم العربى ؟ .

لن تستفيد مصر مطلقا اذا وقفت انت متحمسا فى هذه القاعة وقمت انا بالتصفيق لك وهتفنا سويا بالحل المثالى الذى تنادى به وهو ان تعطى الدول العربية لمصر بدون حساب .

لن تستفيد مصر من ذلك الحماس ..

لن تستفيد مصر الا اذا تسللت الى عقلية المستثمر العربى او صاحب الارض العربى بالقدر الذى يجعله يفضل الاستثمار فى مصر او الاستعانة بالخبرة المصرية فوق ارضه .

لقد كنت اتمنى الا أقول ذلك، كنت اتمنى ان أقول فى هذه المحاضرة (ليس فى الامكان ان يكون فى مصر ابدع مما كان) .
ولكن هل أكون بذلك قد أديت واجبا قوميا ؟

اننا فى الامور الاقتصادية والاجتماعية ينبغى ان نبحث موضوعنا بهدوء وعقلانية . وعندما قلت فى المحاضرة انه ينبغى ان يسود العقل فلقد اردت من ذلك ان نتجنب الوقوع اسرى للانفعالات العاطفية ، فنحن علماء يجب علينا ان نحتكم دائما العقل . ونترك الانبهار العاطفى لبعض الشباب الذين يثورون تحت تأثير الشعارات الجوفاء ويكسرون مصابيح الشوارع وزجاج المحلات العامة .

نحن مفكرون ، نحن اساتذة ، نفكر بالعقل وبمنطق العقل ، ومنطق العقل يقودنا الى التفكير بمنطق الرجل الذى نريده أن يأتى بأمواله الى مصر ، وبمنطق صاحب الارض الذى نريد ان نذهب اليه لنعمل معه فوقها .

هكذا ينبغى ان نفكر ، ولا نكتفى بالجلوس على أرض مصر ونهتف بأن مصر قد ضحت بعشرة الاف شهيد فى اليمن ، وأكثر من ذلك فى فلسطين ، ويجب على الدول العربية ان تقدم الى مصر كذا وكذا وكذا .

هذا معروف جيدا ، يعرف العرب جميعا ان مصر قد ضحت بالكثير ، **ويمكن ان يقف من يقول لك ان الهزائم العسكرية والسياسية التى حلت بمصر قبل ٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ مصر وحدها هى المسئولة عنها وليس احدا من العرب • اليس هذا من الممكن ياحضرات السادة • ؟**

• • •

اشكركم . .

اذن . . حضراتكم توافقون معى على أنه لا ينفع مصر أن تكتفى بالقول بأنها حاربت وأنها ضحت . وأنما يلزمها ان تهئ المناخ الذى يجذب الاستثمارات العربية اليها ، وهذا هو موضوع المحاضرة بالضبط ، أما المساعدات العربية فانها موضوع آخر تماما

وهى تأتى الى مصر سواء فى صورة علنية أو فى صور كثيرة سرية والرئيس السادات يكرر دائما اغتباط سيادته بذلك .

نفس الاستاذ : أريد التعقيب .

رئيس الجلسة : بشرط ان نلتزم بقصر الكلمة وبأن نأخذ الموضوع بصفة عقلانية ، بمعنى أن يكون الكلام بالحجة والبرهان ، ولا داعى للتحدى .

استاذ آخر : لا تعقيب على تعقيب ، والاستاذ الدكتور عبد الرحمن البيضانى اعطانا مشكورا محاضرة بفكره ، ولا معنى أن نتحداه .

الاستاذ السابق : أريد فقط ان اكمل تعقيبى وباختصار .

فيما يختص بالاشتراكية فاننى اعترف للدكتور المحاضر بأن مصر ليس فيها اشتراكية قائمة على فكر واضح ، فيها اشتراكية حركية ، وهى الاشتراكية التى بدون نظرية ، ولذلك اخطأنا .

لكن الماركسية وبرنامج جوته . . هذا كلام عن برنامج مرحلى ، وماجاء بعد ذلك من آراء لينين وآراء ستالين صحح النظرية الماركسية ، ولذلك نسميها النظرية الماركسية اللينينية ، ثم **ان الدستور السوفييتى ينص صراحة على انه لاحقوق مطلقا لغير الطبقة العاملة وان الحقوق والنظام كله للحزب ، فهو قائم على طبقة واحدة ، والدستور السوفييتى موجود ، ولا شىء غير ذلك .**

أما الطبقة التى كنت انتظر من سيادتك ان تتكلم عنها فهى طبقة الانتلجينسيا التى ظهرت داخل النظام السوفيتى ، الذين هم الحكام وأصحاب المراتب العسكرية العليا ، لكن النظام السوفيتى بحكم الدستور قائم على طبقة واحدة ، وهذا ما أدت اليه الدياليكتيك أو المادية التاريخية ، ولا شئ غير هذا .

ولو وجد برجوازيون فانهم مضغوطون ولا راى لهم ولا حق لهم فى التعبير عن آرائهم فى الصحف . ولا حق لهم فى الوظائف العامة . ولا حق لهم فى اى شىء .

اذن .. توجد طبقة واحدة فقط فى الاتحاد السوفييتى . واذا وجدت هناك طبقات اخرى فهى مضغوطة ولا وجود لها .

أما نظرية ذبول الدولة فاننى اتفق مع سيادتك فيها بأنها نظرية لن تتحقق ، وقد سألوا لينين عن أوصافها فقال سأصفها لكم عندما تتحقق .

أما تفسير سيادتك للماركسية وانها سوف تنتكس فانها لن تنتكس ابداً .

استاذ آخر : اننا لم نأت هنا لنستمع الى السيد المعقب عن محاضرة عن الماركسية .

نفس الاستاذ : لقد انتهى تعقيبي واننى متفق مع الاستاذ المحاضر :

استاذ آخر : اشكر الدكتور المحاضر على هذه المحاضرة التى

عرفتنا بموضوعات كثيرة ، كما عرفتنا به كشخصية لها فكر واضح وذات ابعاد واضحة جدا ، وبذلك عرفنا موقعه من الفكر الأنتصادى العالمى .

وارجو أن اصل بسرعة الى موضوع خالد محيى الدين ، وانا أرى ، والحمد لله ، أن خالد محيى الدين عندما نشر هذا المقال فى روز اليوسف فانه قد اوضح لكل ذى تفكير عادى بسيط مدى افلاس الماركسية ، انه يقول للمسلمين تعالوا يا مسلمين الماركسية فيها اسلام ، الماركسية التى قالت ان الدين أفيون الشعوب فيها اسلام.

وكما قال الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الازهر لو كانت الماركسية هى الاسلام ما كان هناك داع للماركسية وكفاية الاسلام.

المهم ان نشر رأى ولو كان مخالفا لرأى الاغلبية فانه ظاهرة صحية جدا ، وانا فى صف الحرية التى دافع عنها احد زملائنا المعقبين فى هذه القاعة والتى لم يهاجمها الاستاذ المحاضر مطلقا لكنه قد نبه فقط الى خطورة استغلال اعداء الانفتاح لها ، وانى أرى أن ذلك يدعم الانفتاح لان نشر كل الآراء يوضح لكل الذين يريدون المجئ الينا كم واحد يعارض وكم واحد يؤيد ، فهم سيجدون ان أغلبنا من المؤيدين للانفتاح وان حفنة فقط من الأقلية هى التى تعارض الانفتاح .

كما يوضح لهم ان النظام الذى كان عندنا قد اقنع الكثير من النـــاس

بان عندنا حزب شيوعى كبير لانه فى الظلام لم يكن ظاهرا الا عـــود كبريت شيـــوعى . بينما كانت كل الاراء الاخرى البناءة يحـــاربها الحاكم الذى لم يستبق حوله الا الشيوعيين .

أما موضوع الاشتراكية الذى اثير فى هذه الجلسة ، فان الاشتراكية الموجودة فى بلدنا ، وانا لست خبيرا فى الاشتراكية ولا أعرف عنها الا ما يعرفه مثقف عادى فان **هذه الاشتراكية لاتقابل بالضبط كلمة Socialism وانما هى مجرد محاولة من الحاكم ان يضع ارزاق الناس فى جيبه حتى تصبح مصائرهم فى يده**

بعد ذلك ان سيادة المحاضر بصفته مفكرا اقتصاديا متدينا فانى ارجوه ان يضع خطة اقتصادية اسلامية ، أى خطة اقتصادية تقابل الخطة الماركسية ، فالخطة الماركسية واضحة والدين الاسلامى نعرف مبادئه بصفة عامة ، ولذلك ارجو أن نستخلص منها برنامجا اقتصاديا محددا .

المحاضر : أعدكم بذلك انشاء الله .

رئيس الجلسة : احد الاساتذة الحاضرين ارسل سؤالا مكتوبا يقول فيه « سيادة الدكتور البيضانى سمعنا و عرفنا انه فى عهد الرئيس السابق جمال عبد الناصر وجهت الدعوة اليك والى عدد كبير من القيادات فى الجمهورية اليمنية للحضور الى القاهرة فى طائرة واحدة وعقب وصولكم تم القبض عليكم جميعاً واعتقالكم جملة ، فهل تعطى لنا تفاصيل دقيقة لهذه الواقعة تسجيلا للتاريخ ؟ » .

المحاضر : لقد حاولت الهروب من هذا السؤال الذى وصلنى منذ بداية الحوار واحلته الى السيد رئيس الجلسة اعتقاداً منى انه سوف يساعدنى على هذا الهروب ، على اعتبار انه خارج عن موضوع المحاضرة ، واخشى أن يقال خارج هذه القاعة اننى حولت موضوع المحاضرة من موضوع اقتصادى الى موضوع سياسى .

رئيس الجلسة : الحوارمستمر والموضوع واحد والحاضرون يرغبون فى الأستماع الى اجابة هذا السؤال .

المحاضر : عندما بدأ التخطيط لثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ اتضح اننا فى حاجة الى دعم سياسى وعسكرى من مصر ، وهذا لم يعد الأن خافيا على احدبعد أن نشرته كل الكتب الأجنبية التى كتبت عن احداث اليمن ، وكان من المتفق عليه انه يكفينا ثلاثمائة عسكرى مصرى وثلاث طائرات كرمز فقط يقنع الشعب اليمنى بهوية القائمين على النظام الجديد ، وقد وصلت المساعدة العسكرية المصرية ابتداء من اليوم الثالث عشر أو الرابع عشر من قيام الثورة .

لكننا فوجئنا بتكرار المأساة التى وقعت فى سوريا ايام وحدتها مع مصر ، فوجئنا بتدخل سياسى مباشر من جانب هذه القوات المصرية بموجب اوامر من القاهرة .

وبدا يتضح ان هذا التدخل يكاد يلغى شخصية اليمنيين القـــائمين بالحكم فى اليمن ، مما سهل على الذين عارضوا النظام الجديد استمالة

قطاعات شعبية كبيرة تحت شعار مقاومة ما وصفوه بالاستعمـــار المصرى .

وكنت (بحكم منصبي وبسبب المسئوليات التى القيت على عاتقى فى ذلك الوقت)فى موقع الصدام مع بعض تصرفات القيادة العسكرية العربية فى اليمن مما كان يستدعى ، من حين الى آخر ، وصول الرئيس السادات والمرحوم المشير عبد الحكيم عامر الى صنعاء للنظر فى الخلافات التى كانت تحدث بينى وبين هذه القيادة ، واشهد انهما كانا كثيرا ما يعطيانى الحق فيما تمسكت به .

وكنتيجة لعدة عوامل يمنية موضوعية ، وأخرى دولية ، بالأضافة الى خروج القوات المصرية فى اليمن عن الهدف الذى جاءت الى اليمن من أجله ، وظهورها على نحو ما فى صورة لم تتفق مع طبيعة الشعب اليمنى وحرصه على استقلال ارادته الوطنية ، كل ذلك أدى الى اتساع رقعة المعارك الحربية التى مزقت الصفوف الوطنية وحالت دون تحقيق التقدم الأقتصادى والأجتماعى الذى هو بيت القصيد الذى استهدفه النظام الجديد فى اليمن .

لذلك حاولت بحكم منصبى كنائب لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية أن اصفى حسابات اليمن مع كل من امريكا وبريطانيا لاستعادة السلام الى اليمن ، ووصلت فعلا الى اتفاق مع امريكا على الاعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن واقرار السلام فى جنوب شبه الجزيرة العربية . وذلك فى ست رسائل

تاريخية تبادلتها مع الرئيس الامريكى الراحل كنيدى ، وكذلك استلمت رسالة من المستر ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت يبدى فيها استعداد بريطانيا للاعتراف بالنظام الجديد فى اليمن .

أما المملكة العربية السعودية فقد بلغنا فى صنعاء فى ذلك الوقت أن الأسرة المالكة السعودية قد اتفقت فيما بينها على عودة جلالة الملك فيصل رحمه الله (ولى العهد فى ذلك الحين) من الخارج الى الرياض كى يتولى الحكم الفعلى فى المملكة للاستفادة من مواهبه باعتباره سياسى محنك يستطيع أن يهتدى الى الصيغة الملائمة التى تضمن اقرار السلام فى شبه الجزيرة العربية .

فى ذلك الوقت كان من بين اعضاء مجلس قيادة الثورة فى اليمن من يطالب بالمزيد من القوات المصرية والا فلتطلب اليمن قوات من العراق فى وقت كانت فيه علاقات الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على أشد ماتكون عليه الصراعات السياسية ، الامر الذى كان يهدد بكارثة عسكرية بين القوات المصرية والقوات العراقية فيما لو وصلت هذه الأخيرة الى اليمن ، بينما لم يكن الموقف العسكرى فى اليمن يحتاج الى أى مزيد من القوات بل كانت مؤشرات السلام واضحة للعيان .

فوصلت الى القاهرة على راس وفد عسكرى لشرح هذه الظروف للرئيس عبد الناصر ولم اكن ادرى ان النفوذ الشيوعى كان قد وصل

الى العصب الحساس في القاهرة ، وكان التيـــار الشيوعي يرفض السلام في اليمن ، لان السلام في اليمن معناه الاستغناء عن التواجـد الشيوعي المتمثل في الاسلحة والخبراء الى جانب القوات المصرية التي اصبحت تتاثر بهذا العصب الحساس وتخدم اهداف من يضغطــون عليه سواء علمت بذلك او لم تعلم .

وكنت أشعر بالأطماع الشيوعية فى اليمن ، وكان ذلك مما دفعنى الى الاعلان عن أننا لن نقبل الشيوعية ولن نسكت عليها فى اليمن . وكان ذلك فى خطاب شعبى عام . ثم اندفعت الى طلب السلام بأى ثمن ، ونصف الجمهورية خير من الشيوعية ، ونصف الأمامية خير من الشيوعية ، وبعد اقرار السلام فى اليمن نتفق جميعا جمهوريين واماميين لاننا جميعا من المؤمنين ، ثم يأخذ التطور الحضارى مجراه فى اليمن بهدوء وتدرج بعد ان فتح النظام الجديد ابواب التطور والحضارة امام الشعب اليمنى .

وصلت الى القاهرة على رأس ذلك الوفد العسكرى ، وبعد جلسة المفاوضات اخبرنى الرئيس الراحل (قبيل ساعتين من مغادرتى القاهرة فى طريقى الى اليمن) بأن الأخ الرئيس السلال قد بعث اليه برسالة يطلب منه فيها الحيلولة دون عودتى الى اليمن ، ولذلك طلب منى الرئيس عبد الناصر ان ابعث الى الأخ الرئيس السلال استقالتى لاسباب صحية .

وانتهى الامر الى كتابتى هذه الاستقالة لاسباب صحية ، والتزمت سكنا لى فى القاهرة .

فى ذلك الوقت كانت اموال اليمنيين المهاجرين تتدفق على

اليمن بعد أن انشأت البنك اليمنى للانشاء والتعمير ، وكنت قد بذلت جهودا مضنية من أجل استمالة هذه الأموال الى اليمن كى يقوم القطاع الخاص بالعبء الأكبر فى النهضة فى اليمن ، حيث لم تكن فى خزينة الدولة أموال تكفى لأقامة مشروعات استثمارية ، **كما كنت ولا زلت اعارض فى اقتراض الدولة قروضا فوق طـــاقة اقتصادها الوطنى .**

مكتفيا بالاقتراض الدولى بالنسبة الى مشروعات معينة حيوية تستطيع الدولة ادارتها أو الأشراف عليها فى نطاق كوادرها الفنية والإدارية المحدودة التى هى صلب مايسمى بالهيكل الاساسى (Infra Structure) .

بعد أن خرجت من الحكم تضاءل جهد الدولة فى مجال تشجيع عودة هذه الأموال المهاجرة ، كما انكمش اهتمام الدولة بتهيئة المناخ الملائم لاستثمار ما وصل منها فعلا الى اليمن ، بل حدث أن قامت الدولة ببعض التصرفات التى جعلت المستثمرين اليمنيين يهربون بها مرة أخرى الى الخارج ، ووصل بعضهم فعلا الى القاهرة ، **وقالوا لى لقد حرضتنا على العودة الى اليمن فبعنا فى الخارج فنادقنا بعنا شركاتنا ، بعنا مصانعنا ، بعنا بيوتنا ، اخذنا اموالنا ؛ ذهبنا الى اليمن ، وضعناها فى البنك الذى انشأته ، ثم جاءت المصفحـــــات تستولى على اموال البنك ، فانقذنا ما امكننا انقاذه وتركنا اليمـــن ، فماذا نفعل الان ؟**

ذهبت الى الرئيس عبد الناصر واستأذنته فى السفر الى عدن لأنشاء بنك يمنى هناك يكون على مقربة من صنعاء على أمل ابقاء هذه الأموال فى المنطقة حتى تكون جاهزة للعودة الى صنعاء عندما تستقر الأمور فيها ، لانه سوف يصبح عندئذ من السهل دمج البنك اليمنى فى عدن بالبنك اليمنى فى صنعاء ، مع احتمال ان يكون البنك اليمنى فى عدن من دعائم الاستقلال الاقتصادى عن الوجود البريطانى الذى جعل عدن تعتمد فقط على اقتصاد العمارات التى كان يسكنها ضباط وموظفو القاعدة البريطانية ، فوافق الرئيس عبد الناصر ، كما وافق الأخ الرئيس السلال الذى كان فى ذلك الوقت فى القاهرة .

ذهبت الى عدن ، وقبل ان انتهى من مهمتى ارسل الرئيس عبد الناصر زوجتى الى عدن تخبرنى بأن الرئيس يريد عودتى الى القاهرة فى الحال ، فأرجعتها على نفس الطائرة التى وصلت بها الى عدن لان تقاليد اليمن لاتسمح بقيام الزوجات بمثل هذه المهام ، وطلبت منها اخبار الرئيس انى سوف اعود الى القاهرة بمجرد انتهائى من تأسيس البنك ، وفعلا عدت بعد ذلك الى القاهرة حيث جرت مناقشة حادة انتهت باعتقالى وادخالى الى السجن الحربى .

استاذ : السجن الحربى فى اليمن ؟

المحاضر : لا . . السجن الحربى فى مصر .

وكانت هذه أول سابقة يقدم فيها الرئيس عبد الناصر على اعتقال شخصية سياسية يمنية ويزج بها فى السجن الحربى ، ولعله اتخذ منها سابقة شرعية بررت له اعتقال المزيد من الشخصيات السياسية اليمنية فيما بعد على نحو ما سوف أشرحه لحضراتكم .

ومن حسن حظى أن الرئيس السادات كان على علاقة جيدة سواء مع الرئيس عبد الناصر أو معى ، وهو الذى استطاع ان يخرجنى من ظلمات القبر فى السجن الحربى ، وانى اشكره على ذلك وارسل اليه من هذه القاعة تحية حارة ودعاء مخلصا من قلبى بطول العمر .

استطاع الرئيس السادات بعد جهد كبير ، ان يفك اسرى من السجن الحربى بعد ٢٥ يوما من اعتقالى .

ومما يذكر ان بعض القطاعات الشعبية فى اليمن كانت قد اظهرت استياءها من هذا التصرف غير الشرعى والمخالف للقانون الدولى ، ولكن القيادة اليمنية الجمهورية فى صنعاء لم تظهر نفس هذا الاستياء . ولعل هذا الصمت الرسمى هو الذى أقنع الرئيس عبد الناصر بأنه اصبح من حقه ان يعتقل من يشاء من القيادات اليمنية ، الأمر الذى دفعت القيادة اليمنية ثمنه غاليا عندما قرر الرئيس عبد الناصر فى وقت لاحق اعتقالها بالجملة والقاءها فى السجن الحربى فى القاهرة حيث بقيت هذه المرة فى اعماق السجن اكثر من سنة للاسف الشديد .

فى سنة ١٩٦٦ تزايد الاختلاف بين القيادة اليمنية والقيادة

العسكرية المصرية فى اليمن ، وكان الأخ الرئيس السلال يفضل البقاء فى مصر بعد أن اصبحت الأمور فى صنعاء تجرى بعيداعنه وعن ايدى اليمنيين ؟

ولما وصلت الامــــور هناك الى حــــــد ضياع الذات اليمنية اتفق قادة اليمن على الوصول الى القاهرة لعرض شكواهم على الرئيس عبد الناصر . فجاء الى القاهرة نحو ثلاثين من رجال القيادات اليمنية العليا العسكرية والسيــاسية . فى طائرة خاصــــة ليقولوا للرئيس عبد الناصر انهم متهمون شعبيا بأنهم يحكمون اليمن بينما هم ابعد الناس عن السلطة الحقيقية . وان امورا كثيرة تنسب اليهم لا يرضاها الشعب اليمنى ولذلك فأنهم لا يستطيعون تحمل مسئوليتها شعبيا وتاريخيا .

كما كان العسكــريون اليمنيون يشفقــون على تورط القيــادة المصرية في معارك اكثرها مفتعلة ولاطائل منها . وكان فى وسع القيادة اليمنية ان تعالج امور اليمن باسلوب وطنى يمنى يحفظ الكثـير من الدماء المصرية الزكية الغالية على شعب اليمن وعلى الامة العربية كلها.

كما كانت فى ذلك الوقت وسائل التعذيب قد دخلت الى اسلوب الادارة السياسية فى اليمن ، واصبح الشعب اليمنى يستنكر شراء ادوات تعذيب بمئات الالوف من الدولارات من ادوات كى وادوات نفخ وادوات خلع جلد ونزع أظافر وكراسى كهربائية سريعة الدوران ، الى غير ذلك من ادوات التعذيب .

استاذ : طبعا ادوات الاشتراكية ؟ .

استاذ آخر : لا . . ادوات ناصرية . .

المحاضر : ما علينا . . جاء الحكام اليمنيون وارادوا ان يشرحوا شكواهم الى الرئيس عبد الناصر فرفض مقابلتهم وقابلهم السيد شمس بدران الذى قال ان السيارات سوف توصلهم الى بيت الرئيس ، فركبوا السيارات التى القت بهم فى السجن الحربى . وظلوا معتقلين اكثر من سنة حتى وقعت هزيمة ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ وتم الاتفاق فى الخرطوم فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٦٧ على اعادة القوات المصرية من اليمن وتشكيل لجنة ثلاثية برئاسة السيد الأستاذ احمد محمد محجوب رئيس وزراء السودان فى ذلك الوقت وعضوية السيد اسماعيل خير الله وزير خارجية العراق والسيد احمد العراقى وزير خارجية المغرب من اجل اجراء مصالحة وطنية فى اليمن بين الجمهوريين والإماميين . وقد سعت هذه اللجنة من اجل اطلاق سراح القادة الجمهوريين المعتقلين فى السجن الحربى فى مصر وفعلا تم اطلاق سراحهم وعادوا الى اليمن .

ومما يجدر ذكـــره ان من بين هــــــؤلاء المعتقلين كان الاخ الرئيس ابراهيم الحمدى رئيس مجلس القيادة الحالى فى اليمن الذى لايحمل لمصر الا كل تقدير واعتزاز ، لانه يعترف مع غيره من الوطنيين اليمنيين بأنه لولا مساندة شعب مصر العظيم ما استطاع شعب اليمن ان يضع اقدامه على اول طريق الحضارة الحديثة فى هذا الجيل الذى نعيشه

هذا ما يحمله الاخ الرئيس ابراهيم الحمدى لمصر ممثلا لضمير شعب اليمن .

وكذلك جميع الذين اساءت اليهم القيادة المصرية السابقة واصبحوا الان فى مناصب قيادية فى الجمهورية اليمنية . فانهم جميعا لا يشعرون بأى مرارة مما اصابهم فى مصر فى ذلك الوقت .

وبالمناسبة اذكر لحضراتكم انى عندما عدت الى اليمن فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ بعد غياب استمر عشر سنوات ، شاء القدر ان اتناول أول طعام لى فى وطنى لدى قبيلة سنحان (على بعد نحو عشرين كيلو مترا من صنعاء) ، وكانت هذه المنطقة مسرحا للغارات الجوية المصرية ، وبعد تناول الطعام فى حفل مهيب كان على رأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ اليمن الذى كان يزور مشايخ هذه القبيلة ، تحدث الكثير من اهل هذه القبيلة عن حسرتهم لانهم لم يشتركوا مع مصر فى معاركها فى سيناء ، وقالوا انهم ذهبوا الى السفارة المصرية فى صنعاء مع غيرهم من الألوف من ابناء اليمن ليسجلوا اسمائهم للتطوع فى صفوف القوات المصرية فى سيناء ، وكانت الحكومة اليمنية تنتظر من مصر أية اشارة كى ترسل هؤلاء المتطوعين الى ساحة القتال كما ارسلت الحكومة اليمنية الى سفيرها فى القاهرة تطلب منه ابلاغ الحكومة المصرية استعداد لواء يمنى مشاة للوصول فوراً الى مصر ، غير ان القيادة العسكرية المصرية استحسنت تحويل اللواء اليمنى والمتطوعين اليمنيين الى جبهة الجولان ، فتحول الطلب اليمنى الى سوريا التى ابدت عدم حاجتها الى ذلك .

ومن جهة أخرى تبرع الشعب اليمنى بمليونى دولارا للمجهود الحربى فى مصر ، وهذه مساهمة رمزية ، لكنها قد تفوق طاقة الشعب اليمنى الذى لم يكد يخرج من الحرب الأهلية الطاحنة .
ان اليمن حكومة وشعباً لا تحمل لمصر إلا مشاعر الود والتقدير والعرفان ، وتشهد على ذلك الأغلبية الساحقة من الخبراء والمدرسين العاملين الأن فى اليمن فانهم من المصريين الذين يصنعون الحضارة فى اليمن .

وعندما كنت متشرفا بزيارة جلالة المغفور له الملك فيصل فى فبراير الماضى ابدى جلالته استعداد المملكة العربية السعودية ان تعتمد للجمهورية اليمنية مبلغ الف مليون ريالا لتعمير اليمن ، وان يكون الخبراء من مصر التى ابدى جلالته تقديره الخاص لخبرائها وثقته الكاملة فى قيادتها الحالية الرشيدة .

وانى أقصد من هذا العرض ان اؤكد لحضراتكم ان الماضى قد تم دفنه تماما ، واصبح العرب يتفاعلون مع الدور العاقل الذى تقوم به مصر الأن سواء فى الميدان العربى أو فى الميدان الدولى والرئيس السادات يكرر فى جميع خطبه ان الأمة العربية وقفت مع مصر وان سمو الأمير الصباح امير دولة الكويت اعطى مصر اموالا وامكانيات وطلب عدم الاعلان عنها وكذلك فعل سمو الأمير الشيخ زايد رئيس اتحاد الأمارات واصحاب السمو امراء دول الخليج العربى جميعا ، كما يكرر الرئيس السادات فى كل مناسبة ان جلالة الملك فيصل رحمه الله عمل وعمل وعمل معه كذا وكذا وكذا قبل المعركة وبعدها ، وكذلك الرئيس هوارى بومدين الذى سافر من

تلقاء نفسه الى موسكو اثناء المعركة ليسدد نقدا قيمة الأسلحة والذخائر التى تحتاج اليها المعركة سواء فى جبهة مصر أو فى جبهة سوريا ، وهكذا وقف بقية زعماء العرب كل بحسب ظروفه وامكانيات بلاده .

الرئيس السادات لا يخفى ذلك ، ولهذا أعود فأكرر ان المساعدات والمساهمة العربية التى تأتى الى مصر بصفة علنية وسرية شئ ، والتكامل الأقتصادى شئ آخر .

التضامن العربى السياسى والعسكرى قائم و الحمد لله ، ونرجو له ان يستمر ويزدهر اكثر واكثر انشاء الله ، بعد أن انتهت الجنازة القديمة ، وتم دفن الماضى البغيض ، وذابت مع التراب جثة الحقد والنرجسية التى مزقت الصفوف وهدمت المعبد فوق رؤوس المريدين قبل المبغضين ٥

الرئيس السادات ومعه زملاؤه من ملوك ورؤساء العرب المتضامنين يقودون الان مسيرة التضامن العربى الذى هو وحده الذى يستطيع ان يصوغ الطاقات العربية فى طاقة خلاقة وعملاقة تستعيد أمجاد الأمة العربية وتضعها فى المكان اللائق فى صدر الحضارة العالمية الحديثة .

ولكن . . حتى يتمكن التضامن العربى من تحقيق هذه الأهداف الكبرى فانه لا ينبغى الأكتفاء بتضامن الحكومات العربية وانما يلزم تدعيم هذا التضامن عن طريق ايجاد روابط اقتصادية بين افراد

الأمة العربية ، وهذه النقطة الأخيرة هي موضوع محاضرتي اليوم ، وليس تضامن الحكومات العربية ، وقد حاولت في هذه المحاضرة وهذا الحوار ان أجيب على السؤال الأول من سلسلة اسئلة ينبغي الأجابة عليها في محاضرات أخرى ، السؤال الأول هو كيف يمكن لمصر أن تتلائم مع المتغيرات العربية والدولية حفاظاً على اطراد تقدمها الأقتصادى الوطني الذى هو جزء لا يتجزأ من الأقتصاد القومى العربي ؟

وكان جوابي انه قد اصبح من الضروري ان تقوم مصر بتغيير ظروفها السلبية وافكارها وفلسفتها وتشريعاتها التي اغلقت الابواب والنوافذ على الشعب المصرى وحرمته ، فترة طويلة ، من استنشاق هواء التقدم الاقتصادى والاجتماعي الحقيقي عندما تصورت مصر ان السياسية المثلى تتلخص في كبت الجهود والعبقريات الوطنية وقطع شرايين الارتباط الاقتصادى مع الامة العربية .

أما اذا لم تكن مصر مقتنعة تماما بخطأ هذه السياسة ، وصممت على ان تعيش في الماضى ، فان احدا من العرب لن يلزمها بتغيير افكارها ، وكل دولة عربية تستطيع ان تعطى ظهرها لمن تريد ، ولكن هل هذا من مصلحة مصر أو من مصلحة أى دولة عربية أخرى ؟ هل هذا من مصلحة السلام العربي . . والأمن العربي . . والمصير العربي ؟

الجواب العاقل : : لا . .

اذن . .

يجب أن نفكر بطريقة جديدة حتى نستطيع ان نبنى المستقبل الجديد. والذى نتفق عليه اليوم يجب ان نجعله قابلا للتغيير غدا حتى لا نقف حيارى اذا تبيننا غدا ما هو افضل منه .

فالادراك الذى افكر به الان وانا اتحدث اليكم ربما افكر بغيره غدا . . لانى غدا سوف اقرأ صحفا جديدة واسمع اخبارا جديدة ، وأطلع على كتب ومجلات وتقارير واحصائيات فأكتسب معلومات جديدة ، وسوف استعيد فى ذهنى مناقشات حضرا تكم معى الليلة ، ولذلك فقد اتوصل الى افكار افضل من الأفكار التى أعرضها الان على حضراتكم .

لماذا . . ؟

لان الإدراك متطور ، والحصيلة الذهنية متزايدة ، والنتائج التجريبية مستمرة ومتغيرة ، وهى تتغير بتغير ظروف الموضوع الذى تتعامل معه .

اذن . .

الموضوع الذى نحكم عليه الان ليس موضوعا جامداً (**ستاتيك**) وانما هو موضوع متحرك (**ديناميك**) وعقولنا ليست هى الأخرى جامدة متحجرة ، وانما مرنة متحركة تنبثق كل يوم عن افكار جديدة اكثر ابداعاً .

ولذلك علينا فى كل وقت ، ان نبحث عن المتغير الموضوعى

الذى يطرأ على المسلمات التى نتفق عليها فى أى وقت ، حتى يمكننا باراكنا المتغير ان نهتدى الى الاحكام الاكثر ملائمة فى وقت لاحق :

ولا يمنعك قضاء قضيته بالامس ان تعدل عنه غدا اذا تبينت خيرا منه ، هذا هو تراث الاسلام . .

لذلك اعود فاكرر ما اقترحته فى المحاضرة فانادى بطرح فلسفة عربية تتضمن جوهر النظرية العربية للتطور ، نستخلصها بالعلم الحديث من ظروف وطاقات واماني الامة العربية ، تحيط بالاطار القومي العام ، وتراعى الانتباه الاقليمي الخاص ، وتكون قابلة للتطور على ضوء النتائج التجريبية ومقتضيات القفزات الحضارية .

وبعد طرح هذه الفلسفة العربية سوف يقف معها ويدافع عنها كل المقتنعين بصحتها ، ويقف ضدها ويعارضها كل الرافضين لها ، ومن خلال الحوار الموضوعى يمكن تصحيح ما يلزم تصحيحه كما يمكن التصدى لكل من يخرج على اصول الحوار الموضوعى .

وبذلك تحل صيغة الارتباط الشعبي المحدد والملتزم بهذه الفلسفة العربية محل صيغة الحزبية التى تمزق الصفوف بغير نظرية اقتصادية ، كما تحل محل صيغة تحالف قوى الشعب ، لانها سوف تستبدل هذا التحالف الذى يحافظ على تناقض مصالح الفئات الاجتماعية بالاندماج الكامل الذى يصهر هذه الفئات فى وحدة المصلحة التى تنبثق من وحدة المنطلق الفكرى .

ولقد أوضح الاسلام اسلوب تجميع طاقات الجماهير من أجل تحقيق اهدافها المنبثقة عن عقيدتها ، فانزل الله تعالى الرسالة اولا

ثم اجتمع حولها المؤمنون وعارضها الكفار ، ولم يقسم الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين الى شرائح اقتصادية واجتماعية ، وانما جمعهم جميعا فى وصف واحد وتسمية واحدة ، ولم يقل لأهل المدينة باعتبارهم اهل زراعة انتم (**فلاحون**) ، ولم يقل لأهل مكة باعتبارهم اهل حرف انتم (**عمال**) ، ولم يقل لعثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف باعتبارهم اهل ثروة انتم (**راسمالية وطنية**) ولم يقل لخالد بن الوليد وبقية المحاربين انتم (**جنود وضباط**) ، ولم يقل لأبى هريرة وابن عباس انتم (**مثقفون**) ، وكان من الممكن أن يحتار مع ابى بكر لانه يجمع عدة أوصاف فيقول له انت (**فئات**) .

لم يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك أبداً ، لأن الله تعالى قد انزل القرآن الكريم وحدد معالم المؤمن وحدد معالم الكافر ، فوقف المؤمنون فى ناحية ، ووقف الكفار فى الناحية الأخرى ، وكانت هناك فئة تضع قدما مع المؤمنين وقدما مع الكفار ، وقد سماهم الله بالمنافقين ثم وصفهم بقوله تعالى (**واذا لقــوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون**) .

كان من الممكن أن يسمى الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين (**يمين**) والكفار (**يسار**) والمنافقين (**يسار اليمين**) أو (**يمين اليسار**) . وتدور المعركة بين اليمين واليسار حسب التسميات التى يروجها ادعياء التقدمية الزائفة الذين هم اعداء التقدم الإنسانى الحقيقى .

لم يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك وانما طرح الرسالة وجاهد فى سبيلها واستخدم الاسلام لفظ اليمين للدلالة فقط على رضوان الله تعالى عن المؤمن ، ولفظ اليسار للدلالة على غضبه على الكافر .

لماذا لا نستفيد من بساطة التنظيم الجماهيرى الذى مارسه الاسلام كما مارسته الأديان التى سبقته ، حيث بدأت كلها بطرح الرسالة ثم انتقلت الى ربط وضبط علاقات المؤمنين بها فى إطار تنظيمى ؟

لماذا نتوه فى تسميات وتقسيمات تثير التناقض بين الفلاح والعامل وبينهما وبين المثقف والرأسمالى الوطنى ، وبينهم جميعاً وبين الجنود والضباط ، ومن لم نجد له توصيفا حرفيا أو مهنيا محددا نسميه فئات . **الامر الذى لا يؤكد التحالف بقدر ما يعمق التناقض ٠**

لقد ورثتم ثوباً قديما ، ممزقا ، ثوباً مرقعا ، ثوبا مهلهلا ، فلماذا تستمرون فى محاولة ترقيعه ؟ لماذا تتقيدون بالرقع المنتشرة فيه وتحاولون تجديدها ؟ لماذا ترتبطون بألوانه الباهتة وتحافظون عليها ؟ لماذا تتشبثون بنسجيه الضعيف وتترفقون به ؟

لماذا لا تصنعون ثوبا جديدا يتفق مع مقتضيات التطـــور المستمر ، ويتلائم مع ضرورة الارتباط العضوى بين اجزاء الامة العربية اذا كنا حقيقة دعاة تكامل اقتصادى عربى يسير فى طريق الوحدة العـربية السياسية ؟ وكنا دعاة حضارة عربية عصرية تستطيع ان تلد لنـــا العملاق العربى الاقتصادى فى عصر لا يعترف الا بالعمالقة ويفوضهم وحدهم فى تقرير مصائر الاقزام ٠

وأنى اعتقد أن حضراتكم توافقون معى على اننا معشر المفكرين والأساتذة والدكاترة والعلماء ندرك اكثر من غيرنا أبعاد وطبيعة الشروط الضرورية والمتطورة التى يمكن ان تحقق التقدم الحضارى على مقاسات العصر الحديث، الأمر الذى يفرض علينا (كما تعرفون) أن نتمسك اكثر من غيرنا بالمرونة الفكرية التى تتلائم مع طبيعة العلم ، ولذلك اعتقد اننى لم أخرج فى حديثى عن الأرضية الفكرية التى تطمئن اليها عقولكم المتنورة والمتطورة . وان كنت قد أطلت الحديث ، **فان ما يغفره لى ايماننا المشترك بضرورة التمهيد لمستقبل عربى « افضل » مشترك .**

الامر الذى يفرض علينا معشر المفكرين ان نتعمق فى فهم الحاضر حتى لا نحمل معنا من الماضى الا ما نعتقد و « بيقين » انه سوف ينفعنا فى صياغة هذا المستقبل .

فهذا والله ، شأن المجتهدين ..

والا فسلام على المقلدين ..

رئيس الجلسة : نحن الان بعد منتصف الليل ، وبالرغم من ان الحوار شيق للغاية الا انى اقترح الأكتفاء بهذا القدر الليلة على أمل أن نستأنف الحوار فى موعد آخر انشاء الله ، حتى لا نثقل اكثر من ذلك على أخينا الأستاذ المحاضر بعد كل هذه الساعات الطوال .

كلمة الختام

للدكتور لطفى دويـــــدار

رئيس جامعة الاســـــكندرية

اشترك مع حضراتكم في التعبير عن سعادتى الكبرى ، وحسـن الاستفادة التى استفدتها من هذه المحاضرة القيمة التى القاها علينـا سيادة المحاضر الدكتور عبد الرحمن البيضانى

واعتقد ان هذه المحاضرة لا يستطيع احـــد ان يعقب عليها فى جلسة واحدة ، لانها عبارة عن تاريخ الامة العـــربية ومستقبلها كلها بما فيها مصـــــر •

لذلك ارى لو كان سيادته يسمح بطبع هذه المحاضرة فى هيئـة كتيب وبعد ذلك اقترح ان يشرفنا مرة اخرى فى ندوة مفتوحة لمـدة يوم او يومين لاننى اعتقـــــد ان المسائل التى اثارتها لا ينبغى ان تترك معلقـــــة •

فهى تتضمن مواضيع يجب ان تدرس لنرى مبرراتها وبعـد ذلك نضع خطة اقتصادية •

وكما قلنا فى محاضرة السيد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب فان من واجب الجامعات ان تتعرض لكل هذه المسائل ،نفوت على الماضى بتحليل علمى ، ونركز على هذه الدراسات حتى نضع خطة للمستقبل فننتهى الى حصيلة اخر الامر •

اننى اشكر سيادة المحاضر شكرا كثيرا ويشرفنا وجوده معنـــا مرة اخرى فى الجامعة انشاء الله •

خلاصة الماركسية

من كتاب (لهذا نرفض الماركسية)

تأليف المحاضر

(ننشر هذه الخلاصة فى هذا المكان بمناسبة ما ورد فى المناقشـــات السابقة عن الماركسية)

بينما وضعت استـاذة فى جامعـــة كامبردج على اول صفحة من كتاب لها عن ماركس عبارة « الماركسية افيون الماركسيين » لتعـبر بذلك عن ان الماركسية بالنسبة الى الماركسيين اصبحت مسألة « **مزاج وادمان** » وليست مسألة « **تفكير واقتناع** » (Robinson, J·Op. Cit.) فاننا نجـــد ماوتسى تونج فى الكتـــاب الاحمـــــر طبعة ١٩٦٧ فى صفحة ٢١ يقول « ان المبادىء الاساسية للماركسية لايجـوز ان تنقض ابدا » •

وبين « **واقعية** » استاذة كامبردج و « **تعصب** » زعيم الصين نجد مفتاح المناقشة فى عبارة اوردها انجلز نفسه ، وهو احد اثنين اسسا الماركســـــية فى كتاب انجلـــــز لودفنج فيورباخ صفحـــة ٣٦١ (Engles, Ludwing, Feurbach Op.Cit.) حيث قال « لا يجب ان يزعم مفكر ، ايا كان ، انه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية ، وان اى فكرة هى وليدة ظروف معينة ، قد تكون صالحة او غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم ، فقـــد لاتصبح كذلك غدا ولذلك يجب ان يكف الانسان عن طلب حلول نهائية وحقـــائق خالدة » •

هذا قول انجلز نفسه ، واننا نضعه الآن تحت نظـر الماركسيين كى يتأملوا فيه •

وقبل ان نبدأ فى مناقشة مبادىء الماركسية الاساسية نـــود الاشارة الى ان لينين فى صفحة ١١١ من كتاب « بيـــان الحـــزب الشيوعى »

K. Marks and Engles.
The Manifesto Of The Communist Party
Foreign Languages Publishing House
Moscow, 1959, p. III

اشار الى البيان الشيوعى الذى اصدره ماركس وانجلز سنـــة ١٨٤٨ بقوله « انه مازال حتى يومنا هذا مصدر الوحى والقوة الدافعة للبروليتاريا المكافحة والمنظمة فى كافة انحاء العـــالم المتمدين ». **اى ان لينين يدعو الماركسيين الى الالتزام الابدى والحـــرفى بالوحى الماركسى الذى نزل بالبيان الشيوعى دون ان ينحرفوا عنه بالاجتهاد قيد انملة ، اذ لا اجتهاد مع النص ، وبذلك اغلق عقول الماركســين وصاغهم فى قالب جامد يتنافى مع التقدمية التى تدعيها النظــرية الماركســية .**

الجذور الفكرية للماركسية

ورث ماركس وانجلز الجدلية او الديالكتيه عن الفيلسوف هيجل ثم جرداها من المثالية وصبغاها بالمادية ، بقولهما ان المـادة هى التى سبقت الفكرة .

فبينما هيجل يرى ان الوجود المادى ليس الا صورة او مظهــرا لتطور الفكرة المطلقة ، راى ماركس وانجلز ان الفكر ماهو الا انعكاس الطبيعة بما فى ذلك فكرة الالوهية ، وبهذا نسفا من وجهـــة نظرهما الاعتقاد بوجود الله عز وجل ، وعابوا على المؤمنين انهم يؤمنون بالله دون ان يكون معهم دليل مادى يبرر هذا الايمان ووصفوا الايمان بأى اعتقاد لا يقوم الدليل المادى على اثباته بـ « **الميتافيزيقية** » .

وسميت هذه الفلسفة بـ « **المادية الفلسفية** » ، ونلاحظ ان معظم كتابات انجلز عن اسس هذه الفلسفة قد كتبها بعد وفاة ماركس ، كما نلاحظ ان عبارات ماركس التى يمكن ان تؤخذ دليلا على اعتقاده بمادية انجلز الفلسفية كانت قليلة للغاية كما لم تكن على درجـــــة كافية من الوضوح والقطع ، ولقد جاء هذا المعنى فى صفحات ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ من كتـــاب الماركسية للمفكر الاقتصـــادى ليتايم •

G. Leightheim, Marxism, Kegan Paul
London, 1961.

وبالعودة الى جدلية الماركسية نجد انها لاتقتصر على تقـرير ان كل شىء يحمل فى باطنه نقيضه بل تقدم التناقض على انه هو اساس وسبب الحركة والتطور ، وترى فى عمومية التطـــور دليلا او اثباتا لعمومية التناقض •

وبذلك انتقلت الماركسية عن طريق المادية الفلسفية الى المـــادية التاريخية لاثبات ان تاريخ الانسان ماهـــــو الا تاريخ الصراع بين الطبقات ، وان تطور الفكر الانسانى ما هو الا نتيجة لتطـــور هـذا الصراع ، وانه مظهر من مظاهره •

ومن خلال هذا التفسير انتقلت الماركسية الى صـــياغة نظـرية القيمة ، وفائض القيمة الذى يجسد استغلال اصحاب العمـل للعمال بحسب تعبير الماركسية •

ولندخل الآن الى المناقشة العلمية :

أولا ــ نسلم جدليا مع الماركسيين بأنه لا ينبغى ان نؤمن بالدين الا بالأدلة المـادية ، وعندنا فى القرآن الكريم العديد من هــذه الأدلة التى تقطع بأنه من عند الله • ومن ذلك الآيات البينات التى تواصــل العلوم العصرية والاكتشافات المتطـورة الكشــف عن بعض معانيهــا التى لم تكن فى أذهان الأولين •• من ذلك قوله تعالى :

(**رفع السمـاء بغـير عمد ترونها**) اشارة الى قوانين الجـاذبية التى اكتشفت بعد الاســلام بقرون عديدة . وقوله تعـالى (**ايحسب الانســان ان لن نجمع عظـامه . بلى قادرين على أن نســوى بنانه**) اشارة الى بصمات الأصـابع التى اثبت العلم الحديث أنها لايمكن ان تتشابه مطلقا فى عهود البشرية جميعا ٠

وقوله تعالى : (**تبارك الذى جعل فى السماء بروجا وجعـل فيها سراجا وقمرا منـيرا**) اشـارة الى ان مصدر الضوء هو السـراج أى الشمس ٠ وان القمر مظلم لا ينير الا بانعكاس أشـعة الشمس عليه وهذا ما توصل اليه العلماء اخيرا أيضا . كما توصـلوا الى اثبات ان القمر كان كتلة مشـتعلة انفصـلت من الشمس ثم بردت وانطفأ ضوءها . وهذا ما سبق ان أشار اليه القرآن الكريم قبل ان يكتشـفه العلماء بأكثر من ألف سنة بقوله تعالى (**وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليـل وجعلنا آية النهار مبصرة**) . والمعنى ان آية الليل هى القمر الذى محى الله ضوءه ٠ وقوله تعالى (**يكور الليل على النهار ويكور النهار على الليل**) والتكوير هو اللف على سطح كروى اشارة الى كروية الارض ثم قوله تعالى (**والأرض بعـد ذلك دحاها**) اشارة الى أنها بعد ان كانت كروية فانها بعد ذلك أخذت تنبعج تدريجيا وهذا ما توصل الى معرفته العلم الحديث أيضـا ٠

وقوله تعالى (**الذى جعل لكم من الشجـر الأخضر نارا فاذا انتم منه توقـدون**) اشـارة الى ان المادة الخضـراء التى تختزن حـرارة الشمس فى النباتات وتجعلها فى قوالب كيميائية تنطلق نارا عنـد احتراقها كما ثبت اخيرا فى تحليـل تاريخ نشوء الفحم والبترول ٠

وقوله تعالى (**يخلقـكم فى بطون امهاتكم خلقا من بعض خلق فى ظلمات ثلاثة**) اشارة الى الأغشية الثـلاثة التى اكتشفت أخـيرا بالتشريح الحديث ووظيفتها منع نفاذ الضوء والحرارة والماء الى الجنين٠

ولكن ليس معنى هذا الاستشهاد أننا نربط بين الايمان بالقرآن

وبين المكتشفات العلمية التى قد تساعدنا (اليوم) على تفسير بعض آياته . وقد تتطور (غدا) فتعطى أولادنا تفسيرا أخر يؤكد لهم من جديد حتمية ورود نفس هـذه الآيات من عند الله وليس من عنـــد أحـــد سواه . وصـــدق الله العظيم حيث يقول (**أفلا يتـــدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا**) .

وما دمنا نسلم ، ولا مفر للعاقل من أن يسلم . بأن القـرآن من عند الله فأن السؤال عن أصل الكون يجيب عليه الله بقوله (**انما أمره اذا اراد شـــيئا ان يقول له كن فيكـون**) .

والمتأمل فى الكون يرى فيه مظاهرة كونية تصـرخ للعقـلاء بأن هذا الكون من صنع خالق عظيم خبـير قوى مريد مصـور بديع هو الله سبحـانه وتعـالى .

أما المادية الفلسفية الماركسية التى تزعم أن المادة خلقت نفسها وانها سابقة على الفكر الذى ليس سوى انعكاس لها على حد تعبيرها فانها لم تقدم الدليل المادى على صحة زعمها هذا وبالتالى **تكون قـد وقعت فى المحظـور الميتافيزيقى الذى قامت اسـاسا للتنصـل منه** ولصقه بالمؤمنين ظلما لتجريدهم من الايمـــان بربهم جـل شأنه . ولقد جاءت آراء الفلاسفة المعاصرين تتهكم على زعم الفلسفة الماركسية وعلى سبيل المثال نشير الى الفقرة التى جاءت تحت عنـوان (رفض الميتافيزيقيا) من كتاب (الفلسفة ومنطق تركيب الكلام) للفيلسوف جرنان R. Gernan Philosophy and Logical Syntax. 1935 وكذلك الفقرة التى جاءت مؤيدة للفقرة السابقة فى صفحتى ٢٠٩ و ٢٢٥ من كتاب الفيلسوف زايت M. Zhite : The Agc of Analysis 1955 حيث نصت هذه الفقرة على ان (**القول بأن العـالم الخارجى موجـود مستقـلا عن ادراكنا يشترك مع القـول بأن العالم الخارجى غير موجود . وان لا وجود الا لاذهاننا فى ان كليهما كـلام ميتافيزيقى خال من المعنى لأنه لا يمكن ان نتصور طريقا للتحقيـق من صدق او كذب أيهما بالتجربة او الملاحظة**) .

كذلك فى صفحتى ٤٤٧و٤٤٨ من كتاب « مقدمة حديثة للفلسفة »:
Edwards, P. and P. and P. A.
(A Modern Introduction to Philosophy 1957.

يقول الفيلسوف المجدد برتراند رسل « **ان عناصـــر الفلســفة الماركسية التى استمدت من هيجل كلها غير علمية ، بمعنى انه ليس هناك أى سبب على الاطلاق للاعتقاد بصحتها** » •

ومع اننا نسلم مع الماركسيــين بمبدأ « **التغيــــير** » وهو بديهى فانهم لا يسلمون معنا بما هو اكثر بداهة وهو أنه لابد من وجــــود « **الحق الدائم** » الذى يقـــاس اليه التغيير خوفا من ان نجـرهم الى الاعتراف بأن هذا الحق الدائم هو « **الله عز وجـــــل** » •

ومع ذلك يحدث ان يفكر الملحدون الماركسيون فى حقائق الكون وفى حقيقة العجز عن ادراك علاقة الارتباط فيما بينها ، فضـــلا عن ادراك مصدر نشوئها وقدرة استمرارها • وعندئذ يتخلص المثقفون منهم من دوافع الانفصال الشاذ عن المنطق الفطرى المجرد •

وعندئذ يعود الماركسى المثقف الى حظيرة الايمان بالله وان ظلت فى ذهنه رواسب من بقايا افكار اقتصادية واجتماعية وسياسية من الماركسية التى يكون قد قطع علاقته بها نهائيا منذ آن عاد الى الله •

ولعل أقرب مثال لذلك هو فيلسوف الماركسية المعاصر روجيه جارودية الذى عاد الى الايمان بالله بعد سبعة وثلاثين عاما من الالحاد الماركسى ، فذكر فى كتابه الأخير بعنوان (**البـــديل**) الصـــادر فى نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى صفحة ٢٣٠ « **أنه انقلاب رهيب فى حيـــاة انسان من الناس ان يكتشف ، بعد طول ما جاهر بالحــــاده ، انه لا يزال (المسيحى) الذى يحمله بين جنبـــاته** » •

ثانيـــا ــ رغم عدم علمية « **المـادية الفلسفية** » فقـــد بنى عليها الماركسيون « **المادية التاريخية** » ثم رتبوا على ذلك قولهم ان العامـــل الاقتصادى هو العامل الوحيد فى تفسير التاريخ ، وقدموا تفســـيرا

اقتصاديا لكل ظاهرة حتى ولوكانت لا تقبل هذا التفسير ثم تجاهلوا الظواهر الهامة عندما تعذر عليهم اخضاعها لتفسير المادية التاريخية .

ونحن نسلم بأن العامل الاقتصادى هو عامل هام فى تفسير التاريخ لكننا لا نعتبره العامل الوحيد لتفسيره ، ولقد اشار ماركسى وانجلز الى هذا المعنى نفسه عندما تراجعا فاستخدما عبارة « **ان العامل الاقتصادى عامل جوهرى** » لكنهما مع ذلك لم يحددا بصفة رياضية ما هى الظروف التى يمكن أن تجعل العوامل الاقتصادية أكثر او اقل اهمية من غيرها من العوامل المؤثرة فى سير حدث معين .

وعندما يتراجع الماركسيون ويسلمون معنا علميا بأن العامل الاقتصادى ليس العامل الوحيد فى تفسير التاريخ ، وان اهميته تختلف باختلاف الظروف المؤثرة ، فعندئذ تصبح ماديتهم التاريخية الماركسية لا تزيد عن مجموعة من المؤشرات التى يحتاج اليها المفكرون عادة وفى جميع العصور عندما يبحثون فى مراحل تاريخية معينة لمجتمعات محددة وحينئذ تكون الماركسية قد عجزت عن تقديم اى اضافة علمية جديدة فى هذه النقطة بالذات .

ثالثا ـ حاول ماركسى تحديد ثمن السلعة عن طريق تفسير ماركسى لـ « نظرية القيمة » فذكر فى **الجزء الاول** من كتاب رأس المال انه اذا افترضنا تساوى التركيب العضوى لرأس المال فأن الاثمان تتحدد بحسب كمية العمل المبذول فى الانتاج .

وعندما ادرك ان ذلك مجرد افتراض ، تراجع مرة اخرى فى **الجزء الثالث** من نفس كتابه وقال (انه اذا اختلف التركيب العضوى لرأس المال فان الأثمان تتحدد بحسب كمية العمل وبمعدل الربح ، ثم اضاف قائلا : (ان لعنصر العمل أهمية خاصة) .

ولم ينجح ماركس فى ايضاح كيف ان كمية العمل المبذول فى انتاج سلعة معينة تحدد ثمنها ، كما لم ينجح فى ايضاح كيف ان

عنصر العمل يفوق غيره من العناصر المؤثرة فى نفقة الانتاج ولم ينجح فى ايضاح علاقة الطلب فى مدى تأثيرة على الثمن .

وهذا ما دفع الفيلسوف الماركسى المعاصر شارل بتلهايم فى كتابه « الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكى » :

(La Transition vers L'economie Socialiste)

مشيرا الى فشل النظرية الماركسية فى تفسير الأثمان فقال تحت عنوان: « حل مشكلة الاسعار » صفحة ٢٨٦ « **ان رأس المال وماركس لا يستطيعان الاجابة على المشاكل الجديدة ولذلك يجب ان ننتقل الى الايديولوجيات الفنية العديدة الاخرى باعتبار ان المهم هو أن نزود انفسنا بوسائل اقتصادية فعالة** » .

ثم اشار فى صفحة ٣٢٥ الى النقاش الدائر حول نظرية القيمة وتخطيط الأسعار ماركسيا فقال : « **لقد تمخض النقاش حول الأسعار عن نواحى ضعف خطيرة جدا فى النظم (الماركسية) الموجودة** » .

وبذلك تكون « نظرية القيمة » الماركسية قد فشلت علميا أيضا باعتراف فلاسفتها الماركسيين المعاصرين .

رابعا ـ ادعاء النزعة الانسانية للماركسية لا يستطيع ان يخفى وراءه نزعتها الدموية فهى لا تلغى اساس التناقض الطبقى ، على حد مفهومها ، وانما تستبدل عمليا مواقع الاستغلال من فئة الى اخرى وبالتالى تحافظ على بقاء الطبقية ، ولقد ادرك ماركس هذه الحقيقة وحاول تفسيرها فى كتابه « نقد برنامج جوتا » :

(Marx Critique of Getha Programme Vol. II.) op. cit

من صفحة ٢٣ الى صفحة ٤٠ حيث قال : « تتميز مرحلة الانتقال من الناحية السياسية بأنها مرحلة لا تزول فيها الطبقات تماما ويوزع فيها الناتج القومى حسب « **العمل** » . وهذه هى المرحلة الأولى من الشيوعية تمييزا لها عن مرحلة أعلى ينعدم فيها التمايز الطبقى كلية ، وتنقرض فيها الدولة ، ويتم توزيع الناتج القومى بين الافراد بحسب « **الحاجة** » .

ويسمى ماركس هذه المرحلة الأولى من الشيوعية بديكتاتورية

البروليتاريا ، أى ديكتاتورية الطبقـــة العاملة على بقية الطبقـــات المنتجة الأخـــرى .

وبالرغم من ان تنبؤ ماركس بأنه فى المرحلة العليا من الشيوعية سوف تنقرض الدولة فانه لم يدلنا على كيفية ادارة المجتمع الشيوعى بغير دولة ، وكيفيـــة توزيع الناتج القومى بين الأفراد بغـير ســلطة عامة تتكفل بتنظيم الانتــاج وتنظيم التوزيع ، وتنظيم علاقات هذا المجتمع الشيوعى مع غـيره من المجتمعات الأخـــرى الدولية ، بينما لا يظهر فى أفق اكثر المفكرين تفاؤلا اى احتمال لانقراض التنـــازع على المصالح الدولية حيث لا يوجد لدى أى مجتمع اكتفاء ذاتى مطلق من الموارد البشرية والمادية الاقتصادية بحيث يمكن أن يغلق حدوده على نفسه ويستغنى عن العلاقات الدولية التى تنظم التبادل الدولى استغناء كامـــلا ..

وان وجد هذا المجتمع على ســـبيل الافتراض فان هذا المجتمع لا يستطيع أن يفترض استبعاد الأطماع الخارجية فى ظروفه الذهبية الاستثنائية بحيث لا يستطيع ان يفترض امكانية الاطمئنـــان عـــلى سلامته بغير سلطة سياسية تدبر له هذه السلامة .

كما لم يدلنا ماركس هـــل تحقيق المرحلة العليا من الشيوعية ، حيث تنقرض الدولة ، ســـوف يتأخر حتى يتحـول العالم كله الى مجتمع شيوعى واحد ؟

وعلى فرض امكانية تحقيق هذا التصـور فان ماركس لم يفسر لنا كيف يمكن تنظيم هذا المجتمع الكونى الشـيوعى الواحد بغـــير سلطة تتولىتنسيق العلاقات الشخصية والاقليميةوضبط الاحتياجات البشرية فى عصر اهم عوامل تطوره الحضـــارى السريعة هى تزايد اهمية التخصص الذى يؤدى الى تقسيم العمـل الذى يفرض تنسيق تبادل المصالح بين البشر المتحضرين المتطورين .

ومع اننا لا نرى أية علمية فى استبعاد الخلاف حـــول المصالح

الدولية سواء فيما بين المجتمعات غير الشـــيوعية ، كما يحدث الآن بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى غرب أوربا وفى اليابان ، أو فيما بين المجتمعات الشيوعيةكما يحدث الآن بين الاتحاد السوفيتى والصين ، ومع اننا لا نرى ايضـا أية علمية فى احتمـال ان يتحـول العالم بأسره الى مجتمع شيوعى واحد بغير سلطة تتولى ادارة شئونه فاننا نتساءل عن طبيعة العدالة الاجتماعيةوضوابط النزعة الانسانية التى ستسود ماركسيا فى « **فترة الانتظار** » او كما يسميها ماركس بـ « **فترة الانتقـال** » الى ان يتحققذلك المجتمع العالمى الشـيوعى الموحـــد .

وتبدو أهمية هذا التساؤل فى **ان ماركس بعد ان سلم باستحالة تحقيق العدالة بين الناس جميعا بمجرد اعتناق المجتمع للماركسـية فانه لا هو ولا انجلز قد أعطيا التبرير الفلسفى المقنع عقليا وانسانيا لموافقتهما على ان تتسـلط فى مرحلة الانتقـال طبقة على غـيرها من الطبقات تسـلطا دكتاتوريا دمويا ، مع انهما يصفـان نظـريتهما بالنظرية الاجتماعية الانسانية .**

ولقد حاول لينين ان يفسر هذا التعارض بين النظرية والتطبيق فى كتابه : « الثورة البروليتارية والالحـاد » :

Lenn. The Proletarian

Revolution and the Renegade

Kautsky, Little Lenin Library.

(Engels : Ludwig, Feurbach op. cit.)

فى صفحـة ٣٤ حيث قال : « بالرغم من أن الهـدف النهائى من ديكتاتورية البروليتاريا هو الغاء التمييز الطبقى ، فان هذه المرحلة (الأولى) تشـبه دكتاتورية البورجوازية فى انها هى الاخـرى ديكتاتورية طبقة ضد اخرى ، ولكن ذلك لا يشينها فهى ديكتاتورية

الأغلبية ضد الأقلية ولذلك لا يحدها أى قانون ولا تكف عن اتباع اقصى أساليب العنف وبغير رحمة » .

اذن ..

فالماركسية تجرد نفسها بنفسها من الطابع الديموقراطى والانسانى ما دامت تسمح بسيطرة طبقة على طبقة أخرى وتقضى باتباع أقصى أساليب العنف وبغير رحمة كما قال لينين فى كتابه المذكور .

ومن جهة اخرى لم يلاحظ لينين ان « **الصفوة** » من طبقة البروليتاريا ستتحول بالتدريج الى طبقة متميزة ، وبالتالى ستنشأ طبقات جديدة من طبقة البروليتاريا نفسها .

وتستمر الطبقة التى تخلقها الماركسية بنفسها ويبقى معها التمييز الطبقى بين صفوف العمال ، هذا التمييز الطبقى الذى ينمو بسبب العوامل الذاتية والشخصية واختلاف المواهب والمواقع الوظيفلة ، ويستمر الصراع الذى يمكن ان نسميه صراعا طبقيا او صراعا فئويا ، او صراعا شخصيا ، **او صراعا من نوع قد لا نجد له تسمية مناسبة من الآن ، وانما سيكون صراعا بشكل او بآخر وطبقية من نوع حقود متجرد من الاخلاق والقيم تعتمد فقط على مجرد العنف وبغير رحمة كما قال لينين نفسه .**

خامسا ـ يصوغ الماركسيون افكارهم النظرية فى قوالب قانونية .. نهائية ومطلقة .. ويفترضون صلاحيتها لملاءمة كل الظروف فى كل المجتمعات ، ويرتبون على افتراض حتمية صحتها الالتزام بعقائد يصفونها بأنها بديهية ويرفعونها فى شعارات مثيرة وحماسية ، قادرة على اجتذاب قيادات التحرر الوطنى التى لا تمكنها ظروفها الفكرية الخاصة من دراسة مدى علمية اقتباس هذه القوانين بحرفيتها ، ومدى ايجابية نقلها وتطبيقها على مجتمعاتهم التى ما تكاد

تتحرر من اغلال « **انظمة غير متطورة** » حتى تعود فتتقيد بأغلال « **قوانين غير ملائمة** » فتضيع طاقات المجتمع البشرية والمادية فى اعاصير الاختلاف والتخلف ٠

واذا كنا لا نوافق على نقل القوانين الاجتماعية والاقتصادية من مجتمع الى آخر بغير دراسة لامكانية ملاءمة هذه القوانين لهذا المجتمع او ذاك ، فاننا لا نبتكر هذا الرأى ولا ندعى اكتشافه ، فقد اثبته ماركس من قبلنا مناقضا نفسه بنفسه ، ولاندرى هل قرأ الماركسيون كل ما كتب ماركس ام لا ؟

لقد كتب ماركس فى كتابه « نقد برنامج جوتا » الطبعة الاجتماعية صفحة ٢٥ « ان القانون لايمكن ابدا ان يرتفع عن الحالة الاقتصادية للمجتمع ، وعن درجة الحضارة المقابلة له » ٠

وقد علق على ذلك الفيلسوف الماركسى شارل بتلهايم فى كتابه « الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكى » فى صفحة ٦٠ بقوله : « ان هذا يعنى بوجه خاص انه اذا كانت قواعد القانون الذى يتم سنة لاتقابل الحالة الاقتصادية للمجتمع فان هذه القواعد تظل جزئيا ، او مؤقتا بلا مفعول ، او ان مفعولها ليس هو الذى كان منتظرا » ، ثم يعود فى صفحة ٢٣٤ فيؤكد ذلك قائلا : « **ان الفكر يسقط فى سراب قانونى حين يعتقد ان قرارات نزع الملكية ، والتأميم ، هى التى تقرر كل شىء وتضمن مولد طريقة انتاج جديدة** »

وقال لينين فى نفس المعنى تحت عنوان : « عن مرحلة طفولة اليسار » فى كتابه « أعمال لينين » جزء ٢٧ صفحة ٣٤٩ « **اعزائى الشيوعيون اليساريون ٠٠ يالها من قرارات جارفة ٠٠ وياله من نقص فى التفكير ٠٠ ان العميان هم الذين لا يرون اننا اممنا وصادرنا وحطمنا وهدمنا أكثر من اننا نجحنا فى المحاسبات ، انا نستطيع ان نصادر بمجرد اصدار قرار دون ان نكون اكفاء فى مجال الاحصاء والتوزيع المنطقى لما تمت مصادرته** » ٠

والمعنى ان لينين يعترف بأنه فرض هذه القـــوانين على المجتمع السوفيتى فى ظروف موضوعية غير ملائمة لها ٠

ولقد كان ذلك خطأ من الناحية العلمية والاقتصادية ، لكنه كان صوابا من ناحية الاثارة السـياسية ، أى من ناحية تمكـين الطبقة الجديدة المنتصرة من السيطرة على امكانيات المجتمع الذى اصبح تحت قيادتها بصرف النظر عن قدرتها الفعلية الذاتية لقيادة المجتمع الذى استولت على سلطته السياسية بأسم تطويره اقتصاديا واجتماعيا ٠

وهذا ما يساعدنا على الاعتقاد بأن الطـابع السياسى متغلب على الطابع الاقتصادى والاجتماعى فى الفكر الماركسى ٠

وهذا ما يخرجنا من نطـاق البحث عن التنمية الاقتصـادية والعدالة الاجتماعية ، لأنه بعد ازالة العقبات السياسية التى تعـوق التطور فان اطراد النمو الاقتصادى فى المجتمع وتحقيق زيادة الانتاج وعدالة التوزيع يصبح كل ذلك مرهونا بمدى الابداع فى التخطيـط الاقتصادى الخلاق التى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمـع البشرية والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهية ٠٠

الأمر الذى يتطلب مفكرين اقتصاديين وسياسيـين واجتماعيين لا مزايدين ومصارعين وانتهازيين ، او منظرين بغير نظر ، ومتفلسفين بغير فلسفة ، ومتحكمين بغير حكمـة ٠

سادسا ــ حين كتب ماركس عن الاستغلال كانت فى عصره فئة قليلة من الملاك الصـناعيين تستأثر بثمار عمـل ملايين من العمال المعدمين على أثر قيام الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القـرن الماضى ، ولذلك تصور ماركس ان سبب الاستغلال هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ففضل عليها الملكية الجماعية ٠

والآن قد تطورت قوى الانتاج واصبح من المتعذر فى بعض فروع الانتاج ان يمتلك المشروع فرد واحد يستطيع ان يتابع تطبيق اساليب الانتاج المستمرة فى التطور فظهرت « **الملكية الجماعية** » فى صـور

مختلفة ، منها الشركات المساهمة ومنها ملكيـــة الدول للقطـاعات الرئيسية الانتاجية بقصد الاستجابة الضرورية لتطور قوى الانتـاج وأساليبه •

حدث ذلك في معظم الدول المتطوره ، ولا يزال الاتجاه متصاعدا نحو المزيد من الملكية الجماعية فى صورة شركات مســاهمة لسبب واحد فقط هو « **تطور قوى الانتاج** » فى عصر التقـــدم التكنولوجى الذى لم يعرف التاريخ له مثيلا من قبل • ولم يخطر على بال احـــد من المفكرين السابقين المفرطين فى الشاعرية •

فعندما وصف « انجلز » وضع الطبقة العاملة في بريطـانيا فى كتابه المنشور فى سنة ١٨٤٥ قال : « **ان التسول كان لا يعد رزيلة بل كان ظاهرة طبيعية ، وان البغاء كان مقبولا من الجميع وانه كان يسمى « بالساعة الثانية عشرة من العمل »** •

وبعد قرن كامل من بداية عصر ماركس وانجلز انطلقت شرارة الانقلاب التكنولوجى المباغت فى منتصف القرن الحالى ، ذلك الانقلاب الذى لا يقاس بالانقلاب الذى احدثته الآلة البخارية حين ظهرت اول مرة فى نهاية القرن الثامن عشر •

وهذا ما يؤدى الى حتمية التخلى عن جمود الفرضيات التى تؤدى الى جمود النتائج التى بنيت عليها قبل ظهور هذه الحضارة الحديثة لأن « **الحضارة المباغتة** » الجديدة قد نشأت بالضرورة عن « **اساليب انتاج جديدة** » ، واوجدت معها بالضرورة ايضا « **علاقات انتـــاج جديدة** » ، الامر الذى يحتم علمنيا ظهور « **معالجات مـلائمة جديدة** » تتفق مع الجديد الذى ظهر مع هذه الحضارة الجديدة ، التى انتقـل فيها الدور الرئيسى فى الانتاج من طبقة العمل اليدوى الى طبقة العمل الذهنى ، اى من العمال الى العلماء والمخترعين والمـديرين والفنيين ، حتى ان العمال اليدوين انفسهم فى معظم الدول المتطورة لم يستمروا فى بساطة وبدائية عمال القرن الماضى ، قرن ماركس وانجلز ، وانما

أصبحوا من خريجي الجامعـــات والمعاهـــد العليا ومراكز التدريب الفني ، لأن ذلك هو ما يحتاجه أسلوب الانتاج الحديث •

وفيما يتعلق بتحسين احوال الطبقة العاملة ، فانه يتحقق تلقائيا من خلال تحقيق مخططات التنميـــة الاقتصـــادية التي تنبثق منها مخططات السياسة التعليميـــة والتثقيفية والتدريبية ، وما يلزم من التشريعات الاجتماعية التي تطورت هي الأخـــرى مع تطـور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، الذي كلما تطور فكريا وانسانيا وحضاريا كلما اقترب من جوهر الاســـلام الذي من بين خصـــائصه تحقيق التكافل والتضامن والتراحم الاجتماعي بشـكل لم تبلغ اليه حتى الآن جميع الدســـاتير والتشريعات العصرية في العالم •

ذلك الجـــوهر الاســـلامي الذي يدعو الى تعاون المجتمع ، كل المجتمع ، من أجل تحقيق الخير العام في اطار ترابط القلوب وتكامل الاختصاصات لتحقيق المزيد من الانتـــاج فينعم المجتمع بالمزيد من الرفاهية العامة •

اذن ••

فمعالجة قضية استغلال الطبقة العاملة لا تعتمد على مجـرد منع الملكية الشخصية والفردية الاقتصـادية كما يزعم ماركس ، وانمـا تعتمد على مخططـات التنمية الاقتصـــادية والتشريعات الاجتماعية والاستفادة مما توصلت اليه العلوم العصرية •

سابعا ـ اذا كانت الحرية السـياسية « **محـل شك** » في بعض الديموقراطيـات غير الشـــيوعية ، فانها ليست « **محل يقين** » في الديمـــوقراطيات الشيـــوعية لأنها مستمــــدة من مبدأ المركزية الديموقراطية التي قال عنها لينـــين « لا يمكن للحزب الشيوعي ان يسير سيرا حسنا الا اذا اعتمد تطبيق المركزية الديموقراطية » •

فما هي المركزية الديموقراطية ؟

لا نود ان نأتي لها بتفسير من لدينا . وانما نفضل ان ننقله من كتاب « نقد من الأساس » الذى أصـــــدره سنة ١٩٦٠ الفيلسوف الماركسى المعاصر والمفكر الاقتصادى الفرنسى جـان بابى حيث قال : « ان للمركزية والديموقراطية مفهومين متعارضين يستبعد كل منهما الآخر . ورغم ذلك فانهما غير قابلين للانفصال عن بعضهما فى حياة الحزب الشيوعى العملية » .. ويمضى جان بابى قائلا : « ونحن اذا اخذنا بعين الاعتبار المظهر الأول من التناقض وهـــو (**المركزية**) ، واعتبرنا انه الاعتبار الأول ، وقلنا ان الديموقراطية مظهر ثانوى . فان الحزب قد يصبح فى مثل هذه الحالة دمية فى يد زمرة . وله قائد واحد يقرر بمفرده . وبغير رقابة . فيفقد الحزب مبرر وجوده كعضوية جماعية . ويصبح الحزب مجرد تجمع من خدم يقبلون الأوامر بطـاعة عمياء وينفذوها بصفة ميكانيكية بدون ادنى مبادهة . وبالتالى يصبح معزولا عن المجاهير . واذا أخذنا بعين الاعتبـــار المظهر الثانى من التناقض وهو (**الديموقراطية**) معتبرين ان المركزية عقبة فى وجـه التطور الديمـوقراطى . فان الحزب عندئذ يتجه بصـــفة حتمية الى الفوضى ويتحول الى ناد للنقاش الدائم والبلبلة والثرثرة والفوضـــى الايديولوجية » .

معنى قول جان بابى باختصار هو :

اما ان يعطى الحـــــزب اهتمامه الأكبر للمركزية على حســـاب الديموقراطية . فيتحول الحزب الى مجرد « دميـة » فى يد قائد منفرد يسلب حرية اعضائه ويحولهم الى مجرد « خدم طائعين » معزولين عن الجمـــــــاهير .

واما ان يعطى الحزب اهتمامه الأكبر للديموقراطية على حســاب المركزية . فيتحول الحزب الى « ناد للنقاش » الفوضـــوى والثرثره الايديولوجيـــة .

وبعد ان اوضح جـــان بابى هذا التناقض . حاول ان يجـد له

علاجا او ضابطا للتوفيــــق بين العنصرين المتناقضــــين ، المركزية والديموقراطية ، لأن تعاليم لينين تقضى بضرورة الأخذ بهما معــا ، فقال جان بابى فى نفس ذلك الكتاب : « ان الموقف الوحيد المناسب يتوقف على « **فن القيادة الصالحة** » الذى يمكنها من معرفة التوفيق والتركيب بدقــة بين (**مقادير المركزية**) و (**مقاير الديموقراطية**) حسبما يقتضى (ظرف معط) » ·

ونلاحظ على ذلك ان جان بابى قد ربط الحل السعيد لعلاج هذا التناقض بوجود « **قيادة صالحة** » ، وهـــو أمر لا نستطيع التسليم بصحة افتراض وجوده ، وفى كل المراحل ، واذا استطعنا ان نسلم ــ وبصفة مطلقة ــ بافتراض وجود (**قيادة صالحة**) باستمرار ، فانه يتبغى علينا وعلى جـــان بابى الا نخشى من تغليب المركزية عـــلى الديموقراطية ، لأن (**القيادة الصالحة**) لا يمكن ان تقع فى محظــور تحويل الحزب الى مجرد (دمية) وتجريد أعضاء الحزب من حرياتهم السياسية ·

وعلاوة على ذلك ، فان تقدير (مقادير المركزية) و (مقــادير الديموقراطية) مسألة تقديرية خاضـــــعة لمزاج القيادة ولا يمكن حسابها رياضيا ، كما لا يسهل ضبطها بقواعد محددة تضمن (دقــة التركيب) الذى يقتضيه (**ظرف معط**) ·

ويستطرد جان بابى فى شرح هذه المقادير ، فيقول : « ان المقادير ليست واحدة فى جميع الظروف ، ففى وقت المعارك الحاسمة تصبح المركزية هى المظهر الاساســى ويلزم ان تتراجع الديموقراطية ، وفى فترات اخرى تصبح الديموقراطية هى المظهر الأســـاسى ويلزم ان تتراجع المركزية » ·

ثم ختم جان بابى شرح فلسفته الماركسية المعاصـــرة بقــوله : « ان الشاغل الأول لقيادة صالحة يجب أن يكون السهر دوما عـــلى توازن صحيح بين المركزية والديموقراطية تبعا للظروف » ·

ومعنى ذلك انه تحت ضغط الالتزام الغيبى بتعاليم لينين التى تشترط المركزية الديموقراطية ، ترك الفيلسوف المعاصر جان بابى التفكير فى الضوابط الموضوعية التى تضمن الحرية السياسية لأفراد المجتمع الشيوعي . وناقض نفسه بنفسه داخل اطار فلسفته حين « **احتمل فى البداية** » ظهور قيادة غير صالحة تقوم بتحويل الحزب الى «**دمية** » وتحويل اعضاء الحزب الى خدم طائعين ، ثم « **افترض فى النهاية** » ظهور قيادة صالحة تستطيع « **بالفن** » ان توازن بين المركزية والديموقراطية • وفى رأينا وراى المنطق ان افتراض وجود قيادة صالحة ينفى حاجتها الى أية نصيحة من جان بابى بـ « السهر دوما على توازن صحيح بين المركزية والديموقراطية تبعا للظروف » •

واذا اضطررنا الى ترك المجتمع الشيوعى « لمصادفات » وجود قيادات صالحة ، وعجزنا ضمن الاطار النظرى الماركسى عن الاهتداء الى ضوابط موضوعية وتشريعية تضمن حرية المواطنين السياسية فاننا نعود فنتساءل عن المدلول الحقيقى والملموس لادعاء الماركسية انها النظام الوحيد الذى يضمن الحرية السياسية لافراد المجتمع •

فالنظرية الماركسية خالية تماما من اى ضوابط تضمن الحرية السياسية والديموقراطية لافراد المجتمع الذى يعتنق هذه النظرية وانها تترك هذا المجتمع لمصادفات « القيادة الصالحة » •• ولنا فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ما يؤكد ذلك •

لقد كان ستالين معروفا من قبل وفاة لينين بأنه ذو نزعة دكتاتورية . ولقد اوضح ذلك لينين فى رسالة وجهها الى مؤتمر الحزب فى اواخر سنة ١٩٢٢ ، قال فيها : « باعتبار ان الرفيق ستالين اصبح امينا عاما ، وباعتبار انه جمع بين يديه سلطة هائلة ، فأننى اشك فى ان يكون قادرا على استخدامها بالصبر الضرورى دوما » •

وفى اضافة الى هذه الرسالة التى كتبها لينين فى اوائل يناير سنة ١٩٢٣ قال : « ان ستالين فظ اكثر مما ينبغى ، وعيوبه المحتملة

تماما فى صفوفنا ، وفى علاقتنا الشخصية بيننا كشيوعيين ، غير محتملة بالمرة فى منصب الامين العام • لهذا اقترح على الرفاق انه يبحثوا عن وسيلة لتغيير ستالين من هذا المنصب ، وان يسموا مكانه شخصا آخر لا يتميز فى شىء عن الرفيق ستالين الا بمزية ان يكون اكثر اخلاصا واكثر تهذيبا واكثر عطفا تجاه الرفاق ، واقل نزوات » •

ورغم ان المؤتمر الثالث للحزب الذى انعقد بعد وفاة لينين قد اطلع على رسالة لينين ودرسها بامعان ، فانه لم يستطع عزل ستالين عن منصب الامين العام واستبداله بغيره •

وتحول ستالين الى المزيد من الديكتاتورية بحيث لم يعد للديموقراطية اى وجود على الاطلاق الى ان مات وهو قابض على مقاليد السلطة ، وبعد موته فقط ظهر سنة ١٩٥٦ المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفيتى لينقد ديكتاتورية ستالين ويدينها ، ثم نقل جثته من القاعة البللورية فى الكرملين الى حفرة تحت الارض •

معنى ذلك ان الظروف التى سادت خلال عشرات السنين التى انفرد فيها ستالين بالسلطة تحت ظل النظرية الماركسية لم تمنع من تهيئة المناخ الذى افرز الديكتاتورية وقضى على الديموقراطية رغم انف الحزب والشعب معا ، **واذا بـ « المركزية الديموقراطية » تتحول الى « المركزية الديكتاتورية »** •

وبالرغم من موت ستالين واعلان قرارات المؤتمر العشرين وقيام قيادة جماعية سوفيتية ، فأننا لم ننتظر طويلا حتى سمعنا بعد ذلك بقليل عن عزل خروشوف قائد تلك القيادة الجماعية الديموقراطية الجديدة ، ولنفس الاتهامات الديكتاتورية تقريبا التى سبق ادين بها ستالين •

وقد لاحظ روجيه جارودیه فى كتابه (التحول الكبير للاشتراكية صفحة ١٩٣ نفس مفارقة التناقض بين المركزية والديموقراطية اللتين وضعهما ماركس ولينين كمفهوم اساسى وضرورى لتنظيم الحزب ،

فقال : « ان المركزية بغير ديموقراطية تصبح بيروقراطية . والديموقراطية بغير مركزية تصبح فوضى » . **ولما عجز روجيه جارودية عن اكتشاف أى علاج للتوفيق بينهما فى مفهوم علمى يصلح للملائمة بين المركزية والديموقراطية فى الظروف المتطورة الحديثة ، انتهى الى استنكار المفهوم الأساسى للماركسية الذى اشترطه ماركس وانجلز للحزب . وذكر فى صفحة ١٩٥ من نفس كتابه المذكور : « ان المركزية الديموقراطية تبعا للنظرية الجدلية لمؤسسيها وهما ماركس ولينين ينبغى لها اليوم أكثر من اى وقت آخر ان تفهم جيدا فى مجتمعاتنا المتطورة تطورا كبيرا ، ولكن ليس وفقا للنموذج الميكانيكى ، وانما وفقا للنموذج القائم على السيبرناطيقيا » .**

وهذا الأسلوب الديموقراطي والعلمى الذى اقترحه جارودیه ، والمطبق حاليا فى بعض الدول المتقدمة غير الشيوعية ، يلغى من الأساس مفهوم المركزية الديموقراطية الذى هو احد الأركان الرئيسية فى النظام الماركسى .

ثم لاحظ جاروديه ان أسلوب القمع والبطش فى المجتمعات الشيوعية يعرقل النمو الاقتصادى . فقال فى صفحة ٢٠٨ من نفس الكتاب المذكور انه « **فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، فان استمراره فى الأخذ بنظام القمع فى داخله وفى داخل الكتلة « الاشتراكية » التى يسيطر عليها ، بغير ان يخلق الظروف السياسية الملائمة للنجاح فى الاصلاحات الاقتصادية ، انما يؤدى الى تجميد نموه الخاص ، كما يؤدى الى زيادة تأخره عن الولايات المتحدة » .**

لذلك فاننا نلتمس لأنفسنا العذر حين نقرر أنه اذا كانت الحرية السياسية « محل شك » فى بعض المجتمعات غير الشرعية ، فانها أيضا ليست « محل يقين » فى اى من المجتمعات الشيوعية .. اذا لم تكن ملغية أصلا بل ومخلوعة تماما من اعماق جذورها فى هذه المجتمعات الأخيرة .

ثامنا ـ بعد ان تبين لنا ان الحرية السياسية فى المجتمعات الشيوعية ليست « **محل يقين** » فاننا نتبين على أثر ذاك ان القيادة الجماعية التى تتأسس عليها لا تخرج عن كونها « **محل مزايدة** » ومجرد « **شعار على الورق** » .

واننا نرى ان القيادة الجماعية ليست « **ضرورة تطور** » فحسب وانما « **ضرورة استقرار** » و « **ضرورة نجاح** » فى الحفاظ على الاتجاه المرسوم نحو المزيد من التقدم والمزيد من القدرة على تدعيم جذور الوحدة الوطنية .

ان هذه الضرورة المطلقة تبلغ عندنا حد « الحتمية البديهية » التى تؤدى الى استقرار العمل المنظم والملائم الذى يحقق الغايات الجماعية المستهدفة .

تاسعا ـ ادعاء الماركسية بأنها تحقق المساواه وتلغى الفوارق الفئوية والطبقية لم يقم عليه هو الآخر أى دليل عملى حتى الآن ، بل قام الدليل على نقيضه تماما ، اذ لا تزال الفوارق بين الدخول قائمة حتى الآن ، بل وتزداد اتساعا بتزايد البيروقراطية من جهة ؛ وتطو المهارات والكفاءات الشخصية من جهة اخرى .

ولقد اشار الى ذلك ليون تروتسكى رفيق نضال لينين فى كتابه (الثورة المغدورة) فى صفحة ٢٣٥ حيث قال : « ان البيروقراطية نظرا لانها الطبقة الوحيدة من بين كل طبقات المجتمع السوفيتى التى حلت بشكل افضل مشكلتها الاجتماعية فانها راضية تماما عن نفسها وعن وضعها ، وهى مستمرة فى الدفاع عن ملكية الدولة خوفا من البروليتاريا » .

ولقد أشار الى نفس المعنى روبرت ماكيفر فى كتابه (تكوين الدولة) فى صفحة ١٨١ . كما اشار الى نفس المعنى المفكر الاقتصادى اسحق دويتشر فى كتاب (تجارب اشتراكية) حيث ذكر فى صفحة ٤٦ « انه بالرغم من ان الأسباب الموضوعية لظهور اللامساواة من

جديد كما فى رأى ماركس (الفاقة والندرة العامتين) فان نسبة هذه اللامساواة تتعلق بعوامـل بشرية ذاتية كطـابع الزمرة الحاكمة واندماجها الكبير أو القليـل بالفئات صاحبة الامتيازات الجـديدة وموقفها الأخلاقى الذى يستطيع ان يشجع او يعرقل اللامساواه » •

واستطرد استحق دويتشر قائلا انه : « **لقد رفض الرسـميون الصينيون دائما ، شأن الروس ، أن يزيحوا النقاب عن الجـداول الحقيقية للأجور ، وهذا معناه أنهم يؤثرون التكتم على مدى اللامساواة الموجودة فى بلادهم** •

عاشرا ـ لم نعلم حتى الآن من واقع الاحصائية الدولية الرسمية ان الفرد فى المجتمع الماركسى المتقدم استطاع ان يظفر برفاهية أكثر من تلك التى يحصل عليها الفرد فى المجتمع غير الماركسى المتقـدم ، بل علمنا من هذه الاحصائيات ان عكس ذلك هو الصحيح ، وعلمنـا ان رفاهية الفرد فى المجتمع غير الماركسى تتزايد باطراد نتيجةلمجموع عوامل التقدم فى هذه المجتمعات بحيث لم يعد خافيا ان العقـلاء من القادة السياسيين فى المجتمعات الماركسية بدأوا يعيدون النظر فى اقتباس ونقل عوامل التقدم من المجتمعات المتقدمة غير الماركسـية ، كما هو جوهر الوفاق السوفيتى الأمريكى الذى نبع من احتياجـات اقتصادية سوفيتية •

اذن •• فان التقدم الاقتصادى ليس وقفا على الانظمة الماركسية ، بل ثبت ان الأسلوب الماركسى فى الانتاج قد يعرقل الكثير من فرص نموه ، ويمكن ادراك ذلك من النظرة الى احـوال المجتمـع الألمانى الشرقى ، والنظرة الى أحـوال المجتمع الالمانى الغربى بالرغم من ان شطرى المانيا ينتميان الى شعب ألمانى واحـد ، ثم يختلفان من حيث المرحلة الحضارية بسبب اتباعهما اسلوبين مختلفين من حيث العقيدة الفلسفية التى تصوغ أسلوب التطور •

واخيرا نحن لا ننفرد بالقول بأن الماركسية مرحلة فكرية ادت الى

ازدهارها ظروف موضوعية معينة ، وانتهت بتطـــور الظروف التى ادت الى ازدهارها ٠

نحن لا ننفرد بهذا القول ، ولا نبتكره ، وانما نستنتجه من امعان القراءة فى النصوص الماركسية نفسها ففى صفحة ٣٦١ من كتاب :
(Engels : Ludwig, Feurbach op. cit.)
قال انجلز : « ما دامت المادية تعتبر ان الفكر هو نتاج المــــادة ، **ومادامت الجدلية فى تطور مستمر ، فالمادية الجدلية تعتبر ان الافكار والمعنويات هى الاخرى فى تغير وتحول دائمين** » ٠ ويستطرد انجلز قائلا : « انه لايجب ان يزعم مفكر اياكان ، انه بلغ الحقيقة المطلقـــة والنهائية٠ وان اى فكرة هى وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة او غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هذه الفكرة ملائمـــة اليوم فقد لا تصبح كذلك غدا » ٠

واذا كان انجلز نفسه قـــد كتب ذلك فى سنة ١٨٩٢ ، اى فى نهاية عمره حيث توفى فى سنة ١٩٨٥ ، فلماذا لايفسر اللاحقـــون من الماركسيين الماركسية على ضوء هذه الحقيقة العلمية التى كتبهـــا انجلز بعد اكتمال نضوجه الفكرى ، وبعد ان واصل جهـده الذهنى خلال ما يقرب من نصف قرن كانت افكاره مع زميله كارل ماركس تبنى الهرم الفكرى الماركسى سنة بعد اخرى ؟

ولماذا لا تكون هذه الحقيقة العلمية هى التفسير العام والوصف النسبى للماركسية التى كتبها كارل ماركس ، والذى توفى سنـــة ١٨٨٣ ، والتى واصل بناءها وتنقيحها زميله انجلز حتى كتب هـذه الحقيقة العلمية فى سنة ١٨٩٢ ، اى بعد وفاة ماركس بنحو تســع ســـنوات ؟

اليس من المحتمل والاقرب الى الصواب ان يكون انجلز بعـــد ان اكتمل نضجه اراد بهذه الرسالة ان يقنع الماركسيين اللاحقين بأن نظريتهم ليست نهائية ولا دائمة ولا خالدة بل قابلة للتغيير عنـــدما

تتغير الظروف ؟

وهذا ما نظن ان انجلز كان يريد تأكيده بقطعية الدلالة للعبارات الصريحة والواضحة فى رسالته المذكورة والمنشورة بجميع اللغات ٠

ومن ادلة عدم انطباق الماركسية على الظروف المتغيرة ان الحاشية التى اضافها انجلز الى البيان الشيوعى سنة ١٨٨٨ ، ذكر فيها فى صفحة ٦٦ انه : « لا موجب للجزع لما يمكن ان يترتب عليه الغـــاء الملكية الفردية من فقد الحافز على العمـل والانتاج » ٠٠ ورغم ذلك اضطر الاتحاد السوفيتى الى اعادة الحافز المادى للانتاج حتى يستجيب للغريزة البشرية غير مبال بهـــدم احـــد الاسس الرئيسية للنظرية المـــاركسية ٠

وكان ذلك مراعاة لضرورة زيادة الانتاج القومى التى هى اساس اى نظرية اقتصادية ٠٠ ومقدمة لأى رفاهية اجتماعية ٠٠

واما تفاوت الدخول نتيجة لتفاوت الجهود بسبب العـــودة الى الحافز المادى وما يترتب عليه من نشوء فئات ٠٠ فظهور طبقـات ٠٠ فبروز صراع ٠٠ فأن الدولة السوفيتية تفسر ذلك فلسفيا للمتعصبين بأنه عدالة توزيع اقتضتها استمالة المزيد من الرفاهية العـــامة ٠٠ مادام الالتزام بالنظرية الماركسية لم يحققها ٠

خلاصة البحث

نستنتج مما تقدم ، ما يلي :

اولا ــ اننا لا نستطيع ، ولااحد غيرنا يستطيع ، ان يقطع بمـدى ارتباط كارل ماركس بفلسفة زميله فريدريك انجلز المادية ، التى عجزت عن تقديم الدليل المادى على صحة اساسها النظرى ··

ولذلك فأن النتائج النظرية التي تولدت عن هذه الفلسفة تصبح اكثر ضرورة « للنقد » واكثر حتمية « للنقض » بعد ان تعرت جذورها الفكرية من القيمة العلمية التى حاولت ان تملأ عقول الاقدمين وخيال المعاصرين ·

ثانيا ــ اذا انكمشت محصلة المادية التـاريخية وتقوقعت فى اعتبار العامل الاقتصادى عاملا جوهريا وليس عاملا وحيدا فى تفسير التاريخ ، فأننا ــ وبغير حرج ــ نسلم بهذه المحصلة كلها دون ان نكون ماركسيين ، **لان هذه المسلمات فى هذه الحدود ليست الا مجرد بديهيات يتقيد بها المفكرون فى كل المراحل ، وفى كل العصور قبل ان تبـدأ الماركسية ، وبعد ان تنتهى الماركسية ·**

ثالثا ــ اذا اراد خلفاء الماركسية ان يثيروا الجدل حول اصـل العالم للتوصل الى انكار وجود الله عز وجل ، فاننا نعلم انه فى جميع عصور التاريخ ظهر ملحدون · وحتى يومنا هذا لا يخلو العالم مـن ملحدين دون ان يكونوا ماركسيين ·

ولا نرى اية قيمة علمية فى الربط بـين « حتميـة الالحـاد » و « امكانية التطور » ·· واذا كان جاجارين أول رائد فضاء سوفيتى قد دارت رأسه وهو يدور حول الارض فأرسل برقية الى خـروشوف الذى اذاعها بدوره فى مؤتمر صحفى عالمى وخلاصتها : « انه لم ير الله وهو يدور حـول الارض » ·· فأن رواد الفضاء الامريكيـين الذين تجاوزوا مجرد الدوران حـول الأرض ، وصـعدوا الى سطح القمر

وداسوه بأقدامهم ونهبوا صــخوره ، لم تصبهم اية نوبة من غرور ، ولم تعتريهم اية لوثة من الحاد ، وانما ازداد ايمانهم بقدرة الله وصلوا له فوق القمر ٠٠ وعندما عادوا الى سطح الأرض لم يكفوا عن الذهاب الى الكنيسة ٠

فالعلم ليس وقفــا على الملحدين ، حتى يشترطوا الالحـــاد على المتقـــلمين ٠

رابعا ـ اننا عندما نأخذ بعين الاعتبار عبـارة « لا يجب ان يزعم مفكر ـ أيا كان ـ انه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية ، وان اى فكرة هى وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة او غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هــذه الفكرة ملائمة اليــــوم فقط لا تصبح كذلك غدا » ٠٠ الى آخر ما كتبه انجلز قرب انتهاء حياته واكتمال نضجــة ، فاننا نتوصل الى « اليقين » **بأن النظرية الماركســية ليست اكثر من مجرد اجتهاد فلسفى ظهر وليد « ظروف معينة » ، شأنه شـأن كل الاجتهادات الفلسفية التى تفرزها ظروف خاصــة وتسقطها ظروف أخــــرى مختلفة ٠**

خامسا ـ من خلال دراستنا لكتاب رأس المـــال لكأرل ماركس بمجلداته الاربعة ، من أولها الى آخرها ، لم نتوصل الى اى جـــديد اقتصـــــادى علمى يحدد « **القيمــة** » التى هى المحــــور الرئيســـى للماركسية ٠٠ وكل ما اكتشفناه اقتصاديا من خلال التنقيب الدقيق هو عباره ان « لعنصر العمل أهمية خاصة » ٠

وهذه العبارة لا تأتى بجديد ، لأن لكل عنصر من عناصر الانتاج أهمية تزيد وتنقص بحسب كل سلعة وبحسب ظروف انتاجهـــا ، وان وجود اهمية خاصة لأحـــد عناصر انتاج سلعه معينة فى ظروف معينة لا ينفى اهمية عناصر الانتاج الأخرى بالنسبة الى هذه السلعة المعينة ، وحتى فى نفس هذه الظروف المعينة ٠

وبالتالى نكون غير مخطئـين اذا حكمنـا بأن نظرية « القيمــة » لكارل ماركس لا تقدم أى جديد علمى نستفيد منه ٠

سادسا – بينما ترفع الماركسية شعار الغاء التمييز الطبقي فلقد رأينا من الاستعراض السابق انها تقرر التمييز الطبقي باقرارها دكتاتورية طبقة البروليتاريا على غيرها من الطبقات ، كما لا تمنع افراز طبقات جديدة داخل طبقة البروليتاريا نفسها • وكل ما تؤدى اليه هو نقل السيطرة الطبقية من طبقة الى أخرى • **وبذلك لا يمكن التسليم بأن النظرية الماركسية « نظرية اجتماعية انسانية » ، وانما يلزم اعتبارها « أداة اثارة سياسية » تتسلح بها مجموعة متعطشة الى السلطة كى تنقض عليها وتمارس تسلطها الديكتاتورى على بقية المجتمع** ، وهذا ما يخرجنا عن دائرة الاقتصاد الاجتماعى ، ليلقى بنا فى ساحة الصراع السياسى •

والصراع السياسى بدلا من ان يستثمر طاقاتنا من اجل تطوير أساليب التقدم الحضارى ، فانه يستنفذ هذه الطاقات فى تطوير اساليب القمع البوليسى •

سابعا – اصرار الماركسيين على تطبيق القوانين الماركسية فى اى مجتمع ، وبصرف النظر عن ظروفه الموضوعية المؤثرة فى حضارته اصرار يتنافى مع قول ماركس نفسه الذى أوضحة فى كتابه « نقد برنامج جوتا » صفحة ٢٥ الذى أشرنا اليه من قبل والذى نصه : « ان القانون لا يمكن ابدا ان يرتفع عن الحالة الاقتصادية للمجتمع وعن درجة الحضارة المقابلة له » •

ومعنى ذلك ان القانون الذى يحكم تطور مجتمع ما يلزم ان يراعى ظروف هذا المجتمع بعينه •

وعندئذ تصبح زيادة الانتاج وعدالة التوزيع فى أى مجتمع مرهونة كما سبق ان « ذكرنا » ، ولا بأس اذا «كررنا» بمدى الابداع فى التخطيط الاقتصادى الخلاق الذى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع البشرية والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهية ، الأمر الذى يتطلب مفكرين اقتصاديين وسياسيين مبدعين لا مزايدين مراهقين ومنظرين سطحيين •

ثامنا ــ بظهور الحضـــــارة الحديثة التى لم يتنبأ بها ماركس او انجلز ، ولا غيرهما من مفكرى القرن الماضى او مفكرى اوائل القــرن الحالى ٠٠ نجد ان قضية الاستغلال قد عجزت عن العثور على اى حــل حاسم وجذرى فى التطبيق الماركسى ، ولن تجد لها هذا الحل الا عــن طريق الفكر الاقتصادى والسياسى الذى يتلاءم مع طبيعة الحضــارة الحديثة التى قفزت فى حركة صاروخية ، وفى غفلة من تاريخ البشرية القديم والبطىء ٠

تاسعا ــ بالرغم من ان الماركسية ترفع شعــــار الديموقراطية ، فلقد دلتنا الممارسات الديموقراطية على ان حتمية الالتزام بتطـــبيق « المركزية الديموقراطية » فى المجتمعات الماركسية يجــرد هــــذه المجتمعات من فرص الممارسة الفعلية للديموقراطية ٠

وبذلك لا تلغى الماركسية « اهتمامها النظرى » بالديموقراطية فحسب ، وانما تفصل ايضا « ارتباطها العلمى » عن موكب الفكـــر الحضارى الذى بحث عن الديموقراطية وطالب بها منذ اقدم العصور ، نذكر من ذلك على سبيل المثال : سقراط فيلسوف اثينا الذى دفــع حياته ثمنا لايمانه بالديموقراطية ، وعوقب اروبيدس بالطرد من اثينا لاتهامه بالتلوث بمشاعر غير خلقية لانه يطالب بالحرية السيأسية ٠

ولا تزال العقوبات التى اصابت سقراط واروبيدس فى العصــر القديم تتكرر بشتى الصور فى « العصر الحديث » ٠

والسبب واحد ٠٠

هو « التطلع الى الديموقراطية فى انظمة لا تمارسها » ٠

وعندما يكون ذلك هو مصير الشعار الديموقراطى الذى ترفعــه الماركسية ، فانها حينئذ لا تتميز عن الانظمة السياسية الاخــرى التى تقوم الماركسية بالعمل على اسقاطها ٠

عاشرا ــ ان شعار المساواة بين الناس الذى رفعته المــــاركسية لاكتساب الشعبية الجماهيرية لم يتحقق فى الممارسات العملية بسبب

خلوه من العلمية . ويشهد على ذلك التفاوت فى الاجور والمرتبات والحوافز المادية فى الانظمة الماركسية المعاصرة .

حادى عشر – ان النجاح فى تحقيق التقدم لا يتوقف على رفع شعارات حماسية ماركسية او غير ماركسية .. وانما يتوقف على مدى النجاح فى اكتشاف وسائله الممكنة فى ظل اى نظام سياسى يرحب بالتقدم ويدفع الى المزيد من التطور .

ثانى عشر – راينا من المناقشة السابقة ان النظرية الماركسية لا تعتمد على ضوابط محددة تكفل قيام قيادة جماعية .

ثالث عشر – لم يثبت احصائيا ان رفاهية الفرد فى المجتمع الماركسى اعلى من رفاهية الفرد فى المجتمع غير الماركسى .

ذلك لان الرفاهية الفردية ليست « موقوفة » على المجتمع الماركسى ولا هى « **محظورة** » على المجتمع غير الماركسى .

وان المزيد من الجهد ، والمزيد من الابداع ، والمزيد من الانتاج هو الذى يؤدى الى المزيد من الرفاهية ، فى كل مجتمع سواء كان ماركسيا او غير ماركسى .

ولا تتوقف هذه الرفاهية على كون ملكية وسائل الانتاج « عامة » او « خاصة » ، بقدر ما تتوقف هذه الرفاهية على كون هذه الوسائل « عصرية » او « متخلفة » .

والعصرية المنطقية والاسلامية فى نفس الوقت تربط الانتاج الاكثر بالابداع المشروع الاكثر .

وتعطى الابداع الاكثر العائد الاكثر ..

فتحقق بغير صراع العدل الاكثر ..

هكذا ببساطة ..

لا اقل ولا اكثر .

واذا افترضنا تصور امكانية الوصول الى المرحلة العليا من الشيوعية حيث يعطى كل حسب حاجته ، فان الاجتهاد النظرى حول من يعطى ومن يأخذ يتضمن فى جوهره جوابه الفطرى . فالكل يفضل ان يأخذ ويفضل الا يعطى .

وعندما يكون الاخذ « سهلا » يصبح العطاء « متعذرا » .

وعندما يصبح العطاء « متعذرا » فانه ينقرض حتى يصبح الاخذ « مستحيلا » .

بتعبير آخر ..

اذا وصلنا الى جنة الماركسيين ، اى المرحلة العليا من الشيوعية واختفت الدولة اى السلطة التى تنظم المجتمع الشيوعى ، ثم تصورنا امكانية اعطاء كل حسب حاجته ، فلابد أن نفترض ان يكون الكل يبذل طاقته .

وفى حالة انعدام الدولة .. ما الذى سيردع الاسترخاء البشرى الغريزى ؟.. ما الذى سيمنع تناقص الطاقة ويضبط هذا التناقص مع تزايد الحاجة ؟

أليس الصحيح انه بغير رادع ولا مانع ستتناقص الطاقة .. اى العطاء .. اى العمل .. وعندئذ لا تتجاوب مع الحاجة .. اى الأخذ .. اى الرفاهية ؟

أليس الصحيح انه عندما ينقرض العطاء .. ينقرض الأخذ ؟

وعندما يتزاحم الناس على الأخذ بغير سلطة تتولى تنظيمه .. أليس من الصحيح ان ينشأ صراع دموى بين المتزاحمين على هذا الأخذ ؟

وعندما تتناقص الطاقة بالنسبة الى الحاجة ويستمر الصراع فى المرحلة العليا من الشيوعية .. أليس من الصحيح ان ينهار الاساس

المنطقى العلمى الاخير للنظرية الماركسية ؟ اذا كان لها اى اساس منطقى وعلمى ..

هذه خلاصة النظرية الماركسية ، فى اطارها العلمى ، وفى تطبيقها العملى لم يثبت انها حقيقة خالدة ، بل ثبت انها مجرد محاولة اجتهاد افرزته ظروف معينة وتجاوزته ظروف اخرى .. ثبت انها ليست نظرية اقتصادية ينتفع منها الاقتصاديون ، وانما هى « اسلحة سياسية » يزايد بها المتصارعون .. وحين يثبت انها محاولة طبقية فلن يثبت انها ذات اهداف ديموقراطية .

اذن ..

انحصرت خلاصتها الفلسفية فى انكار « حقوق الله » لانها لا تعترف بوجوده ..

حتى تبطش بخلقه .

وانحصرت خلاصتها التطبيقية فى انكار « حقوق الانسان » لأنها لا تعترف بطبيعته ..

حتى تتحكم فى رزقه .

واشترطت لبقائها تطبيق اقصى وسائل العنف ..

وبغير رحمة .

وقالوا عن ذلك « فلسفة » .

وسموا ذلك « نظرية » .

مراســلات الدكتور البيضـــانى
٩ شارع وهيب دوس
المعـــادى ـ القـــاهرة
تليفون : ٣٥٧٨٨ / ٣٦٦٢٦ القاهرة

شركة مطابع محرم الصناعية
مركز التدريب المهنى للطباعة

رقــم الايــداع
٧٥/٤٤٩٦

الثمن ٦٠ قرشا

أخي
ما أسهل إثارة العاطفة
وما أصعب إقناع العقل

هذا الكتاب
يثبت
أن الذي
صدقته أمس
بعاطفتك
ترفضه اليوم
بعقلك

لأنك تبحث
عن مستقبل أفضل

